المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات
الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

- حرب الأربعين سنة... كيف خسرت الولايات المتحدة الشرق الأوسط؟
  فورين أفيرز
- الصراع والمنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط
  مؤسّسة راند
- استراتيجية أميركية لدمج الدفاعات الجوّية والصاروخية في الشرق الأوسط
  المعهد اليهودي للأمن القومي
- آثار حروب القوى العظمى
  مؤسّسة راند
- الوضع الأمني الدولي في عالم من المنافسة الشرسة
  معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة
- مجالات النفوذ في العقود القادمة: أربعة سيناريوهات بديلة
  مركز ستيمسون
- استراتيجية الأمن القومي لـ ألمانيا عام 2023
  الحكومة الفدرالية الألمانية
- لماذا تُعتبر الديمقراطية الصينية أفضل من الديمقراطية الغربية
  الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية

العدد الثاني والثلاثون - حزيران 2023

الرصد الاستراتيجي

حزيران 2023

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: حزيران 2023

العدّد: الثاني والثلاثون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف كافيه 77 - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: **10172010**

P.o. Box:**24/47**

Beirut- Lebanon

E. mail: ccsd@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

حرب الأربعين سنة... كيف خسرت الولايات المتحدة الشرق الأوسط؟ 5

الصراع والمنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط 9

استراتيجية أميركية لدمج الدفاعات الجوّية والصاروخية في الشرق الأوسط 29

آثار حروب القوى العظمى 47

الوضع الأمني الدولي في عالم من المنافسة الشرسة 61

مجالات النفوذ في العقود القادمة: أربعة سيناريوهات بديلة 67

استراتيجية الأمن القومي لألمانيا: القوّة، المرونة، الاستدامة، الأمن المتكامل
لألمانيا نحو تعزيز السلام العالمي في أوروبا موحّدة 73

لماذا تُعتبر الديمقراطية الصينية أفضل من الديمقراطية الغربية 97

حرب الأربعين سنة...

كيف خسرت الولايات المتحدة الشرق الأوسط؟[1]

فورين أفيرز، ليزا أندرسون، أيار/حزيران 2023

حين أعلنت الصين في آذار 2023 عن دور الوساطة الذي لعبته لإعادة إحياء العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران اتّضحت سرعة تراجع الدور الأميركي في الشرق الأوسط. بعد فترة قصيرة على وصول الرئيس جو بايدن إلى السلطة أنهت الولايات المتحدة انسحابها الشائن من أفغانستان حيث أمضت عشرين سنة وهي تحاول جرّ البلد إلى المحور الغربي لكن من دون جدوى. في غضون ذلك، فشلت المساعي الدبلوماسية الأميركية لإعادة إحياء الاتفاق النووي وسط موجة قمع عنيفة أطلقها النظام الإيراني. كذلك راقبت الإدارة الأميركية وصول أكثر الحكومات اليمينية تطرّفًا في تاريخ "إسرائيل" إلى السلطة، ما يعني إضعاف المزاعم التي تعتبر البلد ديمقراطيًا، وإطلاق موجة جديدة من العنف، وتهديد «اتفاقيات أبراهام» المدعومة من واشنطن. رغم التحدّيات الهائلة التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط اليوم، بما في ذلك احتدام الحروب الأهلية في ليبيا وسوريا واليمن، والانهيار الاقتصادي في مصر ولبنان وتونس، وتنامي التهديدات التي يطرحها التغيّر المناخي واللامساواة، وغياب الاستقرار في المنطقة ككل، وتجدّد النزعة الاستبدادية في كل مكان، لم يتبقَ الكثير من الأجندة الأميركية الطموحة المرتبطة بهذه المنطقة.

في كتاب "الوهم الكبير: صعود وسقوط الطموح الأميركي في الشرق الأوسط"، يحاول ستيفن سايمون العضو السابق في مجلس الأمن القومي والخبير المخضرم في شؤون الشرق الأوسط، تفسير مسار هذا الانهيار. يعرض الكاتب الجهود الأميركية الرامية إلى رسم معالم المنطقة، بدءًا من الثورة الإيرانية في العام 1979 وصولًا إلى عودة بنيامين نتنياهو إلى السلطة في "إسرائيل" في كانون الثاني 2022، ثم يستخلص دروسًا لافتة: كما يشير عنوان الكتاب، كانت استراتيجية

[1] Lisa Anderson, The Forty-Year War How America Lost the Middle East, Foreign Affairs, April 18, 2023.
https://www.foreignaffairs.com/reviews/middle-east-forty-year-war-china

واشنطن في الشرق الأوسط «وهمية»، وهي جزء من حملة «تركيب الأفكار العظيمة» التي أطلقها صانعو السياسة المقتنعون بنواياهم الحسنة تجاه أي منطقة لا يعرفون عنها الكثير ولا يهتمّون بها أصلًا. ويرى أنها «قصة مليئة بسوء التفاهم، وبالأخطاء الصادمة، وبمستوى قياسي من مظاهر الموت والدمار». قد تكون هذه الاستنتاجات صحيحة، لكنها ليست كافية على الأرجح. ذلك أن ثمة مسألة أكثر إلحاحًا اليوم تتعلّق بقدرة واشنطن على التعلّم من تلك الإخفاقات الكارثية لتصميم مقاربة بنّاءة في حقبة تراجع النفوذ الأميركي.

ونظرًا إلى نطاق التورّط الأميركي الاستثنائي في الشرق الأوسط في آخر أربعة عقود ونصف، ما الذي يفسّر تخبّط السياسات الأميركية بهذه الطريقة؟ يقدّم سايمون في كتابه أجوبة متعدّدة، أبرزها تقييم المسؤولين عن تصميم تلك السياسات. كانت أوساط الرئيس جيمي كارتر «شائنة»، وشملت إدارة رونالد ريغان «خصومًا مراوغين ومتمرّدين» حملوا رؤية «سخيفة بشكلٍ شبه كامل» عن عملية السلام بين العرب والإسرائيليين. أما فريق الرئيس جورج بوش الأب فقد «أعماه وهج النفوذ الأميركي وتفكيره المبني على أمنيات بسيطة». ثم تعثّر مستشارو بيل كلينتون في الشرق الأوسط «بسبب انجذابهم إلى عقائد شائنة». في المرحلة اللاحقة، بدا جورج بوش الأب «ضيّق التفكير، ولامباليًا، ومندفعًا»، ولجأ إلى «مقاربة بسيطة لمعالجة معضلات السياسة الخارجية». ولم تحمل مشاكل باراك أوباما في ليبيا نوايا خبيثة لكن مقاربته افتقرت إلى الكفاءة. ثم جاء دونالد ترامب الذي كلّف صهره جاريد كوشنر بملفّ الشرق الأوسط سعيًا لترسيخ «رأسمالية المحسوبيات». بعد مراجعة هذا السجلّ يصعب ألا نستنتج أن أموال الضرائب الأميركية كانت تدفع رواتب مجموعة صادمة من الفاسدين وعديمي المبادئ.

يعطي سايمون القدر نفسه من الأهمية للمسارات السياسية الشائبة. بدل الاتكال على المنطق أو البصيرة الاستراتيجية ترتكز صناعة السياسة الأميركية في المنطقة دومًا على «الضرورات السياسية، والثوابت الإيديولوجية، والانفعالات العاطفية، وعملية تنسيق تستلزم شكلًا من الإجماع بين الوكالات المعنيّة من جانب أعضاء الحكومة الذين يحملون أولويّات متضاربة في معظم الأوقات». وبحسب رأيه، سيجد أكثر المحلّلين براعة صعوبة في تنفيذ الأفكار البنّاءة. ولا يستطيع سايمون أن يقاوم رغبته في تذكير القرّاء بأنه نشر، مع الخبير في مكافحة الإرهاب دانيال بنجامين، قبل أكثر من 18 شهرًا على هجوم 11 أيلول، مقالة في صحيفة «نيويورك تايمز» للتحذير من وقوع «اعتداء ضخم على يد المتطرّفين السُنّة ضد الولايات المتحدة وسقوط عدد هائل من الضحايا». يعكس هذا التحذير المسبّق فهمًا عميقًا لمسار العمليات.

على صعيد آخر، يحمل تشديد سايمون على العلاقات الثنائية مع الحلفاء والخصوم أهمّية كبرى لأنه يغفل عن عناصر أساسية. ففي حقبة تشهد تبدّل معالم وسائل الإعلام بفضل الابتكار الرقمي، وتوسّع سلاسل الإمدادات، واغتناء القطاع المالي، وتجدّد خصائص التكنولوجيا العسكرية، وتغيّر عالم التجسّس والاستبداد بطريقة ثورية، وزيادة مظاهر اللامساواة، لا مفرّ من أن يتغيّر دور أقوى بلد في العالم وتتبدّل مصالحه. لكن لا يناقش سايمون أنواع القوى الاجتماعية والاقتصاديـــــة والتكنولوجية التي رسمت معالم الحياة اليومية في الشرق الأوسط منذ وقتٍ طويل، بدءًا من اختراق الإنترنت ومعدّلات تعلّم القراءة والكتابة، وصولًا إلى النموّ السكاني ونسبة بطالة الشباب. ويصعب تبرير عدم التطرّق إلى هذه المسائل لأن جزءًا كبيرًا من أسباب التغيير يتعلّق بتقنيات تطوّرت في الولايات المتحدة أو على صِلة بها.

كذلك ينتقد سايمون المحلّلين الاستخباريين لأنهم يجيدون فضح نقاط ضعف الاقتراحات السياسية لكنهم لا يطرحون أي أفكار لتحسينها. ويبدو كتابه محدودًا بالطريقة نفسها. هل يستطيع صانعو السياسة الأكثر ذكاءً وصدقًا وعمقًا طرح سياسات أفضل إذا كانوا مجرّدين من الغطرسة أو العوائق البيروقراطية السخيفة؟ يناقش سايمون المسارات التي يلجأ إليها صانعو السياسة وكانت لتُحقق نتائج أفضل في مراحل معيّنة من هذه المسيرة، لكن لا يمكن اعتبار المرونة التكتيكية شكلًا من البصيرة الاستراتيجية، ولا يطرح الكاتب أي رؤية لاستراتيجية أميركية أكثر فاعلية في هذه المنطقة.

لطالما حملت واشنطن نظرة سلبية إلى الشرق الأوسط، فكانت تركّز على ما يجب منعه هناك بدل تحديد المسائل التي تستحقّ الدعم. هذا ما دفع صانعي السياسة إلى فعل كل ما يلزم لاحتواء النفوذ السوفياتي خلال الحرب الباردة واستعمال المناورات لدفع العراق وإيران إلى إعاقة بعضهما البعض عبر استراتيجية «الاحتواء المزدوج» التي طرحها كلينتون في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وخصّصت إدارات أميركية متلاحقة موارد ضخمة لردع الدول المارقة، وكبح الإرهابيين، ومنع الانتشار النووي، والبحث عن أسلحة الدمار الشامل، والسيطرة على موجات تدفّق اللاجئين، ورصد مخاطر هائلة في المنطقة وتجنّبها. لكنّ التدابير الوقائية ليست مرادفة للالتزام، بغضّ النظر عن كلفتها والوقت الذي تستهلكه. وانهارت الجهود المتفرّقة التي كانت تهدف إلى إشراك شعوب المنطقة بسبب انتصارات انتخابية ومفاوضات أنتجت قادة لا يدعمون الخيارات السياسية التي تفضّلها الولايات المتحدة. هذه الانعكاسات المضطربة للطموحات السياسية المحليّة (مثل انتخاب حركة «حماس» في غزة في العام 2007، أو وصول عضو من جماعة «الإخوان المسلمين» إلى سدّة

الرئاسة في مصر في العام 2012، أو تشكيل حكومة يمينية إسرائيلية في العام 2022) تحوّلت سريعًا إلى مبرّرات لسياسات الوقاية والاحتواء.

بعيدًا من مبادرات جو بايدن الضعيفة لطرح خطاب فارغ اليوم عن «التعاون، والاستقرار، والأمن، والازدهار»، ما الذي تريد الولايات المتحدة تحقيقه في الشرق الأوسط؟ لقد قرّر جورج بوش الابن شنّ الحرب في العراق لترسيخ «الحرية». وتدخّل أوباما في ليبيا لضمان «حقوق الإنسان». أما ترامب فقد أراد بكل بساطة أن يُبرم بعض الصفقات المربحة في منطقة اعتبرها «مستنقعًا كبيرًا». في هذه المرحلة سيكون تخفيف مستوى التصريحات من الجانب الأميركي تغييرًا مرحّبًا به. حتى أنه قد يدفع صانعي السياسة الأميركية إلى سماع الأصوات المتصاعدة في المنطقة، لا سيّما إذا اضطر الدبلوماسيون الأميركيون للخروج من سفاراتهم المحصّنة والسير وسط الشعوب التي كلّفتهم حكوماتهم بها. وراء المشاريع الضخمة التي تُشيد بها تلك الحكومات والمعارض التجارية المتوهّجة التي تعرض أحدث وأغلى تقنيات جديدة في مجال الأسلحة والأمن السيبراني، قد يلاحظ هؤلاء المشهد الحيوي في القطاع التكنولوجي الناشئ الذي يتخبّط لإيجاد مكانه في اقتصاد مصر غير الرسمي، فيستعملون النفوذ الأميركي لتفعيل إصلاح البيئة التنظيمية الخاصة بالشركات الصغيرة. أو قد يقرأون استطلاعات الرأي العام في ليبيا حيث ينسب الناس استمرار العنف إلى التدخّل الأجنبي ويوصون واشنطن بتفعيل حظر توريد الأسلحة. حتى أنهم قد يلاحظون تدهور البنية التحتية للمرافق في لبنان ويشجّعون على إطلاق جهود دولية لإعادة بناء شبكة الكهرباء، أو يقاومون نزعتهم إلى مقاربة جميع المسائل من منظور التهديدات الأمنية، فيكرّسون طاقتهم لرصد مساعي أي بلد يريد الحصول على تقنيات «ثنائية الاستخدام» وتحويلها إلى أسلحة ويعملون على كبحها. وتسود أجواء كافية من الإحباط والاستياء في الشرق الأوسط.

ستبقى الولايات المتحدة عالقة في وهم المشاركة المخيّبة للآمال التي تقتصر على محاولة كبح مسار الآخرين إلى أن تُحدّد مصالحها الحقيقية في المنطقة، علمًا أن هذه المقاربة بدأت تثبت فشلها تزامنًا مع الانتصارات الدبلوماسية التي تحقّقها الصين في الفترة الأخيرة. ورغم تردّد واشنطن في التدخل فلن تتمكّن من فكّ ارتباطها بالمنطقة بالكامل. وسيؤدّي الاكتفاء بالقضاء على قادة عسكريين محلّيين خلال ضربات عسكرية متقطعة إلى زيادة أجواء الاستياء والمرارة وسط الشعوب التي لا تجد بديلًا من العنف لإسماع صوتها. انطلاقًا من هذا المنظور، قد يكون تقييم سايمون الأخير فرصة لتجديد الأمل: "بغضّ النظر عمّا يحمله المستقبل للأميركيين في منطقة الشرق الأوسط، لن تشبه الولايات المتحدة على الأرجح لا ماضيها ولا حاضرها".

الصراع والمنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط[1]

مؤسسة راند[2]، مجموعة باحثين، 2023

مقدّمة

لطالما كان الشرق الأوسط مركزًا للمنافسة بين القوى العظمى نظرًا لموقعه الجغرافي الاستراتيجي وموارده الطبيعية الوفيرة، ما دفع كلًا من الولايات المتحدة والصين وروسيا إلى الاهتمام بالمنطقة بشكل متزايد. يبحث هذا التقرير في إمكانية التنافس والصراع في منطقة الشرق الأوسط كمسرح ثانوي، وذلك في كل من البحرين ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن وأفغانستان وباكستان. وقد اعتمد اختيار الدول على حدود منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية، باستثناء دول الاتحاد السوفياتي السابق في آسيا الوسطى لأنها تُعتبر جزءًا من أقطار روسيا القريبة، و "إسرائيل" لأنها كانت لا تزال تحت رعاية القيادة العسكرية الأميركية في أوروبا عند بدء هذا البحث.

تحتفظ الولايات المتحدة بمصالح دائمة في الشرق الأوسط بما في ذلك مكافحة المنظمات الإرهابية وضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية وتعزيز الاستقرار الإقليمي والحفاظ على علاقات طويلة الأمد. وعلى الرغم من تراجع ملحوظ في الوجود العسكري، لا يزال الحفاظ على الاستقرار الإقليمي أمرًا بالغ الأهمية، ما يجعل للولايات المتحدة دورًا حاسمًا في مواجهة إيران والمنظمات الإرهابية في المنطقة. بالإضافة إلى الحفاظ على مهامّ مكافحة الإرهاب، يُعدّ تقليل النفوذ الصيني والروسي أمرًا ضروريًا أيضًا لمنع التهديدات العالمية. إن مصالح الصين في الشرق الأوسط

---

[1] تعريب: زينب يونس

[2] Ashley L. Rhoades. Treyger, Elina. Vest, Nathan. Curriden, Christian. Bemish, Brad A. Chindea, Irina A. Cohen, Raphael S. Giffin, Jessica. and Kurt Klein, Great-Power Competition and Conflict in the Middle East. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2023. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA969-3.html.

تعكس إلى حدّ كبير المصالح الأميركية، مع التركيز على الوصول إلى موارد الطاقة والأسواق والمصالح الاقتصادية. وفي سعيها لتحقيق التوازن في علاقاتها المعقّدة في المنطقة، أنشأت الصين آليّة حوار استراتيجي مع الأطراف المتصارعة لتعزيز تكاملها الاقتصادي في المنطقة بالدرجة الأولى. أما اهتمام روسيا فتدفعه عوامل استراتيجية ومخاوف سياسية ومخاوف أمنية ومصالح اقتصادية، ما يجعلها تسعى إلى تقويض العلاقات الأميركية وزيادة الوصول إلى الموارد الطبيعية. وتبني روسيا علاقات مع قوى إقليمية متعددة وتوازن العلاقات المعقّدة. فبينما تشارك في مهامّ مكافحة الإرهاب في سوريا نراها تدخل في شراكة مع مجموعات مثل حزب اللّه لتحقيق مكاسب روسية في حين أنها تسعى إلى تجنّب الصراع المباشر مع الولايات المتحدة. نتيجة لذلك، فإن سعي روسيا إلى صراع بالوكالة مع الولايات المتحدة يمكن أن يقدّم بديلًا مرغوبًا فيه لتوجيه الصراع وتمكين روسيا من تعزيز موقعها في المنطقة وتقويض دور الولايات المتحدة.

مع تداخل هذه المصالح، أصبحت المنافسة بين القوى العظمى سِمة رئيسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وبالرغم من وجود بعض المجالات للتوافق، هناك احتمالات قليلة للتّعاون الهادف بين المتنافسين الثلاثة مقابل عدد لا يُحصى من نقاط تسعير المنافسة.

نظرة عامة إلى مشاركة القوى العظمى في صراعات المنطقة

كان الشرق الأوسط أرضًا خصبة للتدخّل الأجنبي خلال الحرب الباردة ومنذ مرحلة الربيع العربي. وغالبًا ما تجلّت العوامل السياسية التي تؤدّي إلى نشوب صراعات في البلدان الضعيفة مؤسّسيًا والتي شهدت تغيّرات مفاجئة في الحكم أو انتفاضات شعبية. ولا تزال المؤسّسات الضعيفة وهشاشة الدولة من الشواغل الملحّة في المنطقة التي تنذر باستمرار حالة عدم الاستقرار، في حين أن سياسات الهويّة المجزّأة في لبنان وسوريا والعراق والعديد من دول الخليج تخلق فرصًا إضافية للتّغلغل والاستغلال الأجنبي. بالإضافة إلى وجود هذه الفرص، قد يكون للقوى المتنافسة دوافع أخرى لتواصل سلوكها التاريخي بالتورّط في الصراعات الإقليمية.

إن التدخل الأميركي والروسي في سوريا لم يكن مدفوعًا بمنطق التنافس الصفري. كانت روسيا مدفوعة بمنع تغيير النظام، لكنّها أرادت أيضًا إجبار الولايات المتحدة وحلفائها على التراجع عن عزلهم روسيا دبلوماسيًا بعد عام 2014. بشكل عام، لم تنظر الولايات المتحدة وروسيا إلى الصراع على أنه طريقة أساسية لفرض التكاليف على الآخر. وتشير الدلائل إلى أن القرار الروسي بالتدخّل عسكريًا في سوريا كان في المقام الأول مبنيًا على الاعتقاد بأن الصدام مع الولايات المتحدة أمر

مستبعد، وقد طغت الأهداف الأميركية والروسية المشتركة لهزيمة داعش إلى حدّ كبير على المنافسة الحادّة على النفوذ.

تُظهر الحرب السورية أن الصراعات التي تجذب منافسين من القوى العظمى يمكن أن تندلع خارج مسارح المنافسة الأساسية، ما يثير تساؤلات حول كيفية ظهور صراعات من هذا النوع في المستقبل وما إذا كانت ستشبه الحروب بالوكالة والتدخّلات العسكرية للحرب الباردة أم أنّها ستشبه إلى حد كبير تجربة سوريا وليبيا حيث يمكن أن تدعم القوى العظمى المتنافسة أطرافًا مختلفة ولكن ليس في المقام الأول لأسباب تتعلق بالمنافسة أو أهداف فرض تكاليف على بعضها البعض. يسعى هذا التقرير لتسليط الضوء على هذه التساؤلات من خلال فحص سيناريوهات الصراع المحتملة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، وسيحدّد هذا التحليل الآثار المترتّبة على الحكومة الأميركية والقوّات المشتركة والقوّات الجوية للاستعداد بشكل أفضل لخوض مهامّ التنافس.

خُلاصة التحليل

بينما تركّز القتال الحربي للولايات المتحدة منذ عام 2001 على مهامّ مكافحة الإرهاب، أدّى صعود كل من الصين وروسيا إلى تحوّل التركيز نحو المنافسة الاستراتيجية، ما حتّم تركيز الجهود والموارد الأميركية على مناطق مسؤولية القيادة الأميركية في المحيطين الهندي والهادئ والقيادة الأوروبية. وقد تحوّل الاهتمام بعيدًا عن الشرق الأوسط والمسارح الأخرى التي تُعتبر ثانوية بالنسبة للتنافس الأميركي الصيني والأميركي الروسي الرئيسيين. ومع ذلك لا يزال الشرق الأوسط منطقة ذات أهمّية استراتيجية في العالم حيث تظهر المنافسة بين القوى العظمى بشكل بارز. ومن غير المرجّح أن تشبه مشاركات القوى العظمى المستقبلية في النزاعات في المنطقة تلك الشبيهة بمواجهات الحرب الباردة. على الرغم من إمكانية تصوّر الصراعات التي تقود القوى المتنافسة إلى دعم وكلاء على طرفَي نقيض في جهود لتغيير ميزان القوى، إلا أنها أقل منطقية من السيناريوهات التي تجتذب القوى العظمى نظريًا إلى نفس الجانب، أو على الأقل لمعارضة نفس الأطراف. فيما يلي ملخّص للنتائج الرئيسية التي ظهرت من هذا التحليل للمنافسة عبر المجالات الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية، وكذلك في سيناريو أفغانستان وباكستان والعراق. لأن هذه النتائج كانت ترتبط ارتباطًا وثيقًا بدراسات الحالة والسيناريوهات التي اختيرت للتحليل، وقد لا تكون قابلة للتعميم على حالات أو سياقات أخرى.

من المرجّح أن تركّز المنافسة على المراكز الإقليمية للقوى الاقتصادية والسياسية والدول ذات العلاقات التاريخية

ركّزت القوى الثلاث المزيد من جهود البحث عن النفوذ على الدول ذات الاقتصادات أو الجيوش الكبيرة أو تلك التي تتمتّع بنفوذ كبير في المنطقة. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الدول الأكثر ثراءً والأكبر قدرةً على شراء أسلحة متطوّرة وتطوير علاقات عسكرية متقدّمة هي التي ستحصد درجات أعلى في المقاييس العسكرية. بالإضافة إلى أن الدول الأكثر ثراءً والأكثر اكتظاظًا بالسكان قد تشكّل أيضًا أهدافًا أكثر جاذبية لوسائل التأثير الإعلامي. حتى في ظل غياب دوافع المنافسة، من المنطقي لقوى عظمى وضع مكتب إقليمي لوكالة أنباء مملوكة من الدولة في الأسواق الكبيرة لمضاعفة التأثير. تتصدّر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في ترتيب المنافسة المحتملة عبر هذه المجالات، ولكن ليس من الواضح إلى أي مدى يكون التقارب في مثل هذه البلدان نتيجة لانحياز حتميّ كبير للدّول الغنيّة بصورة منفصلة عن الاعتبارات الاستراتيجية. إن تركيز الموارد على الدول التي تتمتّع بأكبر قدر من النفوذ والفوائد له جاذبية واضحة.

بالإضافة إلى ذلك، تدخل الولايات المتحدة والصين وروسيا في منافسة في البلدان التي تربطها بها علاقات تاريخية عميقة وذلك لأن البناء على العلاقات السابقة والودّ المتبادل أسهل من بناء علاقات جديدة. قد يكتسب البلد المضيف خبرة في لعب دور ساحة للمتنافسين ما يزيد من أهمّيته الجيوستراتيجية، وبالتالي يغذّي استمرار المنافسة. بشكل عام، يبدو أن تركيز الاهتمام والموارد على البلدان المتمتّعة بنفوذ إقليمي يشكّل نهجًا منطقيًا تتبعه القوى العظمى الثلاث.

استمرار الهيمنة الأميركية في المجال العسكري، لكن روسيا والصين تتقدّمان أيضًا

تتمتّع الولايات المتحدة بتفوّق على الصين وروسيا من حيث القدرات العسكرية والنفوذ، مع وجود الآلاف من القوّات في مسرح العمليات بصورة تتجاوز عديد القوّات الروسية، وفي ظل غياب تامّ لانتشار القوّات الصينية في المنطقة المجاورة. تتجاوز التدريبات وأنشطة التعاون الأمني الأميركية الجهود الصينية والروسية، ومبيعات الأسلحة الأميركية أكبر بخمس مرّات من مبيعات منافسيها. ومع ذلك، تعمل الصين وروسيا بشكل مطرّد على زيادة جهودهما في المجالات الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية. تتمتّع الصين بنفوذ اقتصادي أكبر من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي معظم مناطق العالم، وهناك تصاعد ملحوظ للجهود الدبلوماسية والإعلامية

لكل من الصين وروسيا في المنطقة - لا سيّما فيما يتعلّق بالزيارات رفيعة المستوى - بينما قلّصت الولايات المتحدة جهودها في هذه المجالات. وقد شكّل خروج الولايات المتحدة من أفغانستان فرصة للصين وروسيا لملء فراغ السلطة، في حين تشكّل كل من أفغانستان وباكستان المجاورتين منطلقات لتنمية تأثير القوى العظمى عبر المنطقة.

مشاركة القوى العظمى في صراعات المنطقة لن تكون مدفوعة بالمخاوف بشأن المنافسة المتزايدة

يشير سيناريو أفغانستان وباكستان وسيناريو العراق إلى أن المخاوف بشأن النفوذ المتنامي للمنافسين ليست كافية لدفع القوى العظمى للانخراط في الصراعات الإقليمية، على الرغم من الشعور العام بالقلق بين صانعي السياسة الأميركية بشأن نفوذ الصين وروسيا المتزايد عالميًّا. عادةً ما يكون الدافع الأقوى لانخراط القوى العظمى هو القضايا الداخلية في دول المنطقة. من بين جميع السيناريوهات التي فحصتها هذه الدراسة، فإن تلك التي تنطوي على عودة ظهور تنظيم داعش أو القاعدة أو غيرها من المنظّمات الإرهابية الدولية هي التي من المرجّح أن تؤدّي إلى تدخّل القوى العظمى. يمكن أن يحفّز هذا الوضع الداخلي القوى الخارجية على التدخّل لأجل حماية مصالحها الأمنية وكذلك لاغتنام الفرصة لتقوية علاقاتها الفردية، وبصورة بديهية لإضعاف مواقف منافسيها. إن مثل هذا الانخراط سيكون ممكنًا بسبب انهيار الظروف الأمنية والحكم المستقر في كل من العراق وأفغانستان.

مع غياب الديناميكيات الداخلية التي تدفع إلى التدخّل الخارجي، من غير المرجّح أن تشنّ الولايات المتحدة والصين وروسيا حروبًا بالوكالة لمجرّد كبح أو تحجيم نفوذ الآخر. فالدول في الشرق الأوسط المعرّضة للصراع ليس من الضروري أن تكون هي نفسها مواقع للمنافسة الشديدة. إن البلدان الأكثر ثراءً والأكثر كثافة سكانية وتأثيرًا تجتذب أكبر قدر من المنافسة، في حين أن البلدان الأكثر عُرضة للصراع هي تلك التي تعاني من ضعف الحكم أو تفشّي الفقر أو القضايا الهيكلية الأخرى التي تؤدّي إلى عدم الاستقرار. وبالتالي فإن البلدان التي من المرجّح أن تكون بمثابة مسارح لصراع بالوكالة بين القوى العظمى أو للتدخّلات المباشرة هي تلك التي تحتوي على (1) عدم استقرار داخلي وقضايا أمنية أخرى و(2) عندما يكون تجاهل المصالح العميقة للقوى العظمى غير ممكن.

يشير عدم التوافق بين الصراع والمنافسة في الشرق الأوسط، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، إلى أن التحضير للمنافسة والصراعات بالوكالة قد يستلزم مجموعات مختلفة تمامًا من

الدول، فضلًا عن قدرات مختلفة. علاوة على ذلك، فإن مجموعة الدول التي تجمع بين تقديم مصالح القوى العظمى وظروف مناسبة للصراع في الشرق الأوسط هي مجموعة محدودة.

ترابط واضح بين مهامّ مكافحة الإرهاب ومنافسة القوى العظمى

تُقدّم الوثائق الإستراتيجية الأميركية المنافسة أحيانًا كمهمّة منفصلة عن مكافحة الإرهاب، ومع ذلك فإن تقييم سيناريوهات الصراعات المحتملة يشير إلى تشابكهما. فمكافحة الإرهاب هي المحرّك الرئيسي الأكثر منطقية لدعم القوى العظمى للوكلاء وجذبها للمشاركة في الصراعات. أما الولايات المتحدة فقد مكّنتها مهام مكافحة الإرهاب من تعميق وإقامة علاقات جديدة مع الشركاء، من بينهم الحكومة العراقية والحكومة الأفغانية (السابقة). وأمّا روسيا فقد صاغت دعمها لبشار الأسد وقوات الحشد الشعبي في العراق في إطار جهودها لمكافحة الإرهاب ضد داعش. وفي معظم السيناريوهات التي تم فحصها ظهرت مكافحة الإرهاب كمحرّك أساسي لدعم القوى العظمى للوكلاء وصراعات المنطقة.

من الناحية النظرية، من المحتمل أن تتوافق القوى الثلاث جميعها في أهداف مكافحة الإرهاب، وذلك لمواجهة المنظّمات الإرهابية العالمية التي تؤثّر على كل من الأمن القومي والمصالح الإقليمية. في الممارسة العملية، تُمكّن جهود مكافحة الإرهاب المنافسين من كسب النفوذ في المنطقة مع حماية الأمن والمصالح. في المقلب الآخر، يمكن للإرهاب أن يؤدّي إلى تفاقم المنافسة بين القوى العظمى من خلال جذب قوى متعدّدة إلى نفس الصراع في المسارح الثانوية. في حين أن المنافسة يمكن أن تعزّز الإرهاب من خلال وسائل سرّية. لذلك ليس من العملي أو المفيد الفصل بين المهمّتين أو السعي لإعطاء الأولوية الصارمة للمنافسة على مكافحة الإرهاب أو العكس.

مساهمة التحوّلات في مستوى انخراط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في تعديل ظروف مشاركة القوى العظمى في الصراع بالوكالة

بالإضافة إلى تسليط الضوء على الظروف الداخلية التي تنشأ بشكل طبيعي في بعض بلدان الشرق الأوسط، يشير التحليل إلى الافتراض القائل بأن أحد المسارات الأكثر منطقية لتحفيز المنافسة مع أحد أو كلا المنافسين (روسيا والصين) للولايات المتحدة هو حصول تحوّل على صعيد الوجود العسكري الأميركي. في العراق، يمكن أن يؤدّي المزيد من الانسحاب الأميركي إلى خلق ظروف مؤاتية لعودة داعش أو القاعدة، الأمر الذي من شأنه أن يضع الأساس لصراع قد يشمل القوى العظمى الثلاث، حتى لو لم تدعم الأطراف المتصارعة. في أفغانستان، سمح الانسحاب

الأميركي لطالبان بالسيطرة على الحكم مما زاد من خطر تحوّل أفغانستان إلى ملاذ آمن للمنظمات الإرهابية مرّة أخرى. وهذا يثير احتمال وجود أسباب للتورّط في الصراع بطريقة ما وزيادة النفوذ الصيني والروسي في المنطقة. وبالتالي فإن التحوّلات في وضع القوة الأميركية بسبب عدم إعطاء الأولوية لمسرح معيّن قد يكون لها تأثيرات غير مقصودة، مما يزيد من احتمالية نشوب صراعات يمكن تجنّبها.

لا رغبة للقوى العظمى في الاشتباك العسكري المباشر ما لم يكن هناك تهديد مباشر لمصالحها الأساسية

بما أن الشرق الأوسط هو مسرح ثانوي للقوى الثلاث، وتأثير كل منها ليس دافعًا كافيًا للتدخّل في النزاعات، فليس من المستغرب أن تكون الرغبة بالمشاركة العسكرية المباشرة في المنطقة لدى القوى الثلاث محدودة. في جميع الحالات التي تم فحصها ثبت أنه من غير المرجّح أن تشارك الولايات المتحدة في نزاعات أخرى ما لم يكن هناك تهديد مباشر لموظّفيها أو منشآتها أو أمنها القومي. كذلك من غير المرجّح أن تتدخّل الصين عسكريًا ما لم ينشأ تهديد خطير لمصالحها أو مواطنيها، ومن غير المرجّح أن تختار روسيا العمل العسكري المباشر ما لم يكن هناك تهديد ملحّ لمصالحها. ومع ذلك فإن التدخّلات ستقتصر بشكل أساسي على الدعم غير المباشر، كالتمويل أو التدريب أو نشر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو القوّات الخاصة. في السيناريوهات التي قد تستلزم مشاركة مباشرة، من المرجّح أن تعتمد القوى الثلاث على القوّة الجويّة أكثر من الاعتماد على الأصول البرّية أو حتى البحريّة. إن الولايات المتحدة حذرة للغاية من نشر المزيد من القوّات البرّية خصوصًا بعد انسحابها من أفغانستان، وليس لديها موارد كبيرة لتكريسها للتدخّلات العسكرية المباشرة بسبب القيود المحليّة والمصالح الأكثر إلحاحًا التي يتعيّن متابعتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا.

الصراعات في الشرق الأوسط بين القوى العظمى قد لا تشبه صراعات الحرب الباردة

هدف هذا البحث هو تحديد شكل الصراعات المستقبلية في المسارح الثانوية وتحديد ما إذا كانت تشبه صراعات الحرب الباردة حيث دعمت القوى المتنافسة الأطراف المتصارعة مما أدّى في بعض الحالات إلى نشوب حروب طويلة ومكلّفة، أم أنها ستشبه ديناميكيات الحرب السورية، حيث وجدت الولايات المتحدة وروسيا أرضية مشتركة في القتال ضد داعش على الرغم من دعمهما للفصائل المتعارضة، وامتنعتا غالبًا عن استخدام الصراع كذريعة لإلحاق الخسائر بالآخر.

يُظهر التحليل أنه من المرجّح أن تدعم القوى العظمى الثلاث القوّات الحكومية بدلًا من الجهات غير الحكومية في سيناريوهات الصراع. وعلى الرغم من قيام الصين وروسيا بتنويع خياراتهما من خلال تعميق العلاقات مع جهات مثل قوات الحشد الشعبي وطالبان فإنهما يفضّلان عمومًا دعم القوّات الحكومية أو الرسمية لأنه يُنظر بشكل عام لوجود احتمال أكبر لنجاحها في فرض الاستقرار. يشير التزام الصين الرسمي بمبدأ عدم التدخّل إلى وجود عائق كبير لتقديم دعم كبير للجهات غير الحكومية، بخلاف إعلان دعمها للدول ذات السيادة. وتخشى كل من روسيا والصين من تغيير النظام المدعوم من الغرب وتعارضه لصالح حماية أنظمتهما، وهذا ما يجعلهما أكثر عُرضة للانحياز إلى الجانب نفسه في الصراعات. بسبب هذه الآراء وإلى جانب المخاوف بشأن الإرهاب الدولي فالأكثر احتمالًا هو أن تكونا من الناحية النظرية على نفس الجانب من النزاعات مع الولايات المتحدة في سيناريو العراق في حالة عودة ظهور داعش حيث أظهر تقييم الصراع أنه من المرجّح أن يؤدّي إلى مشاركة كبيرة محتملة من قِبل أكثر من قوة عظمى. قد يكون هذا صحيحًا حتى في أفغانستان، حيث يمكن للقوى الثلاث أن تتّفق على الأقلّ للتسامح مع حكومة طالبان في سعيها لتحقيق مصالح أمنية لمكافحة الإرهاب. في الصراع حول باكستان أيضًا، سيكون منطقيًّا بالنسبة للقوى الثلاث الدعم العلني أو القبول الضمني بمجلس عسكري مفترض.

هذا لا يعني أن سيناريوهات الصراع حيث تدعم القوى العظمى جوانب متقابلة لا يمكن تصوّره. وعلى الرغم من جهود الولايات المتحدة للتعاون مع طالبان فمن غير المرجّح أن تصبح الأخيرة طرفًا موثوقًا به، بينما سارعت كل من روسيا والصين إلى الاعتراف بشرعية حكم طالبان في أفغانستان. بالنظر إلى التفاوت بين الصين وروسيا بالنسبة للمخاوف ومقاربة الإرهاب الدولي، قد تشعر واشنطن بالحاجة إلى التدخّل في بيئة تضعها في خلاف مع منافسيها إذا ما قررت طالبان أن ترعى مجددًا تنظيم القاعدة أو غيره من المنظمات المتطرّفة التي لا تشكّل تهديدًا متكافئًا للقوى العظمى. في السيناريو العراقي، إذا حصل تصعيد للمواجهة مع وكلاء إيران قد تنقلب الحكومة على الولايات المتحدة لصالح طهران وهذا من شأنه أن يترك الولايات المتحدة مع خيارات أقلّ لشركاء موثوق بهم وسيمنح الصين وروسيا المزيد من الفرص في البلاد. هناك أيضًا احتمال أن تقوم روسيا والصين– بخلاف توجّههما القاضي بمساندة القوّات النظامية حصرًا - بدعم قوات الحشد الشعبي بشكل سرّي. في باكستان، يمكن أن يشكّل المجلس العسكري تهديدًا كبيرًا للمصالح الأميركية، لدرجة أن الولايات المتحدة قد تفكّر في دعم أيّ معارضين للمجلس. ومع ذلك

فإن احتمال دعم القوى الثلاث للجانب نفسه في أي نزاع يظلّ معقولًا أكثر من كل هذه السيناريوهات التي من غير المرجّح أن تجذب دعمًا كبيرًا من القوى العظمى للوكلاء.

التوصيات

تقترح الرؤى التي انبثقت من هذا التحليل عدّة توصيات لكلّ من الحكومة الأميركية والقوّات المشتركة وإدارة القوّات الجوية حول كيفية استعداد الولايات المتحدة بشكل أفضل للمنافسة المستقبلية ضدّ الصين وروسيا في الشرق الأوسط، وكذلك في سياق مواجهة النزاعات:

توصيات للحكومة الأميركية

في حين أن تركيز الولايات المتحدة المتجدّد على المنافسة بين القوى العظمى قد تُرجم إلى إعطاء الأولوية لمسارح أخرى، فإن الصين وروسيا أصبحتا عالميتين بشكل متزايد، ما يعني أن التطلّعات والمنافسة الاستراتيجية من غير المرجّح أن تقتصر على تلك المسارح فقط. ولا يزال الشرق الأوسط منطقة استراتيجية رئيسية، حيث إن للمتنافسين الثلاثة مصالح متداخلة ذلك أنهم يسعون في الوقت عينه إلى زيادة النفوذ ما قد يورّطهم في صراعات. لذلك يجب ألا تقلّل الحكومة من أهمية المنطقة في التخطيط الاستراتيجي لمهامّ منافسة القوى العظمى.

الاعتراف بأن الحفاظ على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط يتطلّب رؤية بعيدة المدى إلى المنطقة

تتطلّب المصالح الأميركية في الشرق الأوسط امتلاك رؤية أميركية متجدّدة من شأنها أن تمكّن الولايات المتحدة من التنافس بنجاح ومنع حدوث أيّ صراعات مستقبلية أو الاستعداد لها. كما يجب أن تتضمّن هذه الرؤية تقييمًا لمكان وكيفية تأثير النفوذ الصيني والروسي في تقويض أهداف الولايات المتحدة. حتى في البلدان التي تكون فيها احتمالية المنافسة أكثر حدّة، فإن جوانب مشاركة الصين أو روسيا لا تشكّل تهديدًا مباشرًا لمصالح الولايات المتحدة. على سبيل المثال، من المحتمل أن تقيّد العلاقات التجارية العميقة للصين مع خصمي إيران الإقليميين، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أيّ تقارب صيني إيراني محتمل، وهو تأثير مرغوب فيه من منظور الولايات المتحدة. وقد يحدّ تعاظم النفوذ الروسي الصيني في أفغانستان بعد الانسحاب الأميركي من الاضطرابات دون أن يكون له تأثير سلبيّ كبيرً على المصالح الأميركية.

ومع ذلك، في مجالات أخرى، قد تتطلّب حماية المصالح الأميركية مشاركة أكبر في المنطقة، أكثر مما قد يكون عليه الحال في ظل مسار الاستراتيجية الأميركية الحالية بهدف الاحتفاظ بمركز مهيمن في المجال الأمني في المنافسة. ولمنع نشوب أو تصعيد الصراعات التي قد تجتذب

المنافسين، قد تحتاج الولايات المتحدة إلى استراتيجية للحفاظ على النفوذ مع الجهات الفاعلة والمواقع المهمّة استراتيجيًا. وذلك قد يتطلّب وجودًا طويل الأمد في المنطقة.

الحفاظ على العلاقات مع الحكومات الصديقة والجهات الفاعلة

تواجه الولايات المتحدة مزيدًا من القيود في اختياراتها للشركاء المحلّيين، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى المطالب القانونية والمعيارية المتعلّقة بمشاركة الولايات المتحدة. كانت الصين وروسيا تتودّدان بشكل استباقي لجهات فاعلة من جميع أطراف الخصومات الإقليمية والصراعات السياسية، كإقامة علاقات مع كل من الحكومة العراقية وقوات الحشد الشعبي، وكذلك مع الحكومة الأفغانية السابقة وطالبان. هذا قد يترك للولايات المتحدة خيارات أقلّ قابلة للتطبيق مع الشركاء. لذلك يجب أن يقتصر تركيز الولايات المتحدة على الحفاظ على الشراكات القائمة وبناء علاقات جديدة تتفق مع الالتزامات القانونية والمعيارية، بما في ذلك مع المجموعات الموالية للولايات المتحدة والحكومات والشركاء غير الحكوميين، مثل الأكراد وبعض القبائل السنّية والأقليّات المسيحية في العراق

إعادة النظر في مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط من منظور منافسة القوى العظمى

لا تزال الولايات المتحدة أكبر مورّد للأسلحة في الشرق الأوسط، حيث بلغت صادراتها ضعف الصادرات الروسية تقريبًا وتجاوزت المبيعات الصينية بنحو سبعة أضعاف بين عامي 2014 و 2020. ولهذا أسباب عدة، منها تعزيز حوار السلام العربي الإسرائيلي وتعزيز قدرة دول المنطقة على مكافحة الإرهاب وردع إيران. وتوفّر مبيعات الأسلحة نفوذًا كبيرًا للولايات المتحدة في منافسة القوى العظمى وستشجّع المبيعات المستقبلية العلاقات الودّية بين دول المنطقة وتوطّد العلاقات بين الولايات المتحدة والدول المستفيدة. قد تكون إعادة تفسير الولايات المتحدة لشراكة نظام تحكّم تكنولوجيا القذائف في تموز/يوليو 2020 "من أجل تسريع عمليات بيع الطائرات من دون طيار إلى دول أخرى" مدفوعة بمخاوف المنافسة، مما يسمح للولايات المتحدة ببيع الطائرات من دون طيار لشركاء معرّضين للخطر. ومع ذلك فإن بيع الأسلحة في المنطقة قد يكون مثيرًا للجدل بسبب قضايا حقوق الإنسان، والاستخدام المحتمل لهذه الأنظمة في الحرب اليمنية، وعلاقات مصر مع كل من الصين وروسيا. يجب على الولايات المتحدة إعادة تقييم أولويّاتها في مبيعات الأسلحة، وإعطاء الأولوية لمنافسة القوى العظمى حين يستدعي الأمر. من ناحية أخرى، فإن رفض الولايات المتحدة بيع أسلحة لدولة ما سيدفع هذه الدولة إلى شرائها من روسيا أو

الصين، حيث قام بالفعل شركاء مقربّون مثل المملكة العربية السعودية بشراء أسلحة من الصين. وهذا سيجعل للصين وروسيا تأثيرًا أكبر في مجال بيع الأسلحة إلى المنطقة.

توصيات للقوّة المشتركة

فيما يتعلّق بالتخطيط الاستراتيجي للدفاع، غالبًا ما يركّز الجيش الأميركي على القضايا العاجلة، ويفقد بعض خبراته وقدراته بينما يستعدّ لأنواع معيّنة من الصراعات دون غيرها. بسبب محدودية الموارد، يجب أن تكون وزارة الدفاع انتقائية في الأنشطة التي تخصّص لها الموارد والاهتمام. ومع ذلك فإن القدرات الحالية حاسمة للمنافسة، والاحتفاظ بها أمر ضروري للتوجّه الاستراتيجي للقوة المشتركة. تهدف التوصيات التالية إلى تزويد القوة المشتركة ببعض التوجيه الاستراتيجي المبنيّ على التحليلات السابقة:

الحفاظ على قدرات مكافحة الإرهاب مع تنمية القدرات ذات الصِلة بالجوانب الأخرى للمنافسة

كما ذُكر سابقًا، ترتبط مكافحة الإرهاب ارتباطًا وثيقًا بمنافسة القوى العظمى في المنطقة. وقد ركّزت الولايات المتحدة على تطوير عقيدة مكافحة الإرهاب منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لكن المنافسة بين القوى العظمى تتطلب عادةً تحويل التركيز استعدادًا لحروب عالية المستوى ضدّ الصين أو روسيا على الأرجح في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أو أوروبا. لا شك أن هذا عنصر حاسم للردع والمنافسة، ولكن يجب على وزارة الدفاع تجنّب استبعاد الأشكال الأخرى من الحرب والمنافسة الاستراتيجية التي تندرج تحت عتبة الصراع المسلّح. تشير سيناريوهات الصراع إلى أن وزارة الدفاع يجب أن تضمن أيضًا عدم فقدانها المهارات والقدرات القيّمة لمكافحة الإرهاب، مثل المعدّات العسكرية والمعرفة الإقليمية (المهارات اللغوية) والقدرات الاستخباراتية، لمواصلة تتبّع مخاطر الإرهاب وفهم أنشطة روسيا والصين.

الاحتفاظ بوجود قوات أميركية في الشرق الأوسط لحفظ الاستقرار وحماية المصالح الأميركية

يشير تحليل سيناريوهات الصراع والأبحاث السابقة إلى أن التحوّلات في مشاركة الولايات المتحدة قد تؤدّي إلى صراعات مع قوى عظمى متعدّدة، مما قد يتسبّب بتصاعد الديناميكيات التنافسية، وإهدار الموارد، وفقدان نفوذ الولايات المتحدة في المناطق المتنازع عليها. وبالتالي فإن أفضل استعداد للنزاعات في المسارح الثانوية في عصر المنافسة بين القوى العظمى هو تجنّب الصراع. ولهذه الغاية، وللحفاظ على المكاسب المتحقّقة حتى الآن، يجب على وزارة الدفاع النظر في الحفاظ على وجود دائم للقوّات في الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق حيث لا يزال نهج الانسحاب يتشكّل. يجب أيضًا أن تكون هناك دراسة متأنيّة للتّكاليف والفوائد فيما يتعلّق بقرارات الوجود

المستمرّ وعرض مفصّل للقدرات؛ ويشير البحث إلى أن الحفاظ على الوجود- أيًا كان شكله- من شأنه أن يفيد المصالح الأميركية، بالإضافة إلى أنه قد يسمح بضمان عدم عودة تنظيم داعش والمنظّمات الإرهابية الأخرى، وبالتالي منع اندلاع الصراعات، ولكنه سيحافظ أيضًا على قدرات جمع المعلومات الاستخبارية والحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الجيش العراقي.

الحفاظ على اتفاقيات الوصول في المنطقة خصوصًا المتعلّقة منها بحقوق التحليق

إن امتناع الولايات المتحدة عن نشر قوات برّية يزيد من احتمالية استخدام الضربات الجوّية. لذلك يجب على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية للحفاظ على قدرات الوصول وحقوقها في المنطقة. في الوقت الحالي، إذا احتاجت الولايات المتحدة إلى تنفيذ عمليات جوّية أخرى في أفغانستان، فستحتاج إلى عبور المجال الجوي لدول مثل باكستان، التي تعارض العمليات الأميركية في المنطقة. لقد صوّت العراق مؤخرًا لطرد القوّات الأميركية من البلاد، ونظرًا لعدم وجود اتفاقية وضع القوّات مع العراق، تعتمد القوّات الأميركية على استمرار دعم الحكومة العراقية لوجودها. في غياب اتفاق كهذا، ستواجه الولايات المتحدة المزيد من التحدّيات للعمل هناك.

في الوقت نفسه، استفادت كل من الصين وروسيا من النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي والإعلامي لعرقلة عمليات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، ضغطت روسيا سابقًا على قيرغيزستان للتصويت لطرد الولايات المتحدة من مركز عبور ماناس في قيرغيزستان، والذي كان مركزًا مهمًا لعمليات الولايات المتحدة في أفغانستان. بالنظر إلى نفوذ الصين وروسيا المتزايد في جميع أنحاء الشرق الأوسط، فمن المتصوّر أنهما يمكنهما الضغط على دول أخرى لحرمان الولايات المتحدة من فرص الوصول. لقد تسبّب الانسحاب الأميركي بالفعل بخسارة كبيرة في سُبل الوصول وأدّى لتقليص القدرات في المنطقة.

توصيات للقوّات الجوّية

قد تواجه القوّات الجوّية الأميركية مسؤولية متزايدة في الشرق الأوسط، لذلك يتم تقديم التوصيات التالية للتحضير لهذا الدور الموسّع:

الاستعداد والاستثمار وفقًا للطلب المستمرّ على أصول القوّات الجوّية الأميركية

لطالما اعتمد الجيش الأميركي على الأصول الجوية للعمليات في الشرق الأوسط، وهذا قد لا يجعل تلك الأصول متاحة للاستخدام في المسارح الأخرى بسبب استمرار عدم الاستقرار الإقليمي

ومنافسة القوى العظمى والتردّد في نشر القوّات البرّية في المنطقة. وكما نوقش في هذا التقرير، فإن منطقة الشرق الأوسط منطقة مزدحمة بشكل متزايد لمنافسة القوى العظمى. إن الإعراض عن نشر قوات برية إضافية أو إعادة الاشتباك في المواقع التي شهدت انسحابات أميركية في الماضي يعني أن من المرجّح أن يُطلب من القوّات الجوية توفير حصّة أكبر من الأصول العسكرية مقارنة بحصّة الخدمات البرية. وبالتالي، يجب أن تستثمر إدارة القوّات الجوية في أصول التنقّل والاستخبارات والمراقبة وإعادة التسليح وقدرات توجيه الضربات الجوية الدقيقة لأن جميعها ستكون حاسمة لتحديد الأهداف والتهديدات وستساهم في الاستعداد لدور موسّع في المنطقة.

مع انخفاض وجود القوّات الأميركية وتقليص قدرة الوصول إلى القواعد، قد تتمّ دعوة إدارة القوّات الجوية لتوفير أصول التنقل لنشر القوّات والحفاظ عليها في العراق وأفغانستان وأماكن أخرى حيث تنشأ النزاعات. في المناطق التي لم تعد تملك فيها الولايات المتحدة حقوق التّحليق، أو تعمل في مجال جوي متنازع عليه، قد تضطرّ إدارة القوّات الجوية إلى إنشاء قواعد جديدة في البلد المعني أو بالقرب منه لدعم العمليات، وقد تحتاج إلى إقامة قاعدة جوية جديدة أو دعم جوّي وثيق لقوّات العمليات الخاصة. قد يكون هناك طلب متزايد على الدعم الجوي القريب لقوات العمليات الخاصة التي قد تُنشر للتدريب أو الإرشاد أو للقيام بمهام أكثر حركية في المستقبل.

قد ينتهي الطلب المتزايد على الأصول الجوية إلى تقاسمها بين القوّات الجوية والبحرية، على الأقل فيما يتعلّق بالمناطق التي لم يعد للولايات المتحدة فيها قواعد جوية قريبة. وقد أفادت مصادر أميركية مؤخرًا أنه قد يتم تكليف القوّات البحرية الأميركية بقيادة عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان بسبب "نقص المطارات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بالقرب من البلاد". على الرغم من وجود قدرة على مغادرة الطائرات من قاعدتي العديد أو الظفرة الجويتين لضرب أهداف في أفغانستان، فإن طيّارينا سيواجهون رحلة شاقّة وخطرة تستلزم التحليق فوق الخليج الفارسي، وحول إيران، وعبر باكستان قبل التمكن من شنّ الضربات. قد يعني هذا أن إطلاق الطائرات من الحاملات البحرية في شمال بحر العرب أسهل وأكثر فعالية. ومع ذلك، مع تحويل الولايات المتحدة التركيز إلى القيادة الأميركية للمحيطين الهندي والهادئ، قد لا تتمكّن القوّات البحرية من توفير حاملات الطائرات لمسرح القيادة المركزية الأميركية في المنطقة، ما سيؤدّي لإبقاء هذا العبء على عاتق القوّات الجوية.

الاستعداد لتحدّيات متعدّدة الأوجه لتفادي الصراع في المستقبل والتي يمكن أن تشمل الصين وروسيا

على الرغم من أن التحليل يشير إلى أن الولايات المتحدة قد تكون على الأقلّ نظريًا، في الجانب نفسه مع أحد منافسَيها أو كليهما في سيناريوهات الصراع المحتملة، فإن التعاون بين القوى العظمى ليس محتملًا جدًا. هذا يعني أنه في حالة المشاركة العسكرية الأميركية المباشرة في صراع بالوكالة، فإن من المرجّح أن تواجه القوّات الأميركية تحدّيات لتحقيق عدم الاشتباك كما يتّضح من خلال تفاعلات الولايات المتحدة وروسيا في سوريا، مع الإشارة إلى أنه من غير المرجّح أن يكون التطبيق سهلًا ولا ناجحًا تمامًا.

والجدير بالذكر أن المشاركة المتزايدة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، غالبًا من الجانب الروسي، تنتج "حروبًا بالوكالة المزدوجة"، كما لاحظ المعلّقون الروس، أو النزاعات التي تسعى فيها القوى المتدخّلة لإخفاء دعمها لوكيل محلّي وراء لاعب آخر. هذه الديناميّات تساهم في تعقيد إجراءات تفادي الاشتباك. ثم إن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة- مثل مجموعة فاغنر الروسية- قد لا تكون تابعة بالكامل للقيادة العسكرية التقليدية وقد تعمل بشكل مستقلّ. وهكذا فإن تورّط الولايات المتحدة في الصراعات الخارجية جنبًا إلى جنب مع منافسين مثل روسيا سيحتمّ حدوث بعض حالات الاشتباك منخفضة المستوى، إما بسرّية وإما مباشرة.

أفكار أخيرة

توضح الدراسة أن الصراعات على غرار الحرب الباردة، والتي تضع الكيانات المدعومة من الولايات المتحدة ضد تلك المدعومة من الصين أو روسيا أو كليهما والتي يحفزها منطق التنافس، من غير المرجّح أن تحدث في الشرق الأوسط. ومع ذلك هناك عدد من السيناريوهات التي يمكن أن تتنافس فيها دولة أو أكثر من الدول الكبرى. من المرجّح أن تؤدّي هذه الظروف إلى ديناميّات وصعوبات تشبه الحرب السورية، وتحديدًا صراعات حول السيطرة على اللاعبين المحلّيين من خلال وسائل غير عسكرية والتنافس على فرض السلطة عليهم. بعبارة أخرى، على الرغم من استمرار القتال في جميع أنحاء الشرق الأوسط، فمن المرجّح أن يكون منطق التنافس، وليس المواجهة المباشرة، هو الطاغي على التفاعل بين الدول الرئيسية في المنطقة.

بالنظر إلى المصالح المتقاطعة العديدة التي تمتلكها الولايات المتحدة والصين وروسيا، ستبقى منطقة الشرق الأوسط ذات أهمّية استراتيجية في العالم، بما في ذلك المنافسة الاستراتيجية الشاملة بين هذه القوى. وبالتالي هناك العديد من الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومة والقوة

المشتركة وإدارة القوّات الجوية استعدادًا للمنافسة ومواجهة الصراع المحتمل مع مشاركة القوى العظمى في المنطقة. تعتمد الخطوات إلى حدّ كبير على ضمان أن الولايات المتحدة ستتكيّف مع استراتيجية طويلة الأمد للمنطقة، وتخصص الموارد بشكل مناسب، وترعى وتحافظ على قدرات الوصول والعلاقات في المنطقة.

جدول أ.ii السعي للتأثير الدبلوماسي واحتمالية التنافس في الشرق الأوسط

مؤشر السعي للنفوذ، بحسب القوة العظمى				
البلد	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	مؤشر احتمالية التنافس
العراق	0.71	0.56	0.57	1.84
الإمارات	0.43	0.70	0.60	1.74
قطر	0.49	0.64	0.57	1.71
الأردن	0.70	0.48	0.45	1.63
أفغانستان	0.76	0.36	0.38	1.51
السعودية	0.54	0.43	0.52	1.49
مصر	0.66	0.37	0.43	1.46
باكستان	0.53	0.48	0.35	1.36
لبنان	0.46	0.40	0.47	1.33
سوريا	0.27	0.43	0.61	1.31
البحرين	0.43	0.35	0.51	1.28
إيران	0.24	0.53	0.51	1.27
سلطنة عمان	0.39	0.46	0.36	1.21
الكويت	0.44	0.40	0.36	1.20
اليمن	0.27	0.41	0.43	1.11

جدول أ.iii السعي للتأثير الإعلامي واحتمالية التنافس في الشرق الأوسط

مؤشر السعي للنفوذ، بحسب القوّة العظمى				
البلد	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	مؤشر احتمالية التنافس
مصر	0.66	0.65	0.85	2.16
لبنان	0.66	0.65	0.85	2.16
باكستان	0.66	0.65	0.85	2.16
السعودية	0.66	0.65	0.85	2.16
الإمارات	0.66	0.65	0.85	2.16
إيران	0.33	0.65	0.85	1.82
سوريا	0.33	0.65	0.85	1.82
أفغانستان	0.66	0.65	0.18	1.49
العراق	0.66	0.65	0.18	1.49
الكويت	0.66	0.65	0.18	1.49
الأردن	0.33	0.65	0.18	1.16
قطر	0.33	0.65	0.18	1.16
اليمن	0.33	0.65	0.18	1.16
البحرين	0.33	0.01	0.18	0.52
سلطنة عمان	0.33	0.01	0.18	0.52

جدول أ.iv السعي للتأثير العسكري واحتمالية التنافس في الشرق الأوسط

مؤشر السعي للنفوذ، بحسب القوة العظمى				
البلد	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	مؤشر إحتمالية التنافس
باكستان	0.52	0.77	0.56	1.85
مصر	0.56	0.55	0.74	1.85
العراق	0.63	0.42	0.54	1.59
السعودية	0.64	0.51	0.37	1.52
الأردن	0.54	0.49	0.47	1.50
الكويت	0.71	0.40	0.37	1.49
أفغانستان	0.64	0.39	0.44	1.48
الإمارات	0.66	0.50	0.28	1.43
سوريا	0.34	0.29	0.75	1.38
قطر	0.55	0.42	0.40	1.37
اليمن	0.42	0.48	0.44	1.35
إيران	0.15	0.55	0.62	1.32
سلطنة عمان	0.38	0.52	0.37	1.27
البحرين	0.56	0.33	0.31	1.19
لبنان	0.25	0.49	0.35	1.09

جدول أ.٧ السعي للتأثير الاقتصادي واحتمالية التنافس في الشرق الأوسط

مؤشر السعي للنفوذ، بحسب القوى العظمى				
البلد	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	مؤشر احتمالية التنافس
الإمارات	0.96	0.89	0.61	2.46
السعودية	0.93	0.95	0.38	2.26
مصر	0.68	0.53	0.83	2.03
العراق	0.53	0.70	0.53	1.77
إيران	0.25	0.77	0.69	1.70
باكستان	0.36	0.76	0.52	1.64
قطر	0.69	0.34	0.29	1.31
الكويت	0.34	0.44	0.34	1.12
سلطنة عمان	0.35	0.43	0.29	1.07
لبنان	0.27	0.18	0.49	0.95
سوريا	0.24	0.21	0.48	0.94
أفغانستان	0.26	0.20	0.44	0.90
الأردن	0.30	0.25	0.34	0.89
البحرين	0.30	0.19	0.27	0.76
اليمن	0.24	0.20	0.31	0.75

جدول أ.vi. احتمالية نشوب الصراع

مقياس جينس النوعي			مؤشر هشاشة الدولة (أنتجه مركز السلام المنهجي)		
البلد	نتيجة الصراع الداخلي	التصنيف	المؤشر	التصنيف	التصنيف الكلي للصراع المحتمل
اليمن	7.1	1	21	1	1
أفغانستان	5.1	4	20	2	2
العراق	5.3	3	18	3	2
سوريا	6.4	2	14	5	4
باكستان	2.2	8	15	4	5
إيران	2.2	7	9	8	6
مصر	2.0	10	10	6	7
البحرين	2.1	9	9	9	8
لبنان	2.6	5	5	13	8
السعودية	1.8	11	8	10	10
الأردن	1.3	12	6	12	11
سلطنة عمان	0.7	15	5	14	12
الكويت	1.0	14	4	16	13
الإمارات	0.7	16	5	15	14
قطر	0.5	17	3	17	15

إستراتيجية أميركية لدمج الدفاعات الجوّية والصاروخية في الشرق الأوسط[1]

المعهد اليهودي للأمن القومي،
مجموعة باحثين، أيار 2023

مقدّمة

نشر المعهد اليهودي للأمن القومي الأميركي تقريرًا بعنوان "سلام أقوى وأوسع: إستراتيجية أميركية لتعزيز اتفاقيات أبراهام" في كانون الثاني/ يناير 2022. ودعا من خلاله الكونغرس إلى تمرير تشريع يعطي الأولويّة للحاجة إلى شبكة دفاع جوّي على مستوى المنطقة للمساعدة في ردع التهديد الجوّي المتصاعد الذي تشكّله إيران ووكلاؤها. وفقًا لذلك، شكّل المعهد فريق عمل للنظر في سُبل المضيّ قُدمًا في الدفاعات الجوّية في الشرق الأوسط.

بشكل عام، تم استخلاص هيكل هذا التقرير من قانون الدفاع نفسه وقائمة من القضايا التي حدّدها لإدراجها في استراتيجية الولايات المتحدة. تتضمّن هذه القضايا وصفًا لما يلي: التهديد الإيراني المحمول جوًا، والوضع الحالي للدفاعات الجوية الإقليمية، والقيمة المضافة لأكبر تكامل في الدفاع الجوي والصاروخي وعقبات التكامل وتوصيات لكيفية التغلّب عليها، والجهود الحاليّة

---

* تعريب: زينب يونس

[1] Guastella, Joseph. Hostage, Michael. Mann, David. Obering, Henry. "Build It and They Will Come: A U.S. Strategy for Integrating Middle East Air and Missile Defenses", the Jewish Institute for National Security of America (JINSA), 2023.
https://jinsa.org/jinsa_report/build-it-and-they-will-come-strategy-for-integrating-air-defenses/#:~:text=Iran%20Talks-,Build%20It%20and%20They%20Will%20Come%3A%20A%20U.S.%20Strategy%20for,East%20Air%20and%20Missile%20Defenses&text=In%20January%202022%2C%20the%20Jewish,for%20Advancing%20the%20Abraham%20Accords.

لتحقيق تكامل أكبر وخطوات مستقبلية، وقضايا التطوير المتعلّقة بالتكامل بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها، وأي قضايا أخرى تُعتبر مهمّة من أجل التنفيذ الناجح للاستراتيجية.

ملخّص تنفيذي

أ. تهديدات غير مسبوقة ودفاع غير كافٍ وفرص جديدة

تواجه الولايات المتحدة وشركاؤها في الشرق الأوسط تهديدًا غير مسبوق من إيران ووكلائها الإقليميين. وقد حذّر القائد العام الحالي للقيادة المركزية الأميركية من أن الخطر قد ازداد بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية وأن الولايات المتحدة وشركاءها بعيدون بمقدار ضربة واحدة ناجحة عن الكارثة المحتملة التي يمكن أن تؤدّي إلى وقوع إصابات جماعية أو تدمير البنية التحتية الحيوية أو كليهما.

فشلت الولايات المتحدة في تنظيم دفاعاتها الجوية والصاروخية بما يكفي لمواكبة التهديد الذي تشكّله إيران ووكلاؤها. وتُعدّ المنافسات السياسية والشكوك والعداوات بين شركاء الولايات المتحدة من الأسباب التي أعاقت هذا التطوّر. ومع ذلك، فقد أدّى التحوّل في نطاق التهديد الإيراني وشِدّته إلى تغييرين حاسمين في المشهد الجيوسياسي: اتفاقيات أبراهام وتحوّل "إسرائيل" إلى منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية. تساعد هذه التغييرات في دفع إمكانية زيادة التعاون الإقليمي ولا سيّما في مجال الدفاع الجوّي والصاروخي.

ب. الحاجة إلى الالتزام بأهداف متواضعة ونهج مرِن

يجب أن يسترشد تطوير نظام دفاع جوي وصاروخي متكامل بثلاثة مبادئ رئيسية: إظهار واضح للدعم السياسي والعسكري للولايات المتحدة؛ جهد منسّق لإعادة تأكيد اهتمام واشنطن المستمر والتزامها باستقرار وأمن المنطقة؛ تجنّب الإفراط في الطموح واتّباع النهج التدريجي. إن المنظمة الوحيدة التي لديها الخبرة والقدرة والمصداقية للمساعدة في التّغلب على العداء التاريخي للدول المحليّة لتحقيق التعاون هي القيادة المركزية الأميركية، وهي الشريك الاستراتيجي المفضّل لكلّ حليف إقليمي للولايات المتحدة. والرئيس الأميركي هو الشخص الوحيد الذي يمكنه طمأنة قادة المنطقة بأن المخاطرة اللازمة للانضمام إلى شبكة الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة إيران ستساعد في ترسيخ التزام واشنطن طويل الأمد بأمنهم. يجب أن يظلّ إنشاء نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل قابلًا للتكيّف وشاملًا لجميع شركاء الولايات المتحدة. ويجب أن تكون القيادة المركزية الأميركية مستعدّة للمضيّ قُدمًا حتى لو لم توافق في البداية مجموعة كبيرة من الدول العربية على المشاركة. بمرور الوقت، يجب أن تعمل القيادة

المركزية على إظهار مزايا تكامل أكبر للدّفاع الجوي وأن تكون منفتحة على جلب أفراد ومعدّات جديدة مع زيادة الثقة.

ج - التقدّم المبكّر والمضيّ قُدمًا في إنشاء نظام دفاع جوّي وصاروخي متكامل

من خلال تشكيل "تحالف الراغبين" الذي يضمّ "إسرائيل" وستة شركاء عرب، بدأت القيادة المركزية الأميركية بالفعل جهودها لمناقشة وتنظيم التعاون المستقبلي في مجال الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل. الخطوة الحاسمة الأولى هي بناء نظام يبدأ بمشاركة بيانات الخطر بمعدّل أقرب إلى سرعة الضوء وبما يتناسب مع القتال الحديث.

أهمّ التفاصيل في هذا النصّ هي الحديث عن التحدّيات التّقنية لتحقيق اتّصال رقمي آمن وفعّال بين أنظمة الدفاع الجوي المحليّة المختلفة، وخطر استفزاز إيران، والحاجة إلى مشاركة قوّية ومستمرّة من أعلى المستويات السياسية في واشنطن مع نظرائهم في الشرق الأوسط. سيتطلّب هذا الأمر استعدادًا من جانب الدول المشاركة لربط أجهزة الاستشعار والرادارات الوطنية الخاصة بها رقميًا بمركز العمليات الجوية المشتركة التابع للقيادة المركزية الأميركية في الدوحة، حيث يمكن دمج المعلومات على الفور في صورة تشغيل مشتركة (COP).

إن تحقيق الاتصال في الوقت الفعلي بين أجهزة الاستشعار المحليّة على نطاق المنطقة كاملة لإنشاء صورة التشغيل المشتركة التي سيتم توزيعها بشكل شبه فوري على جميع أعضاء التحالف سيكون قفزة كبيرة إلى الأمام بالنسبة لتطوير هذا النظام، مما يوسّع بشكل كبير الوعي بالمجال الجوي لكل من الأعضاء المشاركين. ينبغي أيضًا تطوير المزيد من الخطوات على طول المنطقة الجغرافية المشاركة في هذا التكامل لتضخيم قدرات النظام وفعاليته. في مجال الاستحواذ على نظام الدفاع المتكامل، هناك العديد من المِنصّات المتقدّمة التي توفّرها الولايات المتحدة منتشرة في جميع أنحاء المنطقة، لذلك لا ينبغي أن تكون عمليات الشراء الجديدة للمعدّات ضرورية على الفور.

تكمن الفكرة الأكثر أهمّية في إضافة المزيد من أجهزة الاستشعار لسدّ الفجوات وزيادة التغطية، والاستثمار في البحث والتطوير المشترك لتطوير تقنيات جديدة، ودمج الخبرات والتكنولوجيات الإسرائيلية لتعزيز الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل في الشرق الأوسط. وسيساعد هذا على إظهار قيمة "إسرائيل" وأهميتها في تحقيق الأمن لجيرانها، وسيدعم مصلحة الولايات المتحدة في تعميق وتعزيز المصالح الاستراتيجية لتوسيع العلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي.

د- ليس بالدفاع وحده

لا يمكن إنكار أن الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل سيكون مفيدًا جدًا لتعزيز سلامة القوّات الأميركية والشركاء في الشرق الأوسط وأداة مهمة لتعزيز الردع، لكن لا ينبغي الافتراض أنه يمثّل حلًا شاملًا للمشكلة التي يطرحها تهديد الصواريخ والمسيّرات الإيرانية. من المهمّ أيضًا أن يكون هناك قدرة قوية على استخدام الإجراءات المضادّة الهجومية ضدّ إيران وحلفائها. كانت واشنطن مترددّة منذ سنوات في منح حلفائها العرب المهمّين أسلحة هجومية تكرّس توازنًا مع التهديد الإيراني لعدّة أسباب. يأتي ذلك في الوقت الذي تنصّ فيه الاستراتيجية الأميركية بشكل حاسم على تعزيز القدرات المحليّة لحلفائها الإقليميين حتى يتمكّنوا من تحمّل نسبة أكبر من عبء الأمن الإقليمي. لذلك قد تحتاج سياسة نقل الأسلحة الأميركية إلى الشرق الأوسط إلى إعادة النظر، لا سيّما في عصر تسعى الصين فيه لاختراق سوق الأسلحة في المنطقة بتقديمها مثل هذه الأنظمة الهجومية بشكل متزايد.

هـ- التوصيات

على إدارة بايدن والكونغرس التفكير في اتخاذ إجراءات لتأكيد أولوية قضية الدفاع الجوي لاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة وتشجيع حلفاء الولايات المتحدة للانضمام إلى الجهود للاستفادة الكاملة من الفرصة الحالية غير المسبوقة لتحسين الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل:

إدارة بايدن

• إنشاء آلية تشغيل مشتركة مع تحالف الراغبين الذي يشمل "إسرائيل" وأكبر عدد ممكن من الشركاء العرب المستعدين لربط أجهزة الاستشعار الخاصة بهم رقميًا بمركز العمليات الجوية المشتركة التابع للقيادة المركزية ومشاركة المعلومات لحظة بلحظة عبر التحالف.

• يجب على الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع الاستمرار في التأكيد على الأهمّية التي تخصّصها الولايات المتحدة للدفاع الجوي والصاروخي المتكامل كجزء من التزامها المستمر بأمن حلفائها التقليديين واستقرار الشرق الأوسط بالتزامن مع جهود القيادة المركزية الأميركية وأن يتابعوا التفاوض بشأن الترتيبات التقنية ومتطلّبات مشاركة البيانات.

• إنشاء وحدة مخصّصة لتنفيذ اتفاقيات تبادل البيانات والمتطلّبات الفنية وبرامج التدريب، ويجب على القيادة المركزية الأميركية إجراء مؤتمرات وعمليات محاكاة وتمارين تدريبية لإظهار مزايا وبروتوكولات النظام لحماية معلومات الأمن القومي الحسّاسة والأمن السيبراني.

• تطوير آليّة لتبسيط وتسريع عمليات تسليم المبيعات العسكرية والتمويل العسكري المعتمدة من القيادة المركزية الأميركية لصالح شركاء الولايات المتحدة من أجل تعزيز شبكة الدفاع.

• يجب على الإدارة مراجعة سياسة بيع الأسلحة في الشرق الأوسط لتلبية الاحتياجات الدفاعية لحلفائها العرب، لا سيّما في ضوء مساعي الصين لاختراق المنطقة.

الكونغرس

قد يبحث الكونغرس عن مزيد من التشريعات بعد قانون الدفاع الذي يصنّف الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل في الشرق الأوسط كسياسة وطنية للولايات المتحدة، بدءاً من آليّة التشغيل المشتركة في المستقبل القريب، فضلًا عن تخصيص التمويل للمبادرات التعاونية التي تشجّع على مشاركة الحلفاء.

• إصدار التشريعات التي تعطي الأولوية لعمليات بيع الأسلحة لجهات أجنبية ذات صِلة بالدفاع الجوي والصاروخي المتكامل والتي وافقت عليها القيادة المركزية الأميركية، جنبًا إلى جنب مع تشريع الدعم لتمويل الجيوش الأجنبية الأمر الذي من شأنه أن يشجّع المشاركة الإقليمية في الشبكة ويسهم في تحسين قدراتها.

• تشريع البرامج المشتركة المحدّدة وصرف تمويلها المناسب سيكون مفيدًا جدًا ومتاحًا فقط للمشاركين في شبكة الدفاع مما قد يسهم في توسيع نطاق الانتساب إليها على مستوى المنطقة؛ إيجاد برنامج بحث وتطوير مشترك لتطوير تقنيات جديدة وفعّالة من حيث التكلفة ومتطوّرة لمواجهة التهديد الإيراني، وإنشاء مركز ابتكار واختبار وتجريب لنظام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل في منشأة الرمال الحمراء في المملكة العربية السعودية. تتمثل الخطة في الاستفادة من الموقع القيادي الأميركي مع بعض التمويل الأوّلي المتواضع لإقناع جميع الدول المهتمّة بالمشاركة في مزايا النظام ودفع مساهمات مالية أكبر وأنواع أخرى من تقاسم الأعباء.

ا - أزمة الصواريخ الإيرانية المكثفة وتهديد المسيّرات

التصعيد وتسليح الوكلاء واستراتيجية المنطقة الرمادية

منذ عام 2011، أطلقت إيران ووكلاؤها سلسلة معقّدة من الهجمات الجوية على القوّات الأميركية والحلفاء العرب وغيرهم من الشركاء باستخدام أسلحة متنوّعة بين مقذوفات ومسيّرات و صواريخ باليستية. إن ترسانة النظام الإيراني لا تنمو فقط من حيث الكمّ، ولكن في المدى أيضًا، والقدرة على المناورة، والحمولة، والأخطر من ذلك مسألة الدقّة.

أدىّ انتشار الصواريخ الإيرانية وصواريخ كروز والصواريخ الباليستية والمسيّرات إلى تعريض جميع القوّات الأميركية وشركائها في المنطقة لخطر الهجوم، ما يجعل مهمّة الدفاع معقّدة ومكلّفة بشكل متزايد. وتنتهج إيران وشركاؤها استراتيجية المنطقة الرمادية لزيادة تكاليف الوجود العسكري الأميركي، واستغلال الإرهاق الذي أصاب القوّات الأميركية في مرحلة ما بعد العراق وأفغانستان للسعي في إخراج القوّات الأميركية من المنطقة بشكل كامل.

ب. تهديد متزايد والحاجة إلى تعاون بقيادة الولايات المتحدة

ما يؤكّد الخطر المتصاعد الذي تشكّله إيران هو حقيقة أن تهديد المسيّرات بات تهديدًا عالميًّا، خاصة بعد أن قامت إيران بتزويد روسيا بمئات المسيّرات في تحدٍ مباشر للمصالح الأميركية الحاسمة في أوكرانيا. إن نموّ التهديد الإيراني بشكل كبير في السنوات الخمس الماضية تطلّب التزامًا أميركيًا متجدّدًا لتعبئة وقيادة الحلفاء في تشكيل تحالف إقليمي. ويجب أن تكون شبكة الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل ركيزة أساسية لأي استراتيجية أميركية. على الرغم من بعض التقدم مؤخرًا، فإن الولايات المتحدة وأصدقاؤها الإقليميون لم يتمكّنوا من مواكبة النطاق المتسارع للتحدّي الناشئ.

2- وضع الدفاعات الجوّية الإقليمية الحالية "دون الأمثل"

لقد أتقنت إيران استراتيجيتها المتمثلة في تكديس ترسانة هائلة من الأسلحة الفتّاكة والدقيقة، والتي لم يُكبَح جِماحها إلى حدّ كبير على المستوى الدولي. بالإضافة إلى السماح للجيوش الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة بامتلاك ترسانات الصواريخ التقليدية والصواريخ والمسيّرات التي تنافس الجيوش الوطنية أو تتجاوزها.

أ. قدرات وافرة وهندسة دفاعية غير ملائمة

تقدّم الولايات المتحدة مِنصّات دفاع جوي متقدّمة للمنطقة، بما في ذلك بطّاريات صواريخ باتريوت وثاد. يعمل شركاء الولايات المتحدة أيضًا على تشغيل أساطيل كبيرة من الطائرات المقاتلة المتقدّمة، مما يجعل المنطقة موطنًا لعدد كبير من المعدّات الدفاعية عالية العيار. ومع ذلك، لم تنجح واشنطن في مساعدة الأصدقاء الإقليميين على تنظيم قدراتهم في شبكات متماسكة. وتعتمد الدول العربية إلى حدّ كبير على معدّات الدفاع الجوي الأميركية، لكنها حصلت أيضًا على أنظمة من مصادر غربية أخرى مثل روسيا والصين. غالبًا ما تكون هذه القدرات المتباينة غير قادرة على مشاركة المعلومات بسرعة وأمان، مما يوجد صعوبة في التكامل. وقد صُمّمت

دفاعات النقاط مثل باتريوت لحماية هدف معيّن أو منطقة محدودة، مما يترك المدافعين دون صورة جوية مشتركة أو قيادة وسيطرة مركزية فعّالة.

ب. الاستثناء الإسرائيلي

طوّرت "إسرائيل" بنية دفاع جوي متكاملة ومتعدّدة المستويات بدعم من الولايات المتحدة لتوفير حماية على مدار الساعة من التهديدات الجوية. وتتمتّع شبكتها بقوة حوسبة هائلة ونظام قيادة وتحكّم يحدّد بسرعة ودقّة أقوى منصّة لتدمير أي تهديد وارد. ونظام "إسرائيل" المتعدّد الطبقات هو الأفضل في العالم وفقًا لمساحته المحدودة والتهديد المستمر الذي يواجهه.

ج- تحدّيات الولايات المتحدة مع الدفاع متعدّد المستويات

سلّط حادث المنطاد الصيني الضوء على أوجه القصور في الدفاعات الجوية الأميركية، الموجهة شمالًا لاكتشاف هجمات الصواريخ البالستية العابرة للقارّات، في حين أنها غير مجهّزة لاستكشاف أجسام أصغر حجمًا وأكثر خفاءً وذات تحليق على ارتفاع منخفض. باختصار، إن نظام الدفاع الجوي المحلّي للولايات المتحدة يعاني من نقص حادّ في أجهزة الاستشعار المتطوّرة ومن عدم كفاية شبكة الاستشعار والتكامل لفهم البيانات في الوقت الفعلي.

د. الافتقار إلى التكامل بين شركاء الولايات المتحدة

واجهت الدفاعات الجوية العربية تحدّيات كبيرة بسبب عدم تكاملها على المستويين الوطني والإقليمي. على الرغم من الجهود الأميركية، كان الشركاء العرب متردّدين في مشاركة معلومات الأمن القومي الحسّاسة مع بعضهم البعض. ولا يوجد تكامل في الوقت الفعلي لأجهزة الاستشعار الإقليمية لمنح الدول المجاورة إمكانية الوصول المباشر إلى بيانات التهديد. لقد أبلغت دول الخليج عن معلومات التهديد إلى مركز العمليات الجوية المشتركة للقيادة المركزية الأميركية، لكن اتفاقيات مشاركة المعلومات تقيّد البيانات التي يمكن مشاركتها مع الدول المجاورة. وبينما وافقت المملكة العربية السعودية على مشاركة تقارير الرادار الخاصة بها مع المركز فإن القيادة المركزية الأميركية غير مخوّلة بإعادة توزيع الصور الجوية المتاحة لها. هذا ما جعل الحلفاء يعتمدون على قدراتهم المحليّة الخاصة لجمع البيانات لمواجهة التهديدات الجوية.

3 - المزايا العديدة للاندماج

اعتبر القائد الحالي للقوّات الجوية الأميركية في المنطقة أليكس غرينكويتش أن بناء إطار إقليمي للدفاع الجوي والصاروخي هو السبيل الوحيد للدفاع بشكل كافٍ ضد إيران ووكلائها.

أ - المزايا التشغيلية

لكل دولة موارد دفاع جوي محدودة ومساحة جغرافية محدودة لنشرها فيها. ومن شأن تكامل أكبر بين بعضها البعض أن يمنحها إمكانية الوصول إلى موارد وأراضٍ أكبر، وبالتالي توسيع قدرة كل دولة مشارِكة على اكتشاف وتحديد وتتبّع وتحييد التهديدات الأمنية بشكل أكثر فعالية مما يسمح لها بالتخفيف من نقاط الضّعف أو حلّها. يؤدّي الوصول إلى المزيد من أجهزة الاستشعار في جميع أنحاء الشرق الأوسط إلى زيادة الوقت والمساحة واحتمالية تحييد التّهديدات، ويمكن أن يوفّر الوصول في الوقت الفعلي لأجهزة الاستشعار في البلدان المجاورة إنذارًا مبكرًا لهجمات محتملة، مما يُتيح للمملكة العربية السعودية و "إسرائيل" على وجه الخصوص القيام بمحاولات اعتراضية.

ب - المزايا السياسية

يسمح التكامل الأكبر في مجال الدفاع الجوي للدول المشاركة بإدخال تحسينات كبيرة على وضعها الأمني دون مساسٍ بسيادتها الوطنية. فهي لا تتطلّب قرارًا بوجود قوات أجنبية متمركزة داخل حدودها يؤدّي إلى شحن سياسي، كما أن الطبيعة الدفاعية البحتة للدفاع الجوي والصاروخي المتكامل تزيد من المقبولية السياسية. بالنسبة للدول العربية الأصغر والأكثر ضعفًا في الخليج، التي غالبًا ما تقلق من استفزاز النظام الإيراني، يصبح الدفاع عن التحالف القائم على حماية الدول المشاركة من الهجوم أكثر سهولة. وبينما يدور الكثير من الجدل حول تسليم أسلحة هجومية للأنظمة العربية الاستبدادية ذات السجلّات السّيئة في مجال حقوق الإنسان، فإنّ توفير الدّعم المادي والدّبلوماسي لتمكين جهد دفاعي بحت يهدف إلى حماية المنطقة من العدوان الإيراني هو حجّة يسهل تقبّلها نسبيًا.

ج- الردع المعزّز

يقلّل التّكامل الإقليمي الأكبر من فرص الهجمات التي تقوم بها إيران ووكلاؤها، مما يعقّد الاستراتيجية العسكرية الإيرانية ويساهم في الردع بشكل عام، كما أنه يزيد من فرص جعل هذه الهجمات أقلّ فعالية، ويساعد في التخفيف من عواقبها ويحدّ من الخسائر مما يوفّر للدول الإقليمية مرونة في اتخاذ القرارات الحاسمة، ويقلّل من الضّغط الذي يشعر به القادة للردّ. على سبيل المثال، نجح نظام القبّة الحديدية في تحييد آثار إطلاق صواريخ حماس وتقليل الضغط على القادة السّياسيين والعسكريين الإسرائيليين لإصدار أوامر بعمليات بريّة مكلّفة في غزة.

د. جسر لتطبيع عربي إسرائيلي أكبر

يمكن أن تكون مشاركة "إسرائيل" في تحسين التعاون الإقليمي في مجال الدفاع الجوي والصاروخي بمثابة حافز رئيسي لتعميق وتوسيع عملية التطبيع التاريخية التي أطلقتها اتفاقيات أبراهام. لقد طوّرت "إسرائيل" أنجح بنية دفاع جوّي متعدّدة المستويات في العالم ما يجعلها مجهّزة بشكل أفضل لمساعدة الدول العربية في الخليج على مواجهة ترسانات الصواريخ والمسيّرات التابعة لإيران وحلفائها. يمكن أن تكون مشاركة "إسرائيل" الحاسمة في جهد لتحسين تكامل الدفاعات الجوية والصاروخية الإقليمية بمثابة حافز رئيسي لتعميق وتوسيع عملية التطبيع التاريخية.

هـ. دلالة على التزام الولايات المتحدة الدائم

ستساهم مبادرة أميركية ناجحة لمساعدة شركائها في المنطقة لتعزيز دفاعاتهم في ترسيخ مكانة واشنطن ونفوذها مع الأصدقاء القدامى. سيتطلّب تشكيل تحالف دفاع جوي فعّال لمواجهة التهديد الإيراني قيادة أميركية مستدامة ومشاركة دبلوماسية دائمة ودعمًا عسكريًا لطمأنة الحلفاء بشأن التزام أميركا بالأمن والاستقرار الإقليمي.

4 - عوامل جديدة تدعم التكامل

أ. تكثيف التهديد الإيراني

تسبّب تّصعيد التهديد الذي تمثّله إيران وحلفاؤها باحتياج حلفاء الولايات المتحدة إلى إعطاء الأولوية لتقوية دفاعاتهم الجوية كما لم يحدث من قبل. بالإضافة إلى الإلحاح غير المسبوق على مستوى المنطقة لمواجهة التهديد الإيراني الحادّ، هناك تطوّران جيوسياسيان مهمّان آخران – متجذران إلى حدّ كبير في التّحدي الإيراني – يقودان الآن الآفاق المتزايدة لتعاون أكبر. الأول هو اتّفاقيات أبراهام، حيث أصبحت المظاهر الثّنائية للاتّفاقات واضحة في قطاع الدفاع الجوي، خصوصًا في الشراكة التي جمعت بين "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة، التي فور تعرّضها لهجوم صاروخي من قِبل الحوثيين في كانون الثاني / يناير 2022 أعلنت عن تلقّي رسالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي يعرض تقديم الدعم في مجالي الاستخبارات والدفاع الجوي. التطور الثاني هو قرار نقل "إسرائيل" من منطقة المسؤولية التابعة للقيادة الأوروبية الأميركية إلى القيادة المركزية الذي أتاح فرصًا للمسؤولين العسكريين الإسرائيليين للقاء نظرائهم العرب، وتعميق العلاقات، وتبادل المعلومات والاستخبارات والتخطيط والتمرين معًا.

5 - المبادئ التوجيهية الرئيسية لاستراتيجية الولايات المتحدة لتعزيز التكامل

في السعي للاستفادة من هذه الفرص الجديدة في مجال الدفاع الجوي، هناك ثلاث نقاط تتعلّق بشكل أكبر بعملية التغلّب على العقبات التاريخية وبناء شبكة دفاع جوي وصاروخي أكثر تعاونًا في الشرق الأوسط. ويبدو أن الأهمّ من ذلك هي الإرشادات التي تشكّل إطارًا لجهود القيادة المركزية الأميركية لمتابعة تكامل أكبر في المجال الجوي.

أ. حتمية القيادة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة

يتمتّع الجيش الأميركي بمزايا لا مثيل لها من حيث التكنولوجيا المتقدّمة والقدرات والخبرة والمهارة في تنظيم وقيادة تحالفات معقّدة متعدّدة الجنسيات، وهو الشّريك الاستراتيجي الأكثر ثقة في الشرق الأوسط. ومن دون قيادة أميركية ملتزمة ستنخفض فرص إحراز تقدّم ناجح في تطوير قدرة دفاع جوي إقليمي أكثر تكاملًا.

يحتاج شركاء واشنطن العرب إلى تأكيدات بأن التزام الولايات المتحدة بقيادة التحالف وتمكينه هو التزام مطلق وعلى المدى الطويل، وأن الضغط من أجل تكامل أكبر هو مظهر من مظاهر التفاني المتجدّد للبقاء كضامن رائد للأمن في الشرق الأوسط.

ب. نهج تدريجي

يجب دفع جهد متعدّد الأطراف بشأن الدّفاع الجوي والصاروخي بصورة تدريجية، إذ لا يمكن أن يتحقق المشروع بشكل مفاجئ وتلقائي. يجب أن تركّز استراتيجية الولايات المتحدة على إثبات قيمة كل خطوة إلى الأمام وبناء الثقة بشكل تدريجي مع المشاركين بهذا التحالف. يجب أن تكون الثقة والاستعداد للانتقال إلى المرحلة التالية مبدًا توجيهيًا لاستراتيجية الولايات المتحدة.

ج. البداية بتحالف الراغبين

النقطة الثالثة هي أن عملية بناء دفاعات متكاملة قد لا تجذب في البداية مشاركة جميع شركاء الولايات المتحدة الإقليميين أو حتى معظمهم. ومن المرجّح أن الدول الحليفة لديها قيود ومخاوف مختلفة من تحمّل المخاطر فيما يتعلّق بمشاركة معلومات الأمن القومي الحسّاسة مع بعض الدول المجاورة، أو الظهور بمظهر التحدّي لإيران، أو الانخراط بشكل أكثر انفتاحًا في مشاريع التعاون الدفاعي مع "إسرائيل". لذلك يجب أن تسمح القيادة المركزية للشركاء بالتحرّك بالوتيرة التي تناسبهم، وتستمر بالمضيّ قُدمًا مع العديد من الدول التي ترغب في تعزيز القضية وتشجيع الآخرين على الانضمام لاحقًا حيث يتم إظهار القيمة الكبيرة للتكامل.

6 - التقدّم المتواضع لكن غير المسبوق نحو الاندماج

خَطَت القيادة المركزية الأميركية خطوات غير مسبوقة في تشكيل تحالف خاص لمناقشة الجهود المشتركة المتعلّقة بالدفاع الجوي والصاروخي مع "إسرائيل" وشركاء السلام العرب ودول الخليج.

أ. اجتماعات منتظمة لكبار القادة العسكريين حول الدفاع المتكامل

تعقد القيادة المركزية الأميركية مؤتمرات منتظمة على مستوى القائد العسكري الأعلى لكلّ عضو في التحالف لبناء التعاون الإقليمي. لقد حضر وزيرا الدفاع الإسرائيلي والسعودي معًا جلسات متعددة، مع شهود عيان أبلغوا عن تطوّر علاقة صداقة حقيقية بينهما مع مرور الوقت. في حين أن مصر والأردن وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة انضمّت أيضًا فإن دولًا مثل عُمان والكويت كانت أكثر تحفظًا. المحور الرئيسي لهذه الاجتماعات هو تمكين التعاون الإقليمي ضدّ التّهديدات الصاروخية الإيرانية، حيث يناقش القادة العسكريون الدفاع الجوي والصاروخي بدعم من المؤتمرات التي تقودها القيادة المركزية الأميركية على مستوى تشغيلي حاسم يشمل القادة الجويين الإقليميين وكبار الضباط. تتضمّن هذه الجهود بروتوكولات لمشاركة معلومات التّهديد واتّخاذ القرارات بشأن الردّ على التّهديدات المحتملة.

ب. التعاون العملياتي بشأن نظام الإنذار الجديد

يقوم أعضاء التحالف الآن بشكل منتظم بالإبلاغ عن المعلومات المتعلّقة بالتهديدات التي التقطتها أجهزة الاستشعار الوطنية الخاصة بهم إلى مركز القيادة المركزية الأميركية، والتي يتمّ توزيعها بعد ذلك على المشاركين الآخرين في التحالف الذين قد يكونون في خطر. استفادت "إسرائيل" والسعودية من معلومات استخباراتية متبادلة، وهذا يمثل تطورًا كبيرًا للمضيّ قُدمًا. بعد عقود من الإحباط الذي شهدته الولايات المتحدة حيث لم تحرز السياسة أي تقدّم ملموس، ها هي عناصر من نظام أوّلي للإنذار المبكّر متعدّد الأطراف بين "إسرائيل" وجيرانها العرب بدأت للمرّة الأولى في التبلور وتقديم فوائد أمنية حقيقية للمشاركين فيها.

7 - الخطوة التالية الحاسمة: إنشاء آليّة مشتركة لتبادل الصور في الوقت الفعلي

في حين أن البداية كانت ممتازة، ستظلّ هناك حاجة إلى مستويات أكبر بكثير من التعاون والتكامل الحقيقي للبدء بمعالجة نطاق وكثافة النموّ المتزايد للتحدّي الأمني الإيراني. قد يكون النظام التطوّعي لتبادل المعلومات الاستخباراتية، الذي يتم الاتّصال به بشكل غير مباشر من خلال المكالمات الهاتفية، مفيدًا كأداة للإنذار المبكر للجهود المبذولة لمواجهة التهديد من مسيّرة

واحدة بطيئة الحركة، يمكن أن يساعد أيضًا في بناء الثقة بين الشركاء وإظهار الأمان الإضافي الذي يمكن أن يوفّره نظام أكثر تعاونًا لتبادل المعلومات. لكن مثل هذا النظام لا يكاد يكون كافيًا للتّعامل مع الصواريخ الباليستية الإيرانية الفرط صوتية أو حتى مع صواريخ كروز للهجوم الأرضي بسرعة 500 ميل في الساعة أو أكثر. السرعة ضرورية لاكتشاف وتحديد وتتبّع التّهديدات المحتملة في أي حرب إقليمية، حيث يمكن لإيران وحلفائها إطلاق الصواريخ والطائرات من دون طيّار من جميع الاتّجاهات.

أ. تبادل بيانات أجهزة الاستشعار بسرعة الحرب

تكمن الخطوة الحاسمة الأولى لبناء هذه الشّبكة في جعل شركاء الولايات المتحدة يوافقون على مشاركة صورهم الجويّة المحليّة مع بعضهم البعض في الوقت الفعلي لدمجها معًا في صورة تشغيل مشتركة متاحة في غضون ثوانٍ لجميع أعضاء التحالف الآخرين. سيتطلّب ذلك استعداد الدول المعنية لمشاركة معلومات التهديد مع نظام يربط أجهزة الرادارات وأجهزة الاستشعار الوطنية الموجودة لديهم رقميًا عبر آلات تعمل على مدار الساعة وتكون فائقة السرعة.

على المستوى التقني، يتطلّب الاتصال الرقمي لأجهزة الاستشعار المحليّة شبكات سرّية من دول مختلفة لتكون قادرة على مشاركة البيانات بأمان مع تقليل مخاطر الاختراق السيبراني من الجهات المعادية أو من بعضها البعض. على الرغم من هذه الصعوبات، من شبه المؤكد إمكانية التغلّب على العقبات من خلال الاستثمارات المناسبة في حلول الاتصالات العسكرية الأميركية مثل البيانات التكتيكية المشفّرة Link 16. إن معظم قدرات الدفاع الجوي والصاروخي المحليّة لمعظم دول المنطقة مصدرها الولايات المتحدة مما يجعل مشاكل الاتصال أسهل في الحلّ.

يمكن ربط المِنصّات الوطنية الإسرائيلية الأكثر تقدّمًا بالولايات المتحدة، ولكن يجب استبعاد الأنظمة الأجنبية الأخرى في هذه الحالة.

ب. الدور المركزي للقيادة المركزية الأميركية في نظام "المركز والأطراف"

أدّى التردّد السياسي في مشاركة معلومات إلى إعاقة الاندماج بسبب الخصومات والعداوات والشكوك طويلة الأمد والحساسية السياسية بشأن تصوّر التّعاون العسكري مع "إسرائيل". لذلك تُعتبر القيادة والمشاركة الأميركية ضرورية لإقناع الشركاء بمشاركة صورهم الجوية في الوقت الفعلي مع بعضهم البعض، مع وجود القيادة المركزية الأميركية في مركز نظام المحو والتحديث. إن جميع شركاء أميركا في الشرق الأوسط يثقون بالولايات المتحدة أكثر مما يثقون ببعضهم

البعض، ولديهم خبرة وراحة أكبر في العمل على المستوى الثنائي مع الجيش الأميركي أكثر من العمل متعدّد الأطراف مع بعضهم البعض. سيقوم مركز العمليات الجوية المشتركة بإدخال برقية البيانات ودمجها مع بيانات من الدول الأخرى وأجهزة الاستشعار الأميركية لإنشاء صورة تشغيل مشتركة. كل هذا سيحدث من خلال أجهزة أميركية عالية السرعة وبشكل مستمر وفوري وآمن.

ما يسمّى بسرب Kingpin[2] التابع للقيادة المركزية الأميركية قادر على استقبال، وتنقية ودمج وإعادة توزيع البيانات الواردة كجزء من صورة التشغيل المشتركة في أقلّ من ثانيتين. ستحتاج القيادة المركزية الأميركية إلى إظهار فوائد التكامل الإقليمي الأكبر، وإظهار كيف يمكن حماية معلومات الأمن القومي الحسّاسة وتحسين الوعي بالمجال الجوي.

ج. الدعم السياسي المستدام للولايات المتحدة ضروري

بالإضافة إلى هذه الجهود، ستحتاج القيادة المركزية إلى الدعم الكامل من المستويات السياسية العليا في واشنطن. في نهاية المطاف، بالنسبة لمعظم شركاء أميركا في الشرق الأوسط، إن قرار تجاوز خط التكامل الحقيقي لقدرات الإنذار المبكّر دون عودة لن يتمّ من قِبل الضبّاط العسكريين ولكن من قِبل الملوك وأولياء العهد والأمراء والرؤساء ورؤساء الوزراء. هؤلاء هم الجمهور الذي سيحتاجون في النهاية إلى إقناعه بأن فوائد التكامل الإقليمي والمشاركة غير المسبوقة للمعلومات مع جيرانهم والأمن الجماعي تفوق المخاطر المتصوّرة، ومن دون تفويض صريح منهم سيكون القادة العسكريون الإقليميون مقيّدين ومتردّدين للمضيّ قُدمًا.

من المهمّ لاستراتيجية الولايات المتحدة لدعم بنية دفاعية جوية وصاروخية جديدة في الشرق الأوسط أن تحظى بدعم واضح ومستمر من كبار صانعي السياسة في واشنطن بمن فيهم الرئيس. يجب أن تكون الرسالة أن التقدّم السّريع في دمج الدفاعات الجوية الإقليمية بشكل أفضل أمر ضروري للمصالح الوطنية للولايات المتحدة وعنصر أساسي في استراتيجية لردع ومواجهة إيران وتعزيز الأمن الإقليمي.

بالموافقة على المشاركة، يجب أن يكون واضحًا للدول أنها لن تعزّز أمنها فحسب، وإنما تقوّي إلى حد كبير علاقاتها الدفاعية والأمنية الثنائية مع واشنطن من خلال الشراكة في مشروع كبير هدفه الأساسي هو تأكيد وتعميق المشاريع الأميركية. ترسيخ الالتزام طويل الأمد بأمن ورفاهية

[2] هي وحدة قيادة وتحكّم تكتيكية تعمل كمركز رئيسي للتحكّم والإبلاغ تابعة للقيادة المركزية الأميركية.

الأصدقاء الإقليميين أمر بالغ الأهمية في وقت أصبح هذا الالتزام موضع تساؤل بشكل متزايد في حقبة ما بعد العراق وأفغانستان.

8 - التكامل بعد صورة التشغيل المشتركة

توصيل الشبكة الحالية لأجهزة الاستشعار في جميع أنحاء المنطقة بمركز العمليات الجوية المشترك الذي سيسمح بإنشاء صورة التشغيل المشتركة سيكون بمثابة تقدّم تاريخي للولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط، لكن من الناحية المثالية لن يكون هو الخطوة الأخيرة نحو بناء شبكة دفاع جوي وصاروخي إقليمي أكثر تكاملًا.

أ. مثال الاندماج الكامل

يمكن أن يؤدّي التّعاون بين الدول إلى تبادل البيانات والاستخبارات من أجل صورة جوية مشتركة، فضلًا عن قدرات الاعتراض، حيث يمكن استخدام أصول دولة ما لتحييد تهديد جوي لعضو آخر في التحالف. لكن في الواقع، من المحتمل أن يكون التكامل العميق بعيد المنال لأن ذلك يتطلّب مستويات عالية من الثقة، فضلًا عن الاستعداد للتّنازل عن أجزاء من السيادة الوطنية، والثروات والقدرة العسكرية الوطنية التي يصعب تخيّلها. إن حلف الناتو، الذي هو المعيار الذّهبي للتّكامل في تحالفات متعدّدة الجنسيات، لم يستطع حلّ مثل هذه القضايا.

ب. مراحل التكامل الوسيطة

يعمل مركز العمليات الجوية المشترك على التطوير بناءً على النشر الحالي للأصول الوطنية. لتحقيق ذلك، يمكن تطوير السيناريوهات وممارستها لتغيير مواقع الرادارات أو أجهزة الاستشعار مؤقّتًا لتوفير اكتشاف وتتبّع أفضل للتهديد، ويمكن استكشاف حالات الطوارئ والتكتيكات والتقنيات والإجراءات المصرّح بها لدخول المجال الجوي لدولة مجاورة للقضاء على التهديد. إن الشبكة الناشئة قادرة على تعزيز قدرات الإنذار المبكّر الفردية، وقد يكون الأعضاء منفتحين على إجراء مناقشات حول إعادة وضع أجهزة الاستشعار الخاصة بهم على أساس دائم. يمكن أن يشمل ذلك السّماح بنشر قدرات متفوّقة من دول أخرى على أراضيهم عندما يكون من شأن خطوة كهذه أن تعزّز أداء النّظام على مستوى المنطقة. بما أن قدرات الدّفاع الجوّي والصواريخ الجديدة تشتريها دول على المستوى الفردي، يجب أن تتأثّر قرارات الاستحواذ والنّشر الخاصة بها بالمناقشات داخل التحالف، بقيادة القيادة المركزية الأميركية.

9 - التكامل والاستحواذ

أ. المِنصّات الجديدة الرئيسية ليست على رأس الأولويّات

بشكل عام، لا ينبغي أن يتطلّب التقدّم الأوّلي الملحوظ نحو تفعيل صورة التّشغيل المشتركة تقديمات كبيرة من قِبل الدول المشاركة. الحقيقة هي أنه داخل الترسانات المحليّة لشركاء واشنطن الرئيسيين توجد بالفعل قدرات كبيرة- بما في ذلك الأصول التي تديرها الولايات المتحدة والمنتشرة في المنطقة. وكان سحب القدرات الكبيرة من الشرق الأوسط في عام 2021 بمثابة ضربة للوجود الأميركي في تلك البلدان، مما قلّل من احتمالية تفعيل صورة التشغيل المشتركة. لكن الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية أصبحت بصدد الاستحواذ على ما يصل إلى سبع بطاريات للدفاع الصاروخي الخاصة بها من طراز ثاد، والتي على الرغم من عدم نشرها بعد من شأنها أن تعزّز بشكل كبير قدرات شبكة الدفاع الجوي على مستوى المنطقة.

كما تمّت مناقشته سابقًا، طوّرت "إسرائيل" وأنتجت شبكة دفاع صاروخي متقدّمة خاصة بها. ومن المتوقّع أن تكون هذه الأنظمة الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة قادرة على الاندماج في الجهود بشأن الدفاعات الإقليمية من خلال تغذية الصورة الجوية المشتركة لمركز العمليات الجوية المشتركة باستخدام أنظمة تبادل البيانات الآمنة. من المحتمل أن يتمّ استبعاد المنصّات من خارج الولايات المتحدة، مثل روسيا والصين، من أي شبكة تقودها الولايات المتحدة بسبب الأمن التشغيلي وقابلية التشغيل البيني.

تمتلك مجموعة الدول المشاركة في جهود الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل عددًا هائلًا من الأنظمة المتفاوتة عالية القدرة. إن ربط هذه القدرات رقميًا معًا عبر مركز العمليات الجوية المشتركة ودمج الكمّ الهائل من المعلومات التي تنتجها في صورة جوية مشتركة سيمثل قفزة نوعية في الوعي بالمجال الجوي. وهذا من شأنه أن يخلق نظامًا للإنذار المبكّر والتتبّع على مستوى المنطقة سيكون أقوى بكثير من مجموع الأجزاء الوطنية الفردية وبمثابة تحسّن كبير مقارنة بالوضع الراهن.

ب- الاستثمار الفوري في الجهوزية والاتصال الآمن والنطاق الترددّي

إن الاستثمارات الفورية المطلوبة لتسهيل الاتّصال الرّقمي السّريع بمركز العمليات الجوية المشتركة ضرورية لتسهيل الاتصال الرقمي السريع لكل عضو من أعضاء التّحالف، وتشمل هذه الاستثمارات الصّيانة الدوريّة لشبكة دفاعهم الجوي والصاروخي. بالإضافة إلى ذلك، تتطلّب تقنية الاتصالات مشاركة البيانات عالية التشفير المطلوبة لمشاركة المعلومات في الوقت الفعلي

وتحديثات أمنية كبيرة وتحديثًا للتشفير. وهذه التحديثات تتطلّب استثمارات جديدة وستستغرق وقتًا لإكمالها عبر جميع أعضاء التّحالف. لذلك يعتبر الاستثمار في قوة الحوسبة ضروريًا للاتّصال السريع ومشاركة المعلومات، حيث يمكن لعرض النطاق الترددّي المحدود أن يبطئ سرعة ودقّة نقل معلومات الإنذار المبكّر الحرجة.

ج- تغطية أكبر لأجهزة الاستشعار

الفكرة الأكثر أهمية هي أنه يجب إعطاء الأولوية لأجهزة الاستشعار الإضافية من أجل توسيع التغطية وإغلاق النقاط العمياء التي يمكن لإيران ووكلائها استغلالها. في هذا السّياق، شكّلت القيادة المركزية للقوات البحرية فرقة العمل 59 لاستخدام السّفن غير المأهولة والذكاء الاصطناعي لزيادة الوعي بمجال الدفاع وتعزيز الرّدع. بالإضافة إلى ذلك، تستكشف الولايات المتحدة وشركاؤها استخدام مسيّرات أرخص لتغذية معلومات استخباراتية إضافية في الصورة الجوية المشتركة، والتي يمكن أن تكون وسيلة مثمرة للقيادة المركزية.

د- خفض التكلفة من خلال البحوث والاستثمارات المشتركة

يعدّ تحفيز الجهود المشتركة في مجال البحث والتطوير لتعزيز التآزر الإقليمي خطوة مهمة أخرى. فتكاليف تحييد المسيّرات تتجاوز بكثير ما تتكلّفه إيران أو أحد وكلائها لتصنيعها. يمكن أن تكلّف صواريخ باتريوت السعودية ما يصل إلى 6 ملايين دولار، بينما تكلّف صواريخ القبّة الحديدية الإسرائيلية ما بين 40 و100 ألف دولار للصاروخ الواحد. هناك حاجة ماسّة إلى خيارات أرخص وأكثر استدامة، سواء كانت مسيّرات لمواجهة المسيّرات أو أسلحة الطاقة الموجّهة مثل الليزر عالي القدرة. وتعمل "إسرائيل" على تطوير نظام ليزر الشعاع الحديدي، الذي تم استخدامه لتدمير الصواريخ وقذائف الهاون والطائرات الصغيرة من دون طيّار، ولكن له فعالية محدودة في الأحوال الجوية السيئة ويشكّل تهديدًا محتملًا للطائرات المدنية.

هـ- دمج الحلول الإسرائيلية في الدفاع الجوي الإقليمي المتكامل

يجب أن يؤخذ دور "إسرائيل" في نظام الدفاع المتكامل بعين الاعتبار في أي خطوات مستقبلية ضمن هذا المشروع، حيث يمكن أن يوفّر قيمة أمنية حقيقية للدول العربية وشعوبها. تعتبر الخبرة العملياتية والبراعة التكنولوجية لـ "إسرائيل" محرّكًا مهمًا لاهتمام العرب بالتعاون الأمني مع الدولة اليهودية. لذلك يجب على واشنطن الاستفادة من التقنيات الإسرائيلية كأداة دبلوماسية لتعزيز وتوسيع العملية التاريخية لتقارب "إسرائيل" مع جيرانها العرب.

10 - دفاع جوي متكامل ضروري لكنه ليس كافيًا

أ. نظام الدفاع المتكامل ليس حلًا كاملًا

على صانعي السياسة الأميركيين التّفكير في تعزيز شبكة دفاع جوي إقليمية لمواجهة النّطاق الكامل للتحدّي الذي تشكّله ترسانات الصواريخ والطائرات من دون طيّار الإيرانية. لقد نمت تلك الترسانات بشكل كبير جدًا، ومتنوّع ومتقدّم للغاية بحيث لا يمكن الاعتماد على الوسائل الدفاعية البحتة وحدها للرّدع والتصدّي. يمكن أن تكون هذه الشبكة أداة مهمّة في إحباط الاستراتيجية الرمادية لإيران في المنطقة في مضايقة وتهديد الولايات المتحدة. يعدّ الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل ضروريًا للتخفيف من استراتيجية إيران في زمن الحرب، لكن قدرة إيران ووكلائها على إطلاق وابل من المسيّرات والصواريخ من المرجّح أن تطغى حتى على أفضل الدّفاعات.

ب. الحاجة إلى الموازنة الهجومية

الفكرة الأكثر أهمية هي أن أي جهد لردع وهزيمة إيران يتطلب مكوّنًا هجوميًا، مثل تعريض أصول القادة الإيرانيين للخطر وضرب قاذفات الصواريخ والمسيّرات ومنشآت التّصنيع الإيرانية. لقد كانت الولايات المتحدة متردّدة في تزويد شركائها العرب بالأسلحة اللازمة لمواجهة التّهديد الإيراني المحمول جوًا، بسبب دور الكونغرس في مبيعات الأسلحة والمخاوف المتعلّقة بحقوق الإنسان والالتزامات الدولية. حتى مؤخرًا، فقد شركاء واشنطن في الخليج الثقة في قدرة واشنطن على جلب قوّتها الهجومية الكاملة ضدّ إيران في حال نشوب صراع عسكري. في بيئة تسعى فيها واشنطن إلى تقليص وضعها العسكري في المنطقة وتعزيز قدرة شركائها الإقليميين على فعل المزيد لأنفسهم وكذلك معًا، هناك حاجة إلى معالجة الحاجة المشروعة للحلفاء في المنطقة إلى قدرات هجومية أكبر. تعدّ زيادة القدرات الدّفاعية لشركاء الولايات المتحدة أمرًا ضروريًا للردع، ولكنها لن تكون كافية وحدها.

ج- التحدّي الصيني وسياسة مبيعات الأسلحة الأميركية

قد يؤدّي رفض واشنطن إمداد دول الخليج بقدرات هجومية مضادّة إلى مخاطر أكبر على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. لقد أصبحت المنطقة مكانًا متناميًا لمنافسة القوى العظمى وجهود الصين لتوسيع نفوذها الدبلوماسي والعسكري. سيكون لدى شركاء أميركا التّقليديين خيار واقعي بشكل متزايد لشراء أسلحتهم المتطوّرة من بكين. ويجب أن تركّز استراتيجية الولايات المتحدة على العمل مع شركاء قادرين وقابلين للتّشغيل المتبادل للفوز بالتحالفات بما في ذلك تبادل القدرات المتطوّرة.

11 - التوصيات

لدى الولايات المتحدة فرصة لدمج الدفاعات الجويّة والصاروخيّة لشركائها في الشرق الأوسط لكنّ تحقيق ذلك يتطلّب القيادة والمشاركة من أعلى المستويات في واشنطن:

أ- لإدارة بايدن

يجب إعطاء الأولوية لإنشاء آليّة لتبادل الصور الجوية المشتركة في الوقت الفعلي كخطوة أولى في بناء شبكة دفاع متكاملة، بدعم سياسي متواصل رفيع المستوى من واشنطن؛ يجب أن يشمل التأييد الإقليمي لفعالية الصورة المشتركة مؤتمرات ومحاكاة وتمارين تدريبية بقيادة القيادة المركزية الأميركية لإظهار مزاياها وحماية معلومات الأمن القومي الهامّة؛ إنشاء وحدة مخصّصة لتنفيذ المتطلّبات اللازمة لصورة التشغيل المشتركة، بما في ذلك اتّفاقيات مشاركة البيانات والحلول التقنية وبرامج التدريب؛ يعدّ تطوير آلية لتبسيط وتسريع عمليات بيع الأسلحة والمعدّات الأميركية لجهات أجنبية أمرًا بالغ الأهمية لبنية وتمكين النظام؛ التّركيز على جهود البحث والتطوير المشترك لتطوير حلول فعّالة من حيث التّكلفة؛ على المسؤولين الأميركيين استخدام التكنولوجيا والخبرة الإسرائيلية لتعزيز التطبيع العربي الإسرائيلي؛ يجب على الإدارة مراجعة سياسة الولايات المتحدة بشأن بيع الأسلحة الهجومية للشركاء العرب لموازنة وردع تهديد إيران مع مراعاة تزايد التواجد الصيني.

ب. للكونغرس

يجب الاستمرار في تشجيع وتحفيز بناء شبكة دفاعية متكاملة في الشرق الأوسط ومساعدة الشّركاء في الانضمام إليها من خلال توفير التمويل الأوّلي للبرامج المشتركة؛ يمكن استخدام الأموال الأوّلية الأميركية لجذب تمويل عربي أكبر لتطوير النظام والاستفادة لاحقًا من المزايا التي تتمتّع بها دول المنطقة.

آثار حروب القوى العظمى[1]

مؤسّسة راند، مجموعة باحثين، 2023

إن حروب القوى العظمى أو صراعات الدول الأقوى هي الأقلّ شيوعًا مقارنة بحروب الدول الأصغر في النظام الدولي. ومع ذلك تُعتبر هذه الحروب تاريخيًّا من الأحداث الدولية الأكثر أهمّية لما تخلّفه من خسائر مادية وبشرية فادحة ولما لها من القدرة على إعادة تشكيل المجتمعات والنظام الدولي.

عند مراجعة تاريخ حروب القوى العظمى نرى أن تنبّؤات ما قبل الحرب (مَن سيقاتل، ومدّة الحرب، وشكل العالم ما بعد الحرب) كانت خاطئة في كثير من الأحيان. وهذا يؤكّد الحاجة إلى خبراء لفحص الفرضيات بعناية والتأمّل بجدّية في نتائج صراعات القوى العظمى، المقصودة منها وغير المقصودة.

وفي هذا السياق، ومع تركيز وزارة الدفاع (الأميركية) بشكل متزايد على المنافسة مع روسيا والصين، وضعت مؤسّسة RAND ضمن مشروع Project AIR FORCE (PAF) أربعة سيناريوهات توضح فيها ما يمكن أن تؤدّي إليه الحروب الافتراضية مع هذين البلدين من عواقب وخيمة على الولايات المتحدة حتى لو انتصرت فيها.

كما ورد سابقًا، إنّ تاريخ الصراع بين القوى العظمى مليء بالتنبّؤات الخاطئة؛ فقد خلصت دراسة لعشر حروب خاضتها القوى العظمى منذ العام 1815 إلى أنّه في جميع الحالات كان لدى السياسيين والمخطّطين العسكريين افتراضات خاطئة، وتنبّؤات غير دقيقة حول آثار الجوانب الحاسمة للحرب. ونورد أدناه نماذج لبعض هذه الأخطاء.

---

* تعريب: أمال ناصرالدين

1 Priebe, Miranda. Frederick, Bryan. Binnendijk, Anika. Evans, Alexandra T. Mueller, Karl P. Cooper III, Cortez A. Benkowski, James. Clark, Asha. Pillion, Stephanie Anne. The Aftermath of a Great Power War, RAND, 2023.
https://www.rand.org/pubs/research_briefs/RBA591-1.html

التنبّؤات غير الصحيحة حول أطراف الصراع، وإرادة الخصوم لخوض حرب طويلة

غالبًا ما أساءت القوى العظمى فهم مصالح الدول، وبالتالي فشلت في التنبّؤ باحتمال دخول طرف ثالث في الصراع. ومن الأمثلة الجديرة بالملاحظة في هذا السياق استخفاف أدولف هتلر بالالتزامات الفرنسية والبريطانية تجاه بولندا في العام 1939، وافتراضات كيم إيل سونغ وجوزيف ستالين بأنّ الولايات المتحدة لن تقاتل للدفاع عن كوريا الجنوبية في العام 1950. وفي حالات أخرى، أصابت القوى العظمى بافتراض أنّ أفعالها قد تستفزّ دولة أخرى، ولكنّها أخطأت في التنبّؤ بمدى استعداد تلك الدولة لخوض حرب مكلفة وطويلة الأمد.

سوء تقدير آثار التكنولوجيا الجديدة

غالبًا ما تجاهل الاستراتيجيون أو استبعدوا الأدلّة على أنّ التكنولوجيا الجديدة قد غيّرت سير الحرب أو توزيع السلطة. قبل الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، أساء المخطّطون الأوروبيون تفسير أو تجاهلوا أدلّة كثيرة على أنّ التغييرات في التكنولوجيا والتنظيم وسير الحرب (حرب الخنادق والأسلحة الكيميائية) ستجعل المعارك أقلّ حسمًا وأطول مدّة وأكثر تكلفة.

التنبّؤات غير الصحيحة حول مدّة الصراع أو شدّته أو تكلفته

غالبًا ما أخطأت القوى العظمى في تقدير مدّة الصراع وحجم الخسائر العسكرية. وقد يكون المثال الأكثر شهرة هنا هو الحرب العالمية الأولى وتوقّعات القوى الأوروبية في تموز/يوليو 1914 بأنّ نهاية الصراع ستكون بحلول عيد الميلاد.

التنبّؤات الخاطئة حول عواقب الصراع

اجتهدت الدول للتنبّؤ بالنتائج الاستراتيجية للصراع؛ بما في ذلك حصد المكاسب في زمن الحرب، وسهولة استعادة الاستقرار، وخطر تكرار الصراع، والآثار طويلة الأجل على ميزان القوى. وغالبًا ما أدّى التركيز على هزيمة المنافس أو تأمين التنازلات الإقليمية والسياسية إلى المبالغة في تقدير القدرة على الاحتفاظ بالمكاسب زمن الحرب، كما حدث لليابان في حروبها مع الصين في العام 1894 وروسيا في العام 1905. وبالمثل، فقد بالغت الدول في تقدير مدى أهمية نتيجة الحرب، أو أنّها قلّلت من خطر عدم الاستقرار بعد الحرب؛ إذ يمكن للتسويات الإقليمية وترتيبات السلطة المستحدثة أن تؤدّي إلى نقاط اشتعال جديدة للأزمات اللاحقة أو تأجيجها. على سبيل المثال، بعد أن تحالفت النمسا وبروسيا لانتزاع شليسفيغ هولشتاين[2] من الدانمارك في العام 1864، دخلتا بعد

[2] هي إحدى ولايات ألمانيا الست عشرة.

عامين فقط في حرب جزئية للسيطرة على المنطقة نفسها. وفي الواقع قد يكون من الصعب التنبّؤ بالتأثير المحتمل للحرب على ميزان القوى الإقليمي أو الدولي؛ فعلى سبيل المثال، لم يتوقّع الاستراتيجيّون الأميركيّون أو الأوروبيون حجم الهيمنة العسكرية والصناعية والاقتصادية والسياسية لأميركا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لماذا أخطأ السياسيّون والمخطّطون العسكريون؟ لا شكّ أنّه في بعض الحالات كانت هناك أوجه قصور واضحة في التحليل أو صُنع القرار. وفي حالات أخرى أغفلت الدول التي كانت مهيمنة تاريخيًّا أدلّة جديدة على تغيُّر عوامل توزيع السلطة، مثل تغيُّر التكنولوجيا العسكرية. حتى الدول التي تجنّبت مخاطر صُنع القرار المعروفة واجهت حالة من الغموض بسبب نقص المعلومات وصعوبة التنبّؤ بالتفاعلات المعقّدة التي قد تحدث أثناء وبعد حرب واسعة النطاق. وبغضّ النظر عن أسباب هذه التنبّؤات غير الصحيحة فإنّ إرثها يعزّز في نظر مخططي وصانعي القرار اليوم أهمية التواضع في التنبّؤ بمسار الصراع أو بيئة ما بعد الحرب. وعلى القادة والمخطّطين اليوم التشكيك في افتراضاتهم الخاصة بطبيعة الصراع ونتائجه وعواقبه الجيواستراتيجية، وتحديد الرابحين والخاسرين فيها. ولا شك أنّ دراسة مجموعة من السيناريوهات ذات النتائج المختلفة يمكن أن تساعد القادة والمخطّطين على التفكير في الخيارات التي قد يواجهونها إذا انحرفت النزاعات المستقبلية عن مساراتها المتوقَّعة.

مجموعة من السيناريوهات

كيف يمكن لصانعي القرار والمخطّطين العسكريّن اليوم تجنّب أخطاء الأجيال السابقة؟ يمكن القول إنّ مسألة وضع الاستراتيجية والتخطيط للحرب تنطوي على قدر كبير من الغموض؛ ولا توجد طريقة مضمونة للتنبّؤ بكيفية نشوب الصراعات، والمسار الذي ستسلكه، ومن سيفوز فيها، وكيف سيبدو العالم بعد ذلك. في المقابل، يمكن للمخطّطين إدارة حالة الغموض هذه، من خلال دراسة مجموعة واسعة من السيناريوهات والنتائج المحتملة، ولا سيّما تلك التي تتحدّى افتراضاتهم وتوقّعاتهم.

في العام 2020 درس بعض الخبراء أربعة سيناريوهات مفترَضة، وإن كانت غير محتملة، تسلّط الضوء على مجموعة من نتائج صراع القوى العظمى الافتراضي ثلاثة منها مع الصين والرابع مع روسيا في غضون السنوات الخمس المقبلة. حلّل المؤلّفون كيف ستؤثّر القرارات المتّخذة خلال

تلك النزاعات على البيئة الاستراتيجية لكلّ منهما بعد الحرب. وكان الغرض من ذلك دفْع المخططين للتفكير بشكل نقدي في افتراضاتهم والنظر في النتائج المحتملة غير المتوقّعة.

وقد طوّر الخبراء سيناريوهات متعدّدة من شأنها أن تؤدّي إلى نتائج مختلفة (فوز الولايات المتحدة الحاسم، فوز الخصم الحاسم، النتيجة غير الحاسمة). وفي كل حالة عاد الخبراء في قراءاتهم إلى الوراء لتصوّر سياق ما قبل الحرب، وتعيين مجموعة من المخاطر المرافقة لتلك النتيجة. وعلاوة على ذلك لحظت السيناريوهات مجموعة من الديناميات النووية (الاستخدام المهدّد وغير المقصود والمتعمّد للأسلحة النووية). بعد تحديد هذه العوامل أجرى الخبراء تقييمًا منهجيًا للتصرّف الفردي المرجَّح للدول، وكيفية تفاعل خيارات كلٍّ منها على مدار الحرب، وبشكلٍ أهمّ، في أعقابها. وقد تمّ تحديد جوانب معيّنة من سيناريوهات الحرب على أنّها ثابتة؛ لكن سلوك الدول بعد الحرب استند بالكامل على الأرجح إلى تقييم استجابة الدول لظروف نهاية الحرب. ولإجراء هذه التقييمات، اعتمد الخبراء على البحوث المتعلّقة بصنع القرار المعاصر في كل ولاية: أدبيات العلاقات الدولية بشأن صنع القرار، والحرب بين الدول، والتحالفات؛ والقياس على سلوك وعواقب حروب القوى العظمى التاريخية.

السيناريو الأول

تشعر تايوان التي تتّخذ خطوات نحو الاستقلال بقلق متزايد من البرّ الصيني. وتختار بكين فرض الاتحاد مع تايوان من خلال مهاجمتها في وقت هي تحدّده، وتقرّر الولايات المتحدة الدفاع عن تايوان، وتدعم اليابان وأستراليا والمملكة المتحدة الولايات المتحدة، وترفض الفلبين وتايلاند توفير الوصول إلى القواعد الأميركية على أراضيها، وتسمح كوريا الجنوبية بوصول محدود إليها.

الصراع:

- تهاجم الصين تايوان بالصواريخ والضربات الجوّية، وتنفّذ غزوًا برمائيًا وتهاجم القواعد الأميركية وحاملات الطائرات.
- تحاصر الولايات المتحدة الصين، مما يتسبّب في اضطرابات هائلة في الاقتصاد الصيني، وبأزمة مالية عالمية.
- على الرغم من مقاومة القوّات الأميركية والتايوانية تقيم الصين رأس جسر في تايوان، ويكون أداء الجيش الصيني أفضل ممّا توقّعه المحلّلون الأميركيّون.

- يُصعّد كلا الجانبين الصراع. وتهاجم كلّ من الصين والولايات المتحدة الأصول الفضائية للأخرى، وتشنّ هجمات إلكترونية على أهداف عسكرية وتجارية وبنى تحتية. وتهاجم الصين قواعد القاذفات الأميركية في هاواي، ممّا يدفع بالولايات المتحدة إلى توسيع هجماتها على الصين القارّية. وعن غير قصد، يهدّد هذا الأمر أنظمة القيادة والسيطرة النووية الصينية.
- تسيطر الصين على تايبيه، لكن الولايات المتحدة تواصل دعم ما تبقّى من القوّات التايوانية.
- تفجّر الصين نيو ساوث ويلز في المحيط الهادئ لإجبار الولايات المتحدة على قبول المكاسب الصينية ووقف القتال.
- يتفق الجانبان على وقف إطلاق النار الذي يتيح للصين إبقاء السيطرة الكاملة على تايوان، لكنّه يفتقر إلى تسوية سياسية تساعد على استئناف العلاقات المستقبلية.

الآثار

- على الرغم من أنّ الصين تحقّق انتصارًا ملحوظًا طال انتظاره في تايوان إلا أنّها تدفع ثمنًا استراتيجيًا كبيرًا في بيئة ما بعد الحرب.
- القلق من قدرات الصين ونواياها ومن قدرة الولايات المتحدة على ضمان الأمن، يدفع باليابان وكوريا الجنوبية إلى تطوير أسلحة نووية. ويشرّع الواقع الجديد بناء عمليات عسكرية ضخمة لدول أخرى في المنطقة.
- تقلّل الولايات المتحدة من التزاماتها في أماكن أخرى من العالم للتركيز على مواجهة الهيمنة الصينية في شرق آسيا. يستقطب هذا الواقع أول تحالف أمني متعدّد الأطراف في آسيا (منظّمة معاهدة تحالف المحيط الهادئ (باتو)، التي تلتزم بالحدّ من مزيد من العدوان الصيني وإشراك معظم حلفاء الولايات المتحدة المتبقين).
- تتصرّف الصين بحذر، وتركّز على تعزيز سيطرتها على تايوان وإعادة بناء الجزيرة، واقتصادها. وهذا الحذر لا يهدِّئ المخاوف الإقليمية من العدوان الصيني.
- يبقى التوتّر في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين لسنوات، ممّا يضع الدول الأخرى في مواجهة خيارات صعبة في نظام دولي منقسم بشكل متزايد.

الآثار المترتبة على القوّة المشتركة

تعيد الولايات المتحدة تركيز جيشها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمنع الصين من إجبار الدول الأخرى على الدخول في دائرة نفوذها. وهذا يعني:

- استبدال خسائر طائرات الجيل الخامس، وقوات ما تحت سطح البحر.
- تجديد وتوسيع مخزونات القذائف.
- الاستثمار في دفاعات القاعدة الجوية النشطة والسلبية.
- الاستثمار في المزيد من برامج NSNW لإنشاء خيارات إضافية في النزاعات المستقبلية.
- تطوير مفاهيم وقدرات لإنتاج قوة جوية، مع اعتماد أقلّ على مواقع التشغيل الثابتة.
- مساعدة الحلفاء الإقليميين على تعزيز قواتهم الأمنية.
- تطوير نُظم ساتلية موزّعة أكثر مرونة في الهجوم.

السيناريو الثاني

الولايات المتحدة تحدّ من قوّة الصين العسكرية بتصعيد الصراع في بحر الصين الشرقي.

الصراع:

- تبدأ الصين نتيجة اعتقادها بضعف الولايات المتحدة بسبب عدم الاستقرار المحلّي والصعوبات الاقتصادية عملية لانتزاع السيطرة على جزر سينكاكو/ دياويو من اليابان. وتنشر الصين قوارب الصيد وسفن الميليشيات وسفن خفر السواحل لمحاصرة الجزر. يندلع الصراع بين السفن اليابانية والسفن الصينية.
- تتدخّل الولايات المتحدة عسكريًّا للدفاع عن اليابان. على الرغم من سوء التقدير هذا، لا تشعر الصين أنّ باستطاعتها التراجع عن المزيد من القتال.
- يتصاعد الصراع إلى صراع جوي وبحري واسع النطاق في غرب المحيط الهادئ.
- توسّع الولايات المتحدة أهدافها الحربية بما يتجاوز الدفاع عن اليابان لتشمل ضرب القوة العسكرية الصينية، ومنعها من العدوان في المستقبل.
- يفشل الاستراتيجيون الأميركيون في تقدير أثر توسّع أهداف الحرب الأميركية والنجاح الأميركي في الحرب على الحسابات الروسية. وخوفًا من تغيُّر ميزان القوى بالتدمير الواسع للقدرات الصينية تدخل روسيا الصراع للدفاع عن الصين.
- يتفق المتحاربون على التفاوض على وقف إطلاق النار لتجنُّب خطر التصعيد النووي.

الآثار

- تحقّق الولايات المتحدة واليابان أهدافهما الحربية المتمثّلة في منع الاحتلال الصيني لجزر سينكاكو/دياويو، وإضعاف القوة العسكرية للصين. ومع ذلك فإنّ آثار الحرب تبدو أكثر تعقيدًا ممّا يوحي به النصر العسكري الأميركي.
- يثبت الغضب الصيني من توسّع الولايات المتحدة في أهداف الحرب أنّه لا يمكن التوفيق بينهما. وتضطلع الصين بإعادة بناء ترسانة عسكرية ضخمة، وتعزيز قدراتها النووية.
- تضع الصين وروسيا خلافاتهما قبل الحرب جانبًا، وتضفي الطابع الرسمي على اتفاقية الدفاع المشترك. وتُظهر روسيا نفسها على أنّها صانع السلام في الحرب، لتعزيز مكانتها العالمية.
- توقّعًا لمواجهة مستقبلية محتملة مع الصين نتيجة العداء وإعادة التسلّح، تزيد الولايات المتحدة من الإنفاق الدفاعي للحفاظ على تفوّقها العسكري.
- تتماشى أستراليا واليابان بشكل وثيق مع الولايات المتحدة. لكن كلًا من كوريا الجنوبية والفلبّين وإندونيسيا وماليزيا تأخذ جانب الحيطة، لعدم تعريض علاقاتها الاقتصادية مع الصين للخطر.
- تواجه الولايات المتحدة خطر تكرار الصراع، مع تحالف أقلّ التزامًا من الشركاء.

الآثار المترتبة على القوّة المشتركة

- تتكبّد الصين خسائر عسكرية أكبر من الولايات المتحدة خلال الصراع، ممّا يمنح القوة الأميركية المشتركة هامشًا واسع المدى في المحيطَين الهندي والهادئ.
- يصبح الوصول العسكري الأميركي إلى المحيطين الهندي والهادئ مقيّدًا بشكل متزايد، حين تضطر الدول إلى الاختيار بين الوصول العسكري الأميركي والتعاون الاقتصادي مع الصين.
- يؤدّي احتمال اندلاع حرب أخرى وإنفاق الصين على الدفاع إلى الضغط على القوة المشتركة للحفاظ على امتيازها.
- يثير التحالف الصيني الروسي مخاوف جديدة بشأن الأمن الأوروبي، ويجبر الولايات المتحدة على مواجهة خيارات صعبة سياسيًّا حول كيفية إعطاء الأولوية للاستثمارات عبر مسارح متعدّدة.

السيناريو الثالث

الصراع:

- تتفاجَأ الصين والولايات المتحدة بإعلان رئيس تايوان عن استفتاء يشكّل خطوة نحو الاستقلال.
- على الرغم من المخاوف بشأن استعدادها، تشعر الصين أنّه يجب عليها التصرّف بسرعة وقوة. تشنّ الصين ضربات جوية وصاروخية، وتفرض حصارًا على تايوان استعدادًا لغزو برمائي محتمل.
- تتدخّل الولايات المتحدة للدفاع عن تايوان، وتُلحق أضرارًا جسيمة بالقدرات البحرية والجوية الصينية، وتفرض حصارًا على البرّ الرئيسي.
- يتّسع نطاق الصراع ليشمل الهجمات على القواعد الأميركية والصينية، والأصول الفضائية، والبنية التحتية، والاتصالات، والأنظمة المالية.
- بعد ثلاثة أشهر من القتال، تخلص الصين إلى أنّه من غير المرجّح أن تغيّر السلوك التايواني، ولا يمكنها التأكّد من نجاحها في غزو برمائي. تكتفي الصين بغزو جزر تايوان البحرية وتوافق على وقف إطلاق النار.
- ينتهي الصراع بـ «حرب مجمّدة» من دون فائز حاسم، ويكون كلا الجانبين على حافّة الهاوية. تمتنع تايوان عن إعلان الاستقلال الرسمي، لكن يظل الاحتمال واردًا كنقطة اشتعال تجدِّد الصراع.

الآثار

- تبقى حالة ما بعد الحرب غير مستقرّة، لأنّ الطرفين يتوقّعان العودة إلى الحرب ويستعدّان لها.
- تلتزم الولايات المتحدة صراحة بالدفاع عن تايوان، وتحافظ على وجود طويل الأمد في الجزيرة.
- تستثمر تايبيه في البنية التحتية الصلبة، والقوّات القابلة للبقاء بأسلحة قصيرة المدى لمقاومة الغزو.
- تستثمر الصين بكثافة في القدرات لضمان هجوم برمائي ناجح في مواجهة التدخّل الأميركي. وتكون قلقة بشأن تكاليف الفرص المالية والاستراتيجية للصراع المجمَّد؛ وتقرّر الصين حلّ قضية تايوان بشروطها الخاصة في أسرع وقت ممكن باستخدام مطلق القوى الضرورية.

- عندما يفوز مرشّح مؤيّد للاستقلال في تايوان تغزوها الصين مرة أخرى، لتبدأ دورة ثانية من الحرب بعد أربع سنوات من الأولى.

الآثار المترتبة على القوّة المشتركة

خلال فترة «الحرب الجامدة»، تظل القوّة المشتركة نشطة ومتيقظة لاحتمال عودة الصراع. وهذا يعني:

- تكثيف التعاون الأمني مع البلدان التي يُحتمل أن تقاتل إلى جانب الولايات المتحدة، على سبيل المثال؛ تايوان واليابان وأستراليا.
- الحدّ من التعاون الأمني مع البلدان التي لم تدافع عن تايوان في الحرب الأولى، مثل الفلبين.
- الحرص على ألا تؤدّي التدريبات وعمليات النشر وغيرها من الأنشطة -عن غير قصد- إلى نشوب نزاع آخر.
- تحويل القوى والاهتمام من أوروبا والشرق الأوسط نحو تايوان.
- التركيز على الابتكار قصير الأجل، للحفاظ على ميزة تنافسية في سباق التسلّح المتسارع مع الصين.

السيناريو الرابع

تنتهي الحرب الناجمة عن سوء التوقّع الروسي بفرض قيود على القوّات العسكرية في شمال شرق أوروبا.

الصراع:

- خوفًا من تعزيز الناتو لجبهته الشمالية الشرقية استعدادًا لشنّ هجوم على روسيا، تبدأ هذه صراعًا متصاعدًا غير تقليدي. وبعد إسقاط طائرة روسية فوق ليتوانيا تفرض روسيا منطقة حظر طيران بحكم الواقع فوق أجزاء من بولندا وليتوانيا، وتبدأ في حشد القوّات البرّية.
- يقوم الناتو بإعداد القوّات البرّية والبحرية والجوّية المحليّة للردّ، بينما تمنع ليتوانيا عبور القوّات الروسية إلى كالينينغراد.
- على الرغم من جهود الناتو لنزع فتيل الأزمة دبلوماسيًّا، تسيء روسيا تفسير أنشطة الدولة الثابتة لحلف الناتو، وتعتبرها استعدادات للاستيلاء على كالينينغراد، فتشنّ ضربات

استباقية ضد بولندا وليتوانيا. ومع الهجمات المضادّة لحلف الناتو ينأى بعض حلفائه بأنفسهم عن الصراع خوفًا من الانتقام الاقتصادي والعسكري الروسي.

- يتوسّع الصراع ليشمل الضربات التقليدية في جميع أنحاء أوروبا والبرّ الرئيسي الروسي. وتتكبّد القوّات الروسية التقليدية في المنطقة العسكرية الغربية خسائر فادحة، وتستنفد قدراتها الضاربة الدقيقة بعيدة المدى.
- خوفًا من عدم استطاعتها تحمّل المزيد من الخسائر، تهدّد روسيا باستخدام الأسلحة النووية لوقف الصراع. وفي حين ينقسم قادة الناتو حول كيفية الرد، تواصل الولايات المتحدة العمليات التقليدية.
- تستخدم روسيا الأسلحة النووية ضد أهداف عسكرية في المملكة المتحدة وبولندا وألمانيا وبحر الشمال، فتردّ الولايات المتحدة باستخدام السلاح النووي ضد قاعدة قاذفات روسية ثقيلة.
- على حافّة الانزلاق إلى صراع نووي استراتيجي، يتفق الجانبان على وقف فوري لإطلاق النار.

الآثار

- هزّ تصاعد الصراع المشاركين، فأصبحوا حريصين على تجنّب تجدُّد الأعمال العدائية؛ فتتّفق روسيا وحلف شمال الأطلسي على سحب القوّات الأجنبية من منطقة واسعة بما فيها بيلاروسيا ودول البلطيق وبولندا، وتقبل روسيا بالقيود المفروضة على قواتها في كالينينغراد وعلى طول حدودها مع إستونيا ولاتفيا.
- الناتو الضعيف؛ في حين تُلقي ألمانيا باللوم على الولايات المتحدة في استفزاز الضربات النووية الروسية فتطالبها بمغادرة جميع قواتها أراضيها في غضون عام، تشعر بولندا بتخلّي الحلفاء عنها في التسوية السلمية، فتبدأ برنامجها الخاص بالأسلحة النووية وتنحرف نحو الاستبداد.
- تفقد الولايات المتحدة مكانتها بسبب أنشطتها الحربية التي أدّت إلى تصعيد الصراع، بحسب رأي الحلفاء.
- يتزايد عدم رضا روسيا عن التسوية السلمية، وينتابها القلق بشأن ضعف جبهة كالينينغراد. في غضون بضع سنوات، تبدأ في النظر في خطوات لانتهاك الاتفاقية.

- تبقى الصين المستفيد الأكبر من الحرب، في مقابل ضعف الولايات المتحدة وروسيا اقتصاديًا وعسكريًا ودبلوماسيًّا، فتقدّم نفسها كطرف دولي مسؤول، وتؤكّد أنّ سياستها النووية هي عدم البدء في الاستخدام، وتسوّق بأنّها الوجهة الآمنة للتجارة والاستثمار.

الآثار المترتبة على القوّة المشتركة

- تواجه القوّة المشتركة مهمّة إعادة بناء القدرات المفقودة، مع تغيير وضعها العالمي بشكل كبير. ويتطلّب فقدان القواعد في ألمانيا وتركيا نقل القوّات والمقرّ.
- بالنظر إلى الخسائر الفادحة للقوات التقليدية في الحرب، تقرّر الولايات المتحدة أنّه ليس لديها خيار سوى الحدّ ببطء من مشاركتها في أوروبا، وإعطاء الأولوية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ لضمان أمن حلفائها الآسيويين.
- على الرغم من انخفاض احتمال الحرب مع روسيا على المدى القريب بسبب التسوية فإنّ التزام الولايات المتحدة تجاه الناتو يعني إبقاء القوة المشتركة قادرة على الردع وعلى السيطرة إذا لزم الأمر.

الملاحظات

على الرغم من أنّ السيناريوهات الافتراضية لا تأخذ في الاعتبار النطاق الكامل للصراعات التي يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة، فإنّها تسلّط الضوء على العواقب المحتملة التي يجب على صانعي القرار والمخطّطين الأميركيين النظر فيها:

قد لا تكون البيئة سويّة بعد الحرب حتى في أعقاب النصر؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدّي الصراع الصعب والمكلّف إلى إضعاف المنتصر، ممّا يوفّر امتيازات لدول أخرى لم تكن أطرافًا في الصراع. وقد يواجه المنتصر أيضًا تحالفات توازن أقوى عندما تصبح الدول الأخرى أكثر قلقًا بشأن قدراته المعزّزة أو نواياه. وقد يضطرّ المنتصر أيضًا إلى مواجهة الأزمات المحليّة، حيث يتصارع السكان المدنيون مع التكاليف الباهظة للحرب. وأخيرًا تبقى شروط التسوية السلمية أو عدم معالجة المسائل العالقة فتيلًا يهدّد بإعادة إشعال الصراع.

قد يؤدّي انتصار الولايات المتحدة إلى تقريب الصين وروسيا من بعضهما البعض؛ قد تمنع الخلافات وانعدام الثقة المتبادل ما بين الصين وروسيا إقامة علاقات عسكرية عميقة، ولكن يبقى منع الولايات المتحدة من تحقيق نصر هائل على أي منهما دافعًا قويًّا للتغلّب على هذه الخلافات

والقتال معًا. وحتى لو لم يقاتلا معًا فقد يريان أنّ الشراكة هي الطريقة المثلى لردع الانتهازية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب.

من المرجّح أن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ أولوية للولايات المتحدة بعد الحرب. لا شك أنّ الصين ستستفيد من الحرب الأوروبية التي تُضعف الولايات المتحدة وروسيا، ممّا يزيد من المخاوف الأمنية الأميركية بعد الحرب في آسيا. وإذا حدث صراع مباشر ما بين الصين والولايات المتحدة بدلًا من ذلك فقد تظل الصين فاعلًا دوليًّا مهمًّا، ومنافسًا استراتيجيًّا ومصدر تهديد للولايات المتحدة، حتى في حالة الهزيمة؛ بينما على النقيض من ذلك، قد تنشغل روسيا المهزومة عن تهديد الولايات المتّحدة بإعادة البناء. وبالتالي يتركّز اهتمام الولايات المتّحدة بعد الحرب في كل سيناريوهات صراع القوى العظمى التي تمّ تقييمها على المحيطين الهندي والهادئ.

على الرغم من أنّ الحروب تعزّز الروابط ما بين الحلفاء، فإنّ انتهاءها يهدّد تماسكها. فقد تدفع الخلافات حول أهداف الحرب أو مخاطر التصعيد إلى إعادة التفكير في الالتزامات حتى بعد كسب الحرب. علاوة على ذلك قد يواجه حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤها حوافز جديدة لتطوير أسلحة نوّوية إذا شعروا أنّها لم تعد قادرة على ضمان أمنهم.

قد تختلف مساهمات الحلفاء في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على روسيا أو الصين؛ سيتعيّن على كل دولة منها أن تصارع اعتبارات متنافسة؛ كالرغبة في الحفاظ على علاقة مع الولايات المتحدة لتحقيق التوازن ضد العدوان، في مقابل تجنّب الانتقام الاقتصادي أو العسكري من قِبل روسيا أو الصين. وعلى الولايات المتحدة هنا تطوير خيارات قواعد متعدّدة لحالات الطوارئ الرئيسة، إذا ما اختيار الحلفاء عدم منح الوصول.

التوصيات

يجب على المخطّطين العسكريين تقييم ما إذا كانت خطط الحرب الحالية تدعم المصالح الأميركية طويلة الأجل. وهذا يعني تقييم عواقب ما بعد الحرب للصراعات التي تسير وفقًا للافتراضات، وكذلك تلك التي لا تسير. سيساعد هذا النوع من التحليل في الكشف عن الثغرات المحتملة بين أهداف ما بعد الحرب قصيرة وطويلة الأجل.

يجب أن تنظر الخدمات والقوّة المشتركة في تحديد «لعبة المستقبل» في فترة ما بعد حرب القوى العظمى. فألعاب العقود الآجلة تسمح للمخطّطين بالنظر في كيفية أداء المفاهيم والأنظمة الجديدة في تضارب افتراضي، ويسمح وضع لعبة مستقبلية بعد حرب القوى العظمى للخدمات

بتقييم ما إذا كانت البرامج قوية في البيئات الاستراتيجية بعد الحرب، والتي قد تكون مختلفة تمامًا عمّا تواجهه الولايات المتحدة اليوم.

ينبغي تثقيف وإحاطة صانعي القرار الأميركيين والمتحالفين معهم إحاطة كاملة بالعواقب التشغيلية والاستراتيجية المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية. فهذه موضوعات لم يتم التأكيد عليها منذ نهاية الحرب الباردة، وإن كانت الحروب التي تنطوي على استخدام الأسلحة النووية كأداة للقتال قليلة نسبيًّا. ومع ذلك، على صانعي القرار في الولايات المتحدة والحلفاء أيضًا، ذلك النظر في الاستجابات المحتملة لتقليل مخاطر ردود الفعل المفاجئة أو المتسرّعة في حالة -نأمل أن يكون غير مرجّح- التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في الصراع.

الوضع الأمني الدولي في عالم من المنافسة الشرسة[1]

معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة،
فو شياو تشيانغ، كانون الثاني 2023

ندوة

عقدت المعاهد الصّينية للعلاقات الدولية المعاصرة ندوة حول "الاستراتيجية الدولية والوضع الأمني: المراجعة والتوقّعات 2023/2022". شارك في الندوة أكثر من 20 خبيرًا من جامعة تسينغهوا وجامعة الدفاع الوطني بجيش التحرير الشعبي وجامعة العلاقات الدولية وجامعة الشؤون الخارجية الصينية وجامعة فودان وجامعة نانجينغ والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية والمدرسة التابعة للّجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والمعهد الصيني للدراسات الدولية وأمانة منتدى بكين شيانغشان ومعاهد شنغهاي للدراسات الدولية ومعهد هوايانغ للأبحاث حول التعاون البحري وإدارة المحيطات. وجرت مناقشات حول الوضع الاستراتيجي والأمني الدولي السّنوي. تم نشر ستّ كلمات للضيوف حول المناقشة العامة للوضع الدولي.

فو شياو شيانغ2

في الوقت الحاضر، يشهد العالم والتاريخ تغييرات بشكل غير مسبوق. تحت تأثير تفشّي جائحة كوفيد والتّنافس بين الولايات المتحدة والصين والأزمة الأوكرانية، دخل النظام العالمي في اضطراب وتعديل كبيرين وفي عصر المنافسة الشرسة. هناك نزاعات وتنافس بين القوى الكبرى على قضايا جيوسياسية تتعلّق بالممرّات كخطوط الشحن والموانئ ووتيرة التّنمية مثل التعافي من الجائحة وضمان سلاسل التوريد والوصول التكنولوجي. ولقد أصبحت المنافسة بين مختلف

---

* تعريب: أيمن حلاوي

[1] F. Xiaoqiang, "International Strategy and Security Situation: Review and Prospects 2022/2023", seminar, China Institutes of Contemporary International Relations, 2023.

[2] فو شياو شيانغ، نائب الأمين العام لمركز الدراسات حول نهج شامل للأمن القومي وأستاذ ونائب رئيس معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة.

الأطراف شرسة على نحو متزايد. وتريد جميع البلدان اغتنام الفرصة في التغييرات الكبيرة التي لم نشهدها منذ قرن وأخذ زمام المبادرة في عملية إعادة تشكيل النظام الدولي. في مواجهة المنافسة الكبيرة، لا يمكن للصين التهرّب أو الانكفاء. هذه عقبة حتمية يجب أن تتغلّب الصّين عليها في طريقها إلى مزيد من التحديث وتشكيل أمنها القومي والحفاظ عليه في عالم يتّسم بمنافسة قوية. يشكّل ذلك قضية استراتيجية رئيسية تحتاج إلى معالجة عاجلة.

1 - التنافس على شركاء التحالف

خلال الحرب الباردة، تشكّل المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة وتشكّل المعسكر الاشتراكي وفي قلبه الاتحاد السوفياتي. آنذاك كان لدى المعسكرين حدود واضحة. وفي الوقت الحاضر أصبح الاتّجاه العالمي الجديد واضحًا بشكل متزايد. وقد كشف وباء كوفيد والتنافس بين الصين والولايات المتحدة والصراع بين روسيا وأوكرانيا عن التناقضات بين الشرق والغرب وتقسيم البلدان بين الشمال والجنوب خلال فترة قصيرة جدًا كان من المفترض أن تستغرق عقدًا أو حتى عقدين لتتجلّى تدريجيًا.

لقد تسبّب تشرذم الهندسة العالمية وإعادة تشكيل النظام الدولي قبل الموعد المحدّد وبسرعة غير متوقّعة بتسريع خلط الأوراق على صعيد العلاقات بين القوى الكبرى كما ظهرت تباعًا آليّات جديدة مختلفة في دوائر (دولية) صغيرة مغلقة.

في الوقت الحاضر، تُدخِل الولايات المتحدة عن عمد العامل الأيديولوجي في المنافسة بين الدول الكبرى وتُسرِّع تسييس القضايا الدبلوماسية وتعطيها بُعدًا أمنيًا وتعتزم الزجّ بالدول الرأسمالية الغربية لمواجهة الصين بصورة مشتركة. في المستقبل ستشتدّ المنافسة بين هذين النّظامين والمسارَين مع أخذها طابع المواجهة بين تكتّلين من الدول. تلتزم الولايات المتحدة بتكثيف جهودها لإكراه واختطاف واستمالة الدول الصديقة والدول الواقعة في المنطقة الوسطى والدخول في مواجهة مع الصين على المستوى العالمي حيث ستتأثر البيئة التنموية والأمنية الخارجية للصين بشدة.

2- التنافس على موارد التنمية

في الآونة الأخيرة، ظهر مصطلح "المعادن الرئيسية" بشكل متكرّر في تقارير العديد من الحكومات ومراكز الفكر الغربية. تعدُّ "المعادن الرئيسية" الاستراتيجية مثل الليثيوم والنيكل والكوبالت مهمّة جدًا للتنمية الاقتصادية الوطنية ولا غنى عنها للصناعات الاستراتيجية الناشئة.

وتعتبر الولايات المتحدة والدول الغربية الصين منافسها الرئيسي في استراتيجية "المعادن الرئيسية" وتحاول بناء سلسلة إمداد رئيسية للمعادن تستثني الصين. والمنافسة بين الصين والولايات المتحدة/ الغرب على "المعادن الرئيسية" أمر لا مفر منه.

في الوقت نفسه، تم إحياء تأميم الموارد في بعض البلدان الغنية، مما أدّى إلى تشديد قيود الاستثمار على شركات التّعدين بهدف جني الأرباح من ارتفاع أسعار الموارد. إن مثلّث اللّيثيوم، المكوّن من بوليفيا وتشيلي والأرجنتين في أميركا الجنوبية هو فعليًا بمثابة "أوبك الليثيوم". وتحاول إندونيسيا اكتساب المزيد من السيطرة على التجارة في النيكل والكوبالت والمنغنيز؛ وتطالب كندا وأستراليا ودول أخرى الشركات الصينية بسحب استثماراتها من شركات التعدين الرئيسية لديها. وعلى نحو متزايد أصبحت "المعادن الرئيسية" مركزًا للمنافسة الجيواقتصادية وأصبحت إفريقيا على نحو متزايد أيضًا ساحة المعركة الرئيسية للمنافسة الصينية الأميركية على "المعادن الرئيسية" وتستحق منحها مزيدًا من الاهتمام.

3- التدافع للسيطرة على نقاط الارتكاز الجيوسياسية

أدّت أزمة أوكرانيا إلى تعطّل طريق تصدير الأغذية في البحر الأسود تقريبًا، ممّا أدّى إلى جولة جديدة من أزمة الغذاء العالمية. في عام 2021، أغلقت سفينة حاويات Ever Given عن طريق الخطأ قناة السويس، مما أدّى إلى تعطيل تدفّق الحاويات والنفط حول المنطقة. تذكّرنا هذه الحوادث بأنه في اقتصاد شديد التّرابط يؤثّر أمن ممرّات الشّحن والموانئ الرئيسيّة على أمن البنية التحتيّة الحيوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العادية، والتشغيل المستقر للإمدادات والسلاسل الصناعية العالمية. في الوقت الحاضر، أصبحت ممرّات الشحن في القُطب الشمالي نقطة خلاف استراتيجية جديدة بين القوى الكبرى. تعمل الولايات المتحدة على تعزيز سيطرتها العالمية على الطرق الاستراتيجية الدولية وتعرقل وتتدخّل باستمرار في بناء الصين قواعد لها في الخارج. لقد أصبحت دول مثل ألمانيا وأستراليا حذرة بشكل متزايد من استثمار بلدان أخرى في موانئها المحليّة. وتعمل الولايات المتحدة باستمرار على تعزيز تخطيطها الاستراتيجي وتشغيل المضائق والممرّات الهامّة في العالم، مع التّركيز على غرب المحيط الهادئ وشرق المحيط الهندي. وعند الضرورة تحاول الولايات المتحدة إعاقة أو قطع الوصول الاستراتيجي للصّين إلى الشرق نحو المحيط الهادئ أو الغرب نحو المحيط الهندي الأمر الذي يشكّل خطرًا على التنمية طويلة الأجل في الصين.

4 - المنافسة على سرعة التطوّر

الجانب الأول هنا هو المنافسة على قدرات الابتكار التكنولوجي. لقد اخترقت التقنيات المتطوّرة المتمثلة في الذّكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والبيانات الضّخمة والحوسبة السحابية والتكنولوجيا الكمومية وعلوم الحياة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية العالمية بحيث أصبحت التّقنيات والمنتجات ونماذج الأعمال الجديدة تظهر باستمرار. ومدفوعًا بموجة جديدة من الثورة التكنولوجية، أصبح تطوير التقنيات الناشئة محور المنافسة بين الدول الكبرى. وأصبحت خصائص مثل التطوّر السريع والتكامل عبر المجالات وربط النظم أكثر وضوحًا وباتت المخاطر الأمنية أكثر تعقيدًا وتقلّبًا.

الجانب الثاني هو المنافسة على مستويات الدعم المادي. لقد أبرزت الأزمة الأوكرانية أهمّية توفّر قدرات الدعم المادي لحماية الأمن القومي. فرضت الولايات المتحدة وأوروبا بشكل مشترك عقوبات شاملة على روسيا، الأمر الذي أدّى إلى تقييد صادراتها من الغذاء والطاقة والاستثمار والقدرة الإنتاجية، وعانت العديد من الدول من ارتفاع الأسعار لأنها لا تستطيع العثور على مستوردين بديلين على المدى القصير.

الجانب الثالث هو الصراع على سرعة التعافي من جائحة كورونا. إن التّنافس على القوّة الاقتصادية هو أساس المنافسة بين القوى العظمى. ومع الدخول في حقبة ما بعد الجائحة، تسعى العديد من البلدان جاهدة لتحقيق المرونة والتكيّف لتحقيق توازن أفضل بين السيطرة على الوباء والتنمية الاقتصادية وضمان الانتعاش الاقتصادي المستدام والثابت والاستحواذ على مجالات النموّ الجديدة وتسجيل معّدلات النموّ القياسية التي تضمن الصدارة في الاقتصاد العالمي.

خلاصة القول، إن المنافسة الحالية بين الدول لا تتعلّق فقط بحجم الاقتصاد وسرعة التنمية وإنما تتعلق أيضًا بدمج القوة الناعمة والقوة الصلبة. في عصر المنافسة المتصاعدة، أصبح الأمن من أجل التنمية الطموح المشترك لجميع البلدان فيما تواجه الصين تحدّيات خطيرة وفرصًا أكبر في حماية وتشكيل أمنها القومي. إن مفتاح الفوز في هذا السباق هو تعزيز القيادة المركزية والموحّدة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عمل أمن الدولة والتمسّك بنهج شامل وتحديث قدرات الأمن القومي وتبوّءِ الصدارة في الجولة الجديدة من التّنمية الاقتصادية والثّورة العلميّة والتّكنولوجية وضمان تطوير عالي الجودة وبمستوى عالٍ من الأمان.

أولًا، نحتاج إلى تعزيز التخطيط الاستراتيجي وأن نكسر مع حلفائنا حلف الآخرين لتوسيع هامشنا على صعيد المناورة الاستراتيجية. نحن بحاجة إلى دعم روسيا وتعميق وتوسعة التعاون الصيني الروسي وتشجيع روسيا على تشكيل رقابة استراتيجية على الولايات المتحدة في أوروبا. نحن بحاجة إلى الاستفادة من اعتماد روسيا الاستراتيجي على الصين. وعلينا الحفاظ على علاقات جيّدة مع أوروبا والاستفادة من الاختلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تصوّراتهما عن الصين والحفاظ على توقّعات استراتيجية معقولة ومناسبة لأوروبا وتشجيع الاستقلال الذاتي الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وتعزيز ارتباط المصالح بين الصين والاتحاد الأوروبي. يجب علينا الحصول على دعم من الهند والاستفادة من الاختلافات الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة بشأن الأزمة الأوكرانية والاستفادة بشكل جيّد من تكتّل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ومن آليات الصين وروسيا والهند لتنشيط التعاون بين القوى الناشئة. يجب أن نغتنم الفرصة التي يوفّرها إحجام البلدان النامية عن المشاركة في حرب باردة جديدة وتجنّب الانحياز إلى جانب ومواصلة تنفيذ مبادرة الأمن العالمي ومبادرة التنمية العالمية وقيادة نوع جديد من الحوكمة العالمية وإضعاف تأثير الولايات المتحدة في بلدان المنطقة الوسطى.

ثانيًا، تحتاج الصين إلى اتخاذ خطوات دقيقة والحفاظ على علاقات جيّدة طويلة الأمد مع الدول التي تشكّل نقطة ارتكاز استراتيجية وأخذ زمام المبادرة من أجل تشكيل بيئة أمنية مؤاتية. من خلال التركيز على القضايا الرئيسية للمنافسة بين الدول الكبرى يجب أن نطوّر آليات للتعاون الاقتصادي والتّواصل الأمني مع الدول التي تمثّل نقطة ارتكاز استراتيجية ونشجّع هذه الدّول على السّعي لتحقيق الاستقرار والازدهار وجني الفوائد من التعاون المتبادل.

نحن بحاجة إلى إيلاء أهميّة للبلدان المجاورة، وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وتعزيز الآليات المتعدّدة الأطراف في آسيا الوسطى مثل منظمة شنغهاي للتعاون و"مؤتمر التّفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا" وتعزيز اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار الأفغاني والتصدّي لمحاولة الولايات المتحدة بناء شبكة معادية في جوار الصين وبناء ممرّ بري-بحري جديد في الغرب وتعزيز التنمية المتكاملة لآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا.

سنساعد كمبوديا وباكستان وميانمار وسريلانكا ودول آسيا الوسطى على التخلّص من الصعوبات التي تواجهها وتعزيز التعاون الأمني وتشكيل البيئة الأمنية في جوار الصين.

ثالثًا، نحن بحاجة إلى تعزيز بناء نمط أمني جديد وضمان أن يستند نموذج التنمية الجديد إلى القدرات المحليّة كركيزة أساسية مع الحرص على أن يحقّق التكامل بين القدرات المحليّة والدوليّة (التابعة للحلفاء) مستوى عاليًا من الأمان وأن تصبح قوات الأمن طليعيّة على الصّعيد العالمي لاسيّما من حيث قدرة الانتشار والقدرات الدقيقة وتعزيز الاستفادة من البلدان ذات الموارد الرئيسية وضمان حماية المصالح الخارجية وجعل التعاون حول الحزام والطريق أكثر أمانًا وتماسكًا والاستفادة من محرّكات جديدة للتعاون الاقتصادي الخارجي. نحن بحاجة إلى تحقيق اختراقات في بعض التقنيات الهامّة التي تعتمد حاليًا بشكل كبير على الإمداد الأجنبي. وبهدف الوصول إلى الروابط الضعيفة في سلسلتنا الصناعية وسلسلة التوريد، نحتاج إلى الاستفادة من نقاط القوة في النظام الجديد للدّعم الوطني لتكثيف البحث التكنولوجي وفي الوقت نفسه زيادة دعم المعلومات العلمية والتكنولوجية وتعزيز التقدّم الكبير في العلم والاعتماد على الذات تكنولوجيًا وتطوير مزايا جديدة في التنمية الصناعية. سنزيل نقاط الألم ونقوّي التموضع الاستراتيجي المسبّق مع التركيز على قضايا النقاط الساخنة مثل بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان والحدود الصينية الهندية. يجب أن نسرع في بناء نظام أمن وطني حديث ونعدّ خطط عمل في ظل الأزمات المختلفة. نحن بحاجة إلى تسريع بناء مشهد أمني جديد لضمان السيادة والأمن ومصالح التنمية في عالم تنافسي.

مجالات النفوذ في العقود القادمة:
أربعة سيناريوهات بديلة[1]

مركز ستيمسون، مجموعة باحثين، 25 أيار 2023

تمثّل هذه الدراسة خطوة مبكّرة في الاستفادة من التوقّعات بناء على مؤّشرات محدّدة لاستشراف التأثير الجيوسياسي- وهو مكوّن مركزي للنظام الدولي- عبر العقدين المقبلين. قمنا بمقارنة أربعة سيناريوهات بديلة لمسار الجغرافيا السياسية على المدى المتوسط إلى الطويل.

في الوقت الحالي، تقدّم توقّعاتنا قياسًا واسعًا للمجالات الحالية والمستقبلية المحتملة والضرر النسبي للولايات المتحدة وشركائها في المنافسات مع المنافسين الأقوياء الإقليميين والمنافسين الآخرين من أجل التأثير الجيوسياسي. كما أنها توفّر لنا القدرة على القياس الكمّي للطلبات الدولية المتداخلة في الماضي والحاضر والمستقبل. أخيرًا، تقدّم الدراسة فهمًا أكمل للعالم الذي يمكن أن نتوقّعه في عام 2045.

ملخّص تنفيذي

في 24شباط/فبراير 2022 شنّت قوات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين غزوًا واسع النطاق لأوكرانيا. ربّما كان الحلقة الأولى من سلسلة حملات لاستعادة حدود روسيا القديمة، والتي تمتدّ في ذهن بوتين غربًا من "لادوغا ونوفغورد وبسكوف إلى كييف وتشيرنيهيف". وبعد مضيّ أكثر من عام على الغزو فإن جهود بوتين تواجه الفشل.

---

* تعريب: مارلين موسى

[1] Meisel, Collin J. Petry, Caleb L. Moyer, Jonathan D. Burrows, Mathew J. "Spheres of Influence in the Coming Decades: Four Alternative Scenarios", May 2023.
https://www.stimson.org/about/stimson/mission-vision/

مع استثناء السيناريوهات الأكثر تطرّفًا، من غير المتوقّع أن تتحوّل الرياح الجيوسياسية في أعقاب الحرب في أوكرانيا بشكل كبير بالنسبة للاتجاهات السابقة، بخلاف تسريع تهميش روسيا لما تبقّى من ولاية بوتين.

ومع ذلك يبدو أنها أجبرت الغرب على فتح نافذة للاستفادة بشكل أكبر من عدوان بوتين السيئ التنفيذ. لعل الأهمّ من ذلك هو قدرة الرئيس الصيني شي جين بينغ على إحياء النموّ الاقتصادي لبلاده وتحسين صورتها في العالم وهي جهود كانت تعطّلت على الأقل على المدى القصير بسبب سوء إدارة التعامل مع الوباء في الداخل والأسلوب القتالي للدبلوماسية في الخارج.

ندرس بعض الآثار المترتّبة على إخفاقات بوتين والتطوّرات الجيوسياسية الموازية، بما في ذلك التنفيذ الصارم من قِبل الرئيس الصيني شي جين بينغ لسياسة صفر كوفيد ثم التخلّي السريع عنها بالإضافة إلى تطورات ذات مدى أطول بالنسبة لمستقبل النفوذ الجيوسياسي ومنافسة القوى العظمى حتى عام 2045.

نقوم بذلك من خلال التنبّؤ بناء على مؤشّر "قدرة التأثير الثنائي الرسمي" FBIC[2] - وهو مقياس سنوي مزدوج لقدرة الدولة على استخدام المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية المتداخلة كأسلحة. وقد صُمِّم مؤشر FBIC لالتقاط قدرة التأثير الرّسمية، كما هو الحال في علاقات المعاملات المصرّح بها من الدولة والمعترف بها علنًا إلى حدّ كبير مثل تجارة السلع ونقل الأسلحة والأهمّ من ذلك أنه مقياس للقدرة ولكنه ليس لرغبة أو قدرة واضعي السياسات على الاستفادة من تلك القدرة.

مع أخذ هذه الشروط بالحسبان، أثبت مؤشر FBIC أنه أداة قوية لتتبّع التأثير الجيوسياسي على المستوى الكلّي لا سيّما في سياق منافسة القوى العظمى.

لبناء التوقّعات تمت المزاوجة بين مؤشر FBIC وأداة "المستقبلات الدولية"(IFs). أداة "المستقبلات الدولية" تسمح بإجراء مقارنات طويلة المدى وبناء التنبّؤات بطريقة ديناميكية تأخذ السيناريوهات البديلة بعين الاعتبار. تتضمّن هذه السيناريوهات تقديم تصوّرات للعالم وفق أربع مسارات بديلة: ***تعاون-تنافس القوى العظمى، الركود، عودة النهوض الغربي، الدولة المنبوذة.***

[2] The Formal Bilateral Influence Capacity

- يمثّل ***تعاون- تنافس القوى العظمى*** استمرارًا للاتجاهات الحالية، حيث تطول الحرب في أوكرانيا ولكنّ شدّتها تتراجع بينما تظلّ معظم البلدان النامية - بما في ذلك العديد من الديمقراطيات - محايدة. وفي الوقت نفسه، يستمرّ صعود الصين، وإن كان أبطأ مما كان عليه في العقود الأخيرة، ويقترب من التكافؤ مع الولايات المتحدة كزعيم عالمي بحلول العام 2045. يحدث صعود الصين على الرغم من التحدّيات الديموغرافية الملحوظة، والتي توجد في جميع السيناريوهات المعروضة هنا، ولكن لا نتوقّع أن يكون لها آثار شديدة حتى منتصف القرن. وفي أماكن أخرى من هذا المستقبل، من المتوقّع أن تتحسّن التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم عبر مجموعة من المؤشرات حتى العام 2045، بما في ذلك زيادة متوسط سنوات التعليم، وزيادة متوسط العمر المتوقّع، وانخفاض معّدلات الفقر (على الرغم من أنّ من المرجّح أن يتزايد عدد الفقراء خلال هذه الفترة في بعض البلدان، مثل نيجيريا). بالإضافة إلى ذلك، تنتشر الديمقراطية من حيث عدد سكان العالم الذين يعيشون في ظلّها، ولكن هذا لا يرجع إلى زيادة الديمقراطية بقدر ما يرجع إلى النموّ السّكاني وخاصة في الهند.
- يفترض مسار ***الركود*** أن ينحرف معدّل النموّ العالمي نحو ركود طويل، وأن تتوقّف الحرب في أوكرانيا، وأن لا تحقّق الجهود التي تبذلها كل من الولايات المتحدة والصين للحفاظ على النفوذ الجيوسياسي لكل بلد أو توسيعه سوى قليل من المكاسب. وفق هذا المسار، يؤدّي انخفاض القدرة على الاستهلاك المحلّي في جميع الاقتصادات تقريبًا إلى انخفاض الطّلب على الواردات وانخفاض التّرابط الاقتصاد. على نطاق أوسع. يواجه صانعو السّياسات مقايضات متزايدة الصعوبة تتعلّق بالرعاية الصحية والتعليم والتي يمكن أن تؤثّر بشكل سلبي على رفاهية الشعوب في الحاضر والمستقبل. تشهد الولايات المتحدة زيادة نسبية في القدرة على التأثير مقابل منافسيها في هذا السيناريو، ولكن فقط لأن خسائرها تكون أقلّ، ولأن المؤسّسات الجيواقتصادية تفضّل إلى حدّ كبير المصالح الأميركية، والسعي الدؤوب للابتكار، توفّر كلّ هذه الأسباب للولايات المتحدة القدرة على التّغلب على الركود بشكل أفضل.
- يفترض مسار ***عودة النهوض الغربي*** أن الدول الغربية ستتجنّب الركود في عام 2023 وأن أوكرانيا ستستمرّ في تحقيق مكاسب في أراضيها الشرقية. وتؤدّي التطوّرات الأخرى طويلة الأجل - بما في ذلك انفتاح السياسات التجارية الأميركية وصياغة اتفاقيّات تجارية

متعدّدة الأطراف موسّعة- إلى قلب ميزان النفوذ الجيوسياسي لصالح الغرب مقارنة بالصين. وإذا تحقّق هذا السيناريو فإنّه سيمثّل إحياءً للنّظام الدولي الليبرالي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يعمل الغرب كمعقل لا لبس فيه للفرص ومركزٍ للشّبكات الاقتصادية والسياسية والأمنية للغالبية العظمى من العالم. سيكون لهذا عواقب مهمّة على القوّة النّاعمة للولايات المتحدة وأوروبا.

- في مسار ***الدولة المنبوذة*** تكون التوقّعات أكثر سوءاً. يُفترض في هذا السيناريو أنّه في أعقاب انتهاك روسيا لسبعة عقود من تحريم الاستخدام الأحادي للسلاح النووي، يحدث تعميق إضافي لـ "شراكة التنسيق الاستراتيجية الشاملة لعصر جديد" بين الصين وروسيا. يتميّز العقد القادم بالتقلب وعدم اليقين الجذري. ينخفض الاستثمار الدولي مع إحجام حاملي رؤوس الأموال عن المخاطرة. ترتفع أسعار الفائدة بشكل كبير مع فرض قيود محليّة على مستوى الدول لمنع تهريب رؤوس الأموال. تتدهور التجارة الروسية مع العالم باستثناء الصين. وفي الوقت نفسه، تتحوّل الحمائية التجارية في جميع أنحاء العالم إلى إجراءات مفرطة في محاولة لتقليل الاعتماد على الاقتصادات الأجنبية وتهدئة الدعوات القومية لتعزيز الإنتاج المحلّي في الاقتصادات المتقدمة.

ومن غير المرجّح أن تتحقق العناصر المختلفة لكل من هذه السيناريوهات بطريقة حصرية. وبطبيعة الحال، غالبًا ما يكون الواقع أكثر فوضى ممّا نتصوّره. ومع ذلك، من خلال دراسة بعض السيناريوهات التي تسير وفق مسارات مختلفة، يمكننا اكتساب فهم لمجموعة من المسارات المعقولة في المستقبل مع ضمان أن يكون تحليلنا قابلًا للتطبيق.

النتائج الرئيسية التي توصّلنا إليها عبر هذه السيناريوهات هي كما يلي:

- لقد فتح غزو بوتين وسوء إدارة شي للوباء نافذة ضيّقة من الفرص للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها للتّغلب على محاولات القوى الرجعية لإعادة تشكيل النظام الدولي. وعلى وجه التحديد، نتوقّع أنّه في السّنوات الخمس إلى العشر المقبلة ستكون الولايات المتحدة في وضع يعطيها الأفضلية النسبيّة لتعزيز نفوذها في البلدان التي تتصدّر فيها التنافس مع القوى الأخرى وخاصة الصين. وسيكون نجاح الولايات المتحدة مشروطًا بالتواصل الإضافي من خلال التجارة وزيادة دمج دول الجنوب في عملية صنع القرار العالمي.

- وفق جميع السيناريوهات، من المتوقّع أن تؤدّي المكاسب الغربيّة المتوقّعة إلى إبطاء صعود الصين، ولكن ليس وقفه نظرًا لإمكاناتها الاقتصادية الهائلة وخاصة قدرتها على الصعيد التجاري. بعبارة أخرى، فإن الفرصة متاحة لخسارة أرضية استراتيجية أقلّ لصالح الصين بالمعنى النّسبي مما كان يمكن أن يكون عليه الحال.
- يتفاوت موقع الشرق الأوسط بحسب مختلف السيناريوهات بين تعزيز مجال نفوذه الخاص وزيادة نفوذ الصين، مما يشير إلى أن عصر الهيمنة الأميركية على المنطقة قد انتهى. هذه الديناميكيات مدفوعة بوجود دبلوماسي صيني كبير في المنطقة، وطلب متزايد على نفط الشرق الأوسط، وتزايُد تكامل الشرق الأوسط واحتمال تعزيز تأثيره.
- على المدى الطويل، يبدو أيضًا أنه في جميع السيناريوهات حتى وسط ***عودة النهوض الغربي***، لن يتمكّن هذا الغرب من التّنافس مع الصّين على النفوذ في إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى إلا إذا طوّر الشّركاء الأميركيّون والأوروبيون استراتيجية مساعدات منسّقة وطوّروا اتّفاقيات تجاريّة كبيرة مع المنطقة.
- في الوقت نفسه، من المتوقّع أن يزداد الترابط وحاجة الدول الأوروبية إلى بعضها البعض بشكل ملحوظ. بعبارة أخرى، من المرجّح أن نرى أوروبا أكثر مساواة وتوحّدًا وهو ما قد يعني تحقيق ظهورها المنتظر منذ فترة طويلة كقوة جيوسياسية متماسكة.
- حتى عام 2045 على الأقلّ، من المتوقّع أن تحافظ روسيا على مجال نفوذها الفريد الذي يشمل بيلاروسيا والقوقاز (باستثناء جورجيا) وقسمًا كبيرًا من آسيا الوسطى. هذا على الرغم من التراجع الروسي المتسارع والتوسّع المتوقّع في مجال نفوذ الصين، والذي قد يشمل بحلول عام 2045 قسمًا كبيرًا من آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تتوقّف هذه النتائج على عدّة عوامل. على المدى الطويل، تفترض سيناريوهاتنا أن أنماط التنمية الواسعة والطويلة الأمد عبر المجالات الديموغرافية والاقتصادية وغيرها من القضايا ستشهد تغيّرًا مستمرًا إلى حدّ كبير.

على المدى القصير، تفترض توقّعاتنا أن الحكومات الغربية ستواصل محاولة تلبية حاجة أوكرانيا إلى الأسلحة والذخيرة والمساعدات طوال فترة الصراع ووسط جهود التعافي بعد الصراع، حتى لو كان هذا الدعم محدودًا بسبب الركود الاقتصادي، كما هو الحال في حالة الركود. وقد تملي التحوّلات السّياسية الدّاخلية في المستقبل خلاف ذلك.

مع وضع هذه النتائج والشروط في الاعتبار، يقدّم تحليلنا التوصيات التالية حول السياسات:

- في جميع السيناريوهات، على صانعي السياسة الأميركيين السعي إلى ربط مفهوم القدرة الرسمية على التأثير الثنائي ومكوّناته الأساسية بالمفهوم الأوسع للرّدع المتكامل- وهو مفهوم يجمع بين تكامل الجهود عبر المجالات والمناطق وطيف الصراع والحكومة الأميركية والحلفاء والشركاء.
- يجب أن يسعى صانعو السياسات إلى فهم أين يُتوقَّع أن تكافح الولايات المتحدة للتنافس من خلال قدرة التأثير الثنائية على المستوى الرسمي والنظر في تنمية مصادر بديلة للنفوذ، مثل القوة الناعمة. على سبيل المثال، من خلال القيادة بالقدوة في الداخل- بما في ذلك تعزيز المؤسّسات الديمقراطية، وسنّ السّياسات التي تسعى إلى الحدّ من عدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية- مما يؤدّي إلى تعزيز صورة الولايات المتحدة في الخارج.
- يجب على صُنّاع السياسات أيضًا السعي إلى الاستفادة من قدرة الولايات المتحدة على الابتكار، والتي توفّر ميزة حاسمة ضدّ المنافسين.

استراتيجية الأمن القومي لألمانيا[1]
القوّة، المرونة، الاستدامة، الأمن المتكامل لألمانيا
نحو تعزيز السلام العالمي في أوروبا موحّدة

الحكومة الفدرالية الألمانية[2]،
وثيقة رسمية، حزيران 2023

من أجل تحقيق هذه المهمّة المكرَّسة في القانون الأساسي، نريد أن نشكّل نظامًا دوليًا حرًّا يحترم ويؤيّد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والمساواة في السيادة بين الدول، وحظر التهديد باستعمال القوّة أو استخدامها، وحق جميع الشعوب في تقرير المصير، وحقوق الإنسان العالمية.

في استراتيجية الأمن القومي هذه، تصف الحكومة الاتحادية ما يعنيه هذا بالنسبة لنا الآن، وما هي الاستنتاجات التي نستخلصها من ذلك من أجل ضمان أمن بلدنا وشعبه في المستقبل. وتعتقد الحكومة الاتحادية اعتقادًا راسخًا أنّ هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال سياسة الأمن المتكامل. ونعني بذلك التفاعل التعاوني بين جميع الجهات الفاعلة والموارد والأدوات ذات الصِلة التي يمكنها، مجتمعة، أن تضمن بشكل شامل أمن بلدنا وتعزّزه ضد التهديدات الخارجية.

إنّ المبدأ التوجيهي الشامل لإجراءات الحكومة الاتحادية هو حماية بلدنا ونظامه الديمقراطي الحر وقِيَمنا. إن سياستنا الخارجية والأمنية ملتزمة بنظام دولي حرّ يستند إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحن والبلد المجاور لنا، فرنسا، نتمتّع بصداقة وثيقة، تغلّبنا فيها على التصوّرات التاريخية للعداوة والتي ندين لها بخطوات رئيسية في التكامل الأوروبي، وهي عملية نعتبر أن لا

---

[1] تعريب: مريم مزرعاني

[2] German Federal Foreign Office, "Integrated Security for Germany: National Security Strategy", June 2023.
https://www.nationalesicherheitsstrategie.de/National-Security-Strategy-Executive-Summary-EN.pdf

غنى عنها. وفي الوقت نفسه، فإنّنا نتجذّر بقوة في التحالف عبر الأطلسي، الذي يعبّر عن روابطنا الوثيقة وشراكتنا مع الولايات المتحدة.

ما الذي يشكّلنا؟

العنوان الأول: ألمانيا في العالم

إن ألمانيا، بوصفها أكبر بلد من حيث عدد السكان وأكبر اقتصاد في قلب أوروبا، تتحمّل مسؤولية خاصة تجاه السلام والأمن والازدهار والاستقرار، وكذلك تجاه الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية. كما أنّنا نتحمّل هذه المسؤولية في إدراك تاريخنا. لهذا السبب نحن ممتنّون للمصالحة مع جيراننا الأوروبيين، ولهذا سنواصل تحمُّل المسؤولية في حقّ "إسرائيل" بالوجود.

ما هو موقفنا؟

ألمانيا وأوروبا في بيئة أمنية متغيّرة

تمرّ البيئة الأمنية في ألمانيا بتغييرات عميقة ونحن نعيش في حقبة فاصلة (أي نقطة تحوّل).

إنّ حرب روسيا العدوانية على أوكرانيا تشكّل انتهاكًا للقانون الدولي وللنظام الأمني الأوروبي. إنّ روسيا اليوم تشكّل تهديدًا كبيرًا للسلام والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية. نحن نعيش في عصر يتزايد فيه تعدّد الأقطاب. وتحاول بعض البلدان إعادة تشكيل النظام الدولي الحالي، مدفوعة بتصوّرها للتنافس الممنهَج.

وفي هذا السياق الدولي، تُعدّ الصين شريكًا ومنافسًا وندًّا مُمَنهجًا. نرى أنّ عناصر التنافس والمنافسة قد زادت في السنوات الأخيرة، ولكن في الوقت نفسه تظلّ الصين شريكًا لا يمكن بدونه حلّ العديد من التحدّيات العالمية الأكثر إلحاحًا. إنّ الحروب والأزمات والصراعات في الجوار الأوروبي لها تأثير سلبي على أمن ألمانيا وأوروبا، إذ أصبحت الدول الهشّة مهدًا وملاذًا آمنًا للإرهاب، بينما تمتد النزاعات الداخلية إلى دول أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه مجتمعنا واقتصادنا تهديدات معقّدة: الإرهاب والتطرّف والجريمة المنظَّمة والتدفّقات المالية غير القانونية الآخذة في الازدياد، وكذلك الهجمات الإلكترونية، التي تسبِّب أضرارًا كبيرة وتشكِّل مخاطر على الأمن والاستقرار. يتمّ استهداف بنيتنا التحتية الحيوية بشكل متزايد من خلال التهديدات والاضطرابات الكبيرة. إنّ الإمداد الآمن بمصادر الطاقة والموادّ الخامّ معرَّض للخطر. وللعلاقات الاقتصادية والمالية الدولية أيضًا بُعدٌ أمني. إذ يمكن أن تتطوّر التبعيات أحادية الجانب في هذه المجالات إلى مخاطر أمنية.

كما أنّ أزمة المناخ تهدّد سُبل عيشنا وأُسس اقتصاداتنا، إذ نجد بالفعل تداعيات أمنية لها اليوم. لم يعد بإمكاننا منع آثار هذه الأزمة تمامًا، بل نسعى لمجرّد كبحها. ويشكّل الفقر والجوع والأمراض وتدمير الموائل الطبيعية تهديدًا لملايين الناس في جميع أنحاء العالم.

ما نقوم به

الأمن المتكامل

إنّ ألمانيا ديمقراطية قوية ذات اقتصاد قوي وشركاء أقوياء في أوروبا وحول العالم. ولذلك فإنّنا نتصدّى لتحدّيات عصرنا بثقة وتفاؤل. في عالم متغيِّر، نضاعف جهودنا للحفاظ على بلدنا آمنًا وحرًا. ومن خلال سياسة الأمن المتكامل سوف نتأكّد من أن تكون ألمانيا دفاعية (قوية) ومرنة، وأن تعمل بشكل مستدام.

(الدفاع) (القوّة)

الدفاع عن السلام والحرّية

إنّ المهمّة الأساسية للسياسة الأمنية الألمانية هي ضمان استمرار العيش في بلدنا في سلام وحرّية وأمن. إنّ أمن ألمانيا لا ينفصل عن أمن شركائنا وحلفائنا الأوروبيين. والتزامنا تجاه الناتو والاتحاد الأوروبي لا يتزعزع. ونحن نقف بحزم إلى جانب التعهُّد الدفاعي المتبادل بموجب المادة 5 من ميثاق حلف شمال الأطلسي. نحن نعزّز الجيش الألماني باعتباره حجر الزاوية للدفاع في أوروبا. إنّ الدفاع الوطني والجماعي هو المهمّة الأساسية للجيش، وتشمل هذه المهمّة مساهمتنا في قدرات الناتو على الردع. سنخصّص 2٪ من ناتجنا المحلّي الإجمالي، كمتوسط على مدى فترة متعدّدة السنوات، للوصول إلى أهداف قدرة الناتو، في البداية جزئيًا من خلال الصندوق الخاص الذي تمّ إنشاؤه حديثًا للجيش. في الوقت نفسه، سنعزّز الاستثمارات في حماية البنية التحتية الحيوية، والقدرات الإلكترونية، والدبلوماسية الفعّالة، والحماية المدنية، وتحقيق الاستقرار لشركائنا، والمساعدة الإنسانية المكرَّسة والتعاون الإنمائي.

ونحن نهدف إلى تعزيز التأهّب وحماية المدنيين من خلال نهج شامل يشمل المجتمع بأسره، مع تولّي الحكومة الاتحادية والأقاليم والبلديات وقطاع الأعمال والجمهور المسؤولية معًا. ونعمل على تحسين دعم الحكومة الاتحادية للولايات في مجال الوقاية من الكوارث والإغاثة منها وجعل بنيتنا التحتية الحيوية وأكثر مرونة.

ويظلّ هدفنا الإبقاء على أوروبا متّحدة في سلام وحرّية. نريد أن نضمن أنّ الاتحاد الأوروبي قادر على العمل جيوسياسيًا، ودعم أمنه وسيادته للأجيال القادمة. تدعم الحكومة الاتحادية المزيد من

التكامل والتماسك والتوسيع في الاتحاد الأوروبي ليشمل دول غرب البلقان وأوكرانيا وجمهوريتي مولدوفا وجورجيا على المدى الطويل. ومن أجل إعداد الاتحاد الأوروبي لهذا التوسيع وضمان قدرته المستمرة على العمل، فإن الإصلاحات داخل الاتحاد الأوروبي ضرورية. ويرتبط أمننا بأمن واستقرار المناطق الأخرى في العالم. تلعب السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي دورًا رئيسيًا في إدارة الأزمات لدينا. ويعني الأمن المتكامل الانضمام إلى القدرات المدنية والعسكرية والشرطية في منع الأزمات وإدارة النزاعات وبناء السلام وإدراج هذه القدرات في أعمالنا على الصعيدين الدولي والمتعدّد الأطراف.

وفي هذا السياق، ستراعي الحكومة الاتحادية بصفة خاصة مصالح المرأة والفئات المحرومة، تماشيًا مع السياسة النسائية الخارجية والإنمائية. ستزيد الحكومة الاتحادية من مشاركتها في مكافحة الفقر والجوع وعدم المساواة الاجتماعية وأزمة المناخ. عندما تقوّض الحكومات الأمن وسيادة القانون، سنركّز تعاوننا إلى حدٍّ أكبر على الجهات الفاعلة من غير الدول والمستوى المحلّي والنهج المتعدّد الأطراف. في الوقت نفسه، سنعزّز الحكومات الشريكة الملتزمة مثلنا بدعم النظام الدولي القائم على القانون الدولي. وستقوم الحكومة الاتحادية بمواءمة سياستها الإنمائية إلى حدّ أكبر مع أهدافها الاستراتيجية.

وسنزيد جهودنا لدعم الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار على أساس معاهدة عدم الانتشار، ويظل هدفنا عالمًا آمنًا خاليًا من الأسلحة النووية. وفيما يتعلّق بمراقبة صادرات الأسلحة، ستواصل الحكومة الاتحادية التقيّد بسياستها الأساسية التقييدية. وعند البتّ في تصدير الأسلحة، ستأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في البلد المستورِد. وفي الوقت نفسه، تأخذ الحكومة الاتحادية في الاعتبار التحالف والمصالح الأمنية، والحالة الجغرافية الاستراتيجية، واحتياجات التعاون الأوروبي المعزَّز في مجال الأسلحة.

المرونة

حماية قِيَمِنا من خلال القوّة الداخلية

إنّ مجتمعنا المفتوح يسمح لجميع الناس في ألمانيا بأن يعيشوا حياتهم بحرّية. لذلك ندافع عن نظامنا الديمقراطي الحرّ ضدّ التدخّل الأجنبي غير المشروع والتضليل وجميع أشكال التطرّف. ونحن ملتزمون بالتمسُّك بنظام دولي حرّ يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي. وندعم بشكل نشطٍ تعدُّدية الأطراف وتعزيز الأمم المتحدة.

ونواجه محاولات تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بتعزيز النموذج الإيجابي لمثل هذا النظام القائم على القواعد. نحن نعلم أنّنا نتشارك وجهات النظر هنا مع الشركاء الذين يشاركوننا قيمنا واهتماماتنا. وفي الوقت نفسه، نسعى إلى العمل بشكل أوثق مع البلدان التي قد لا تتبنّى كلّ قيمنا، ولكنّها، مثلنا، ملتزمة بهذا النوع من النظام الدولي.

كما ننفّذ سياسة نشطة لحقوق الإنسان، ونعزّز القضاء على هياكل السلطة التمييزية، ونسعى إلى تعزيز المشاركة والتنوّع. وحيثما تكون حقوق الإنسان محميّة، تقلّ احتمالات حدوث الأزمات والحروب.

يقوم اقتصادنا الوطني على الوصول القائم على القواعد إلى الأسواق والموادّ الخام والتكنولوجيات ورأس المال المالي والبشري. سنقلّل من التبعيات الحالية أُحادِيّة الجانب في إمدادات الموادّ الخام والطاقة، وكذلك في غيرها من المجالات ذات الصِلة من الناحية الاستراتيجية، من خلال تنويع علاقات التوريد واتخاذ خطوات هادفة لحماية الإمدادات، مثل الموادّ الخام الحيوية؛ كما سنتمسّك بالانفتاح الاقتصادي والابتكار في بلدنا.

تعتمد مرونة ألمانيا وقدرتها التنافسية على مستوى عالٍ من الابتكار وعلى السيادة التكنولوجية والرقمية. ولذلك، ستقدّم الحكومة الاتحادية دعمًا محدَّد الهدف للعلوم والبحوث، فضلًا عن الابتكار في قطاع الأعمال، وستتّخذ تدابير للحماية من التدخّل غير المشروع وتدفّقات المعرفة. يجب على الدولة وقطاعات الأعمال والبحوث والمجتمع ككل تعزيز الأمن السيبراني معًا. لن تقبل الحكومة الاتحادية السلوك المخالف للقواعد أو العدواني من جانب الجهات الفاعلة في مجال الإنترنت؛ وستعمل على تحديث بنيانها للأمن السيبراني وتعزيز قدراتها على الدفاع في وجه الهجمات الإلكترونية.

إنّ استخدام الفضاء الخارجي بحرّية ودون عوائق أمر حيوي لأمننا. وستقوم الحكومة الاتحادية بتوسيع قدراتها الفضائية والعمل على زيادة تطوير النظام الدولي في الفضاء.

الاستدامة

حماية مواردنا الطبيعية

يُعدُّ كبح أزمة المناخ والتعامل مع عواقبها إحدى المهامّ الأساسية والأكثر إلحاحًا في هذا القرن. ويجب خفض الانبعاثات العالمية بشكل كبير. في الوقت نفسه، يوفّر التحوّل العالمي والمستدام والأخضر والعادل اجتماعيًا فرصًا كبيرة، لأنّه لا يعني الطاقة النظيفة فحسب، بل يعني أيضًا عددًا

أقلّ من التبعيات. نحن بحاجة إلى استراتيجيات التكيّف مع أزمة المناخ لحماية الناس والمساحات الطبيعية، وبحاجة إلى دينامية كبيرة بنفس القدر للتغلّب على أزمة التنوّع البيولوجي والنظام الإيكولوجي. ويجب على جميع الدول المشاركة في مواجهة هذه الأزمات العالمية. فالجوع وسوء التغذية يضعفان صِحّة الناس ويهدّدان الأسس الاقتصادية لمجتمعات بأكملها، ويؤدّيان إلى نكسات في العمل الإنمائي. تريد الحكومة الاتحادية تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال التحوّل إلى النُظم الزراعية والغذائية المستدامة. وبذلك، سنركّز بشكل خاص على المحرومين والضعفاء. بالإضافة إلى ذلك، ندعو بقوة أكبر إلى التجارة العادلة وإزالة القيود التجارية وفقًا لمعايير حقوق الإنسان.

إنّ الوقاية العالمية من الأوبئة والاستجابة السريعة لها أمران أساسيّان لضمان الأمن البشري. ولذلك تكثّف الحكومة الاتحادية مساعيها الدولية في هذا الميدان. في هذا السياق، تتبع نهجًا واحدًا للصحّة يركّز على الروابط بين صحّة الإنسان والحيوان والبيئة. في الوقت نفسه، سنعزّز مرونتنا الوطنية من خلال ضمان قدرتنا طويلة المدى على توفير الرعاية الطبية والحفاظ على سلاسل التوريد الخاصة بنا، وتدريب الخبراء المتخصّصين، وتحسين الاكتشاف المبكر لمخاطر الوباء والاستثمار في البحث والتطوير مع الأهمّية الأمنية.

بناء الأمن المتكامل معًا

إنّ الأمن مسألة تهمّ الجميع في بلدنا؛ ويتقاسم الجميع المسؤولية عنها ويمكنهم المساهمة فيها. لهذا السبب تريد الحكومة الاتحادية استخدام استراتيجية الأمن القومي هذه لتعزيز عملية تفاعل مستمرّة بين جميع مستويات الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع، وبالتالي زيادة تطوير الثقافة الاستراتيجية في ألمانيا.

لهذا فإنّ هدفنا من اتّباع سياسة الأمن المتكامل هذه هو العمل مع حلفائنا وجيراننا وشركائنا لتعزيز الأمن في أوروبا وحول العالم. إذ نريد تشكيل مستقبلنا معًا - مع إدراكنا للمخاطر، ولكن بثقة وبكل إيمان بنقاط قوّتنا.

العنوان الثاني: ألمانيا في أوروبا والعالم

"نحو تعزيز السلام العالمي في أوروبا المتحدة"

- إن الهدف الأساسي من السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا هو ضمان مستقبل مستدام للأمن والحرّية.

- ويعامل الأمن على أنه مفهوم شامل ويتطلّب مشاركة الجميع لتحقيقه.
- تمّ تصوّر استراتيجية الأمن القومي الأولى لجمهورية ألمانيا الاتحادية كأساس ومبدأ توجيهي لهذا السعي. وهي تتصدّى في المقام الأول للتهديدات الخارجية، وإن كان ذلك في ظل الوعي بأن الفصل بين الأمن الخارجي والأمن الداخلي أكثر صعوبة من أي وقت مضى.
- يجب أن يكون المجتمع والاقتصاد مرنين لضمان قدرتهما على التطوّر وممارسة نفوذهما على النحو الواجب: يجب أن يكونا قويين وقابلَين للتكيّف وثابتين في جوهرهما. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكونوا مستدامين، من أجل حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها حياتنا.

- **الهويّة الأمنية:** تتحمّل ألمانيا مسؤولية خاصة، داخل أوروبا وعلى الصعيد الدولي، عن السلام والأمن والازدهار والاستقرار. فهي تتصرّف وفقًا للذنب الذي تتحمّله لإطلاق العنان للحرب العالمية الثانية ولارتكاب المحرقة، ولا تزال المصالحة مع الجيران الأوروبيين والمسؤولية عن حق "إسرائيل" في الوجود من الالتزامات الدائمة بالنسبة لهم. بعد تلقّي الحكومة الاتحادية المساعدة من جميع دول العالم في سنوات نشأتها، حان الوقت لردّ الجميل. إنّ تعميق الاتحاد الأوروبي وتوطيد وتوسيع الهياكل الأوروبية - الأطلسية هما حجر الزاوية في السياسة الخارجية والأمنية الألمانية. وألمانيا مدينة بأمنها، وكذلك بالسلام في قلب أوروبا، للولايات المتحدة الأميركية وجيرانها الأوروبيين.
- **القِيَم والاهتمامات:** إن القِيَم هي الأساس الذي بُني عليه المجتمع وبالتالي فإن السياسة الخارجية والأمنية الألمانية تقوم على القيم وتحرّكها المصالح. إنّ المصالح الأساسية التي تتعلّق بالموقع الجغرافي هي: حماية الشعب وسيادته، حماية النظام الديمقراطي، تعزيز العلاقة مع فرنسا، توطيد التحالف عبر الأطلسي ومع الولايات المتحدة، تعزيز الاقتصاد الاجتماعي، تعزيز السلام والاستقرار، وحماية الموارد المستدامة، والحفاظ على نظام اقتصادي ومالي دولي مفتوح وقائم على القواعد مع طُرق للتجارة الحرّة وإمدادات آمنة ومستدامة من الموادّ الخام والطاقة.

- **البيئة الأمنية:**

- أصبحت البيئة الدولية والأمنية أكثر تعدّدًا للأقطاب وأقلّ استقرارًا، ويتمّ تحديدها بشكل متزايد من خلال التهديد الوجودي الذي تشكّله أزمة المناخ.
- تشكّل روسيا اليوم أكبر تهديد للسلام والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية، فالحرب العدوانية على أوكرانيا تهدف إلى أعمال سياسية إمبريالية في مجالات النفوذ. لكن ألمانيا والناتو لا يسعيان إلى المواجهة مع روسيا، وهما قادران على الدفاع عن نفسيهما.
- تحاول روسيا زعزعة استقرار المجتمعات الديمقراطية في أوروبا، وإضعاف الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وتسعى إلى تحقيق مصالحها على الساحة الدولية بسياسة تسعى إلى تقويض القانون الدولي وحقوق الإنسان. وتشكّل سياسات الطاقة والموادّ الخام جزءًا من هذه الاستراتيجية.
- قد تشعر بعض الدول بالتهديد من الحرّيات المحمية من خلال ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فتنخرط بشكل متزايد في هجمات تستهدف حرّية الدول الأخرى، وتحاول التدخّل في العمليات السياسية والنقاش العامّ والانتخابات في تلك الدول. يجب على ألمانيا أن تتصدّى بفعالية لهذه الأشكال المختلفة العديدة من التهديد المختلط من خلال زيادة التعاون الدولي.
- تُعدّ الصين شريكًا ومنافسًا قويًا، وتسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، وتعرّض الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي لضغوط متزايدة وتتجاهل حقوق الإنسان. تستخدم الصين عن عمد نفوذها الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية. في الوقت نفسه، تظلّ الصين شريكًا لا يمكن بدونه حلّ العديد من التحدّيات والأزمات العالمية.
- إنّ الصراعات في الجوار وحتى في الشرق الأوسط وإفريقيا لها تأثيرات عديدة على أمن ألمانيا وأوروبا. وقد تستغلّ الجهات العنيفة غير الحكومية هذه المناطق لتصبح ملاذها الآمن. وفي الوقت نفسه، تستخدم الجهات الفاعلة الخارجية بشكل متزايد أيّ عدم استقرار وهشاشة متزايدين لتعزيز قوّتها وتوسيع مجالات نفوذها.

- إنّ المجتمع الحر بات هدفًا للجماعات المتطرّفة. إذ ظهرت أشكال جديدة من التطرّف تهدّد بتقسيم مجتمعنا والتحوّل إلى العنف. وهي تهدف إلى تقويض ونزع الشرعية عن عمليات صنع القرار الديمقراطي ومؤسّسات الدولة. غالبًا ما يلجأون إلى نظريات المؤامرة، وبعضها معادٍ للساميّة. كما أنّ هذه الأشكال المعادية للديمقراطية من التطرّف تعرِّض الأمن للخطر.
- بالرغم من محاولة الحدّ من انتشار السلاح فإنّ مواصلة سعي روسيا وكوريا الشمالية وإيران للحصول على الأسلحة تهدّد أمن أوروبا، كما لا يمكن تجاهل المخاطر البيولوجية والكيميائية والإشعاعية والنووية التي تهدّد المنطقة.
- إنّ العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية تعتمد بشكل متزايد على اعتبارات القوّة والتأثير. إن العديد من اتفاقات التجارة الآن أكثر عدالة مما كانت عليه في الماضي. مع ذلك، تقوم بعض الدول بتعريض مبادئ التعاون الاقتصادي الحرّ للخطر وتستخدم نفوذها الاقتصادي لتعزيز أجندتها الخارجية والأمنية.
- التهديدات الأمنية لا تقتصر على الهجمات المباشرة بل تمتد إلى الهجمات السيبرانية التي تهدّد البنى التحتية ذات الأبعاد الأمنية في ألمانيا.
- إنّ الجريمة المنظّمة تهدّد أمن العالم بما في ذلك ألمانيا، ويلجأ مرتكبوها إلى استخدام التكنولوجيا المتقدّمة لتنفيذ مخططاتهم.
- في كثير من مناطق العالم بما فيها ألمانيا، تساهم أزمة المناخ في تصاعد الصراعات وتساهم في الجوع وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى. وتزيد أزمة المناخ أيضًا من التفاوتات القائمة بالفعل ولها تداعيات أمنية اليوم. لا يمكن القضاء على هذه الأزمة لكن يمكن تقييدها من خلال التحوّل المستدام والأخضر والعادل.
- يمكن أن يتعرّض للخطر أمن الدولة والتماسك الاجتماعي في الدول المضيفة للجوء. بالمقابل، تُثري الهجرة المنظَّمة ألمانيا، وذلك بسبب الاتجاهات الديموغرافية.

***العنوان الثالث: الأمن المتكامل لألمانيا**

القوّة – المرونة – الاستدامة

- إن السياسة الأمنية هي أكثر من مجرّد مجموعة من الوسائل الدبلوماسية والعسكرية؛ فهي يجب أن تدمج السلوك عبر جميع مجالات السياسة. وبالتالي، ستتبع الحكومة الاتحادية سياسة الأمن المتكامل.
- ستسعى هذه السياسة إلى أن تركّز على الفرد وحرّيته وتمثيل النساء والفئات المهمَّشة.
- ستُضَمّن المشاريع الموضَحة في هذه الاستراتيجية الأمنية في الميزانيات الوزارية المعنية ضمن الميزانية الفدرالية عن طريق تحديد الأولويّات، في حال لم تُخَصَّص أموال لها بالفعل.
- عند الدفاع عن القيم والمصالح، ستواجه الحكومة الاتحادية الكثير من التضاربات التي تتطلَّب تفكيرًا سياسيًا واتخاذ قرارات. وستتعامل معها بصراحة وتناقشها بطريقة شفّافة.
- يجب أن يكون الأمن المتكامل فعّالًا، سواءً داخل ألمانيا أو خارجها. لأنّ الأمن الداخلي والأمن الخارجي مترابطان، ولهذا السبب، فإنّ تعزيز مرونة الدولة والاقتصاد والمجتمع، وحماية الموارد الطبيعية، ذو أهمّية مركزية.

القوّة: الدفاع عن السلام والحرية

الدفاع الوطني والجماعي: حماية أنفسنا وحلفائنا:

- أمن ألمانيا لا يمكن أن ينفصل عن أمن حلفائها وشركائها الأوروبيين. الدفاع الجماعي والدفاع الوطني هما واحد والشيء نفسه.
- إنّ قوّة الردع وقدرة الدفاع في التحالف الأطلسي هي الأساس الضروري للأمن الألماني والأوروبي والأطلسي. وحلف الناتو هو الضامن الأساسي للحماية من التهديدات العسكرية، فأوروبا وأميركا الشمالية سياسيًا هما معًا.
- تلعب المشاريع المشتركة للأسلحة وقابلية تصديرها وفقًا لمعايير "قانون مراقبة تصدير الأسلحة" في المستقبل دورًا في تعزيز قدرة أوروبا على التصرّف، وبالتالي تعزيز الركيزة الأوروبية في حلف الناتو.

- إنّ الهدف الأول للدفاع الفعّال هو ردع العدوان المسلَّح، كما يشمل العدوان النووي والسيبراني والفضائي. وتسعى ألمانيا إلى الحفاظ على قدرة الناتو في الردع أمام أيّ عدوان نووي وستحاول منع وقوعه. ولهذا الهدف يتمّ تعزيز الجيش الألماني، كركيزة للدفاع التقليدي في أوروبا وسيستمرّ في تواجده على أراضي الحلفاء.
- تسعى الحكومة الاتحادية لتعزيز قدرات الدفاع والقدرة على التحرّك في أوروبا بشكل مكمِّل لحلف شمال الأطلسي. ولهذا الغرض، ستقوم الحكومة الاتحادية بتحديث ورقتها الاستراتيجية حول صناعة الأمن والدفاع.
- تسعى الحكومة الاتحادية لتوسيع قدراتها في مجال الفضاء السيبراني، بالإضافة إلى قدراتها في مراقبة الوضع الفضائي، حتى يتسنّى لهذه القدرات أن تلعب دورًا كبيرًا في الردع الجماعي والدفاع في حلف شمال الأطلسي.
- ستعمل الحكومة الاتحادية على تعزيز تطوير واستخدام قدرات متقدِّمة جدًا، مثل الأسلحة الدقيقة اللازمة للضربات المحدَّدة.
- **الاستعداد المدني، حماية المدنيين، الوقاية من الكوارث وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ:**

- يُعَدّ الاستعداد المدني جزءًا مهمًّا من الدفاع الشامل، لتعزيز قدرة التحمّل في حال نشوب صراع. ستضمن الحكومة الاتحادية أن تحافظ على وظائف الدولة والحكومة، وتحمي السكّان وتزوّدهم بالسلع والخدمات الأساسية، وتقدِّم الدعم المدني واللوجستي للقوات المسلحة.
- إنّ نجاح هذا الأمر يعتمد على المتطوّعين الملتزمين بمهامّهم في حالات الطوارئ.
- نظرًا لتعقيد التهديدات المتزايدة واسعة النطاق، تُعتبَر حماية المدن ذات أهمية أساسية للأمن البشري ومرونة المجتمع. ستقوّي الحكومة الاتحادية الحماية المدنية في جميع المجالات من خلال التعاون الفدرالي المشترك. عندما يكون التهديد خطيرًا للغاية أو يشمل أكثر من ولاية واحدة، ستضمن التعاون الفعّال بين المستوى الفيدرالي والولايات وتوفير دعم أفضل للولايات والمناطق المتأثّرة، بما في ذلك استجابة للتهديدات الحرجة.
- إنّ حماية البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الشركات ذات الأهمّية القصوى، تُعَدّ أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على الأمن والحرّية.

- ولحماية الأفراد، سيتمّ توسيع الحوار المنظَّم لتعزيز الصمود بين المستوى الفدرالي والولايات (المناطق) والبلديات، وستشمل أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني فيه.
- سوف تعيد الحكومة الاتحادية صياغة المبادئ التوجيهية الإطارية للدفاع الشامل، جزئيًا لتنفيذ متطلّبات القاعدة الأساسية للناتو بشأن الصمود الوطني.
- ستضمن الحكومة الاتحادية بشكل خاص وجود مخزونات فعّالة ومفتوحة المراكز للمنتجات الدوائية والأجهزة الطبية، وأن يقوم الكادر الطبي بإجراء تمارين طارئة منتظَمة حول الأزمات الصحّية من خلال إعداد قانون بشأن الأمن الصحي.
- سيتمّ إعداد خطة طوارئ للتعامل مع التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.
- على المستوى الأوروبي، ستسعى الحكومة الاتحادية إلى تطوير آليّة حماية المدن واحتياطي الطوارئ الأوروبي (rescEU) على مستوى الاتحاد الأوروبي.
- **تعزيز مشروع السلام الأوروبي:**
- إنّ الحكومة الاتحادية تدعم هدف توحيد الاتحاد الأوروبي وتعزيز قدرته على العمل على المستوى العالمي، وتستخدم تأثيرها لتشكيل نظام دولي قائم على القواعد.
- من أجل أن تتمكّن ألمانيا من توفير استجابات أوروبية مشتركة للوضع الأمني المتغيّر بشكل كبير، فإنّها بحاجة إلى تطوير الاتحاد الأوروبي بطريقة تمكّنه من الحفاظ على أمنه واستقلاليته بفعالية للأجيال القادمة في مواجهة التحدّيات الخارجية.
- ولهذا السبب هناك رغبة بتطوير "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" مع شركائنا الأوروبيين، وتنفيذ "مشاريع البوصلة الاستراتيجية" بقوة.
- هناك جهود تُبذَل لتوسيع الاتحاد الأوروبي عبر ضم الدول التي تلتزم بقيم الاتحاد الأوروبي. (مثال: دول البلقان الغربية، بالإضافة إلى أوكرانيا ومولدوفا، وفي مرحلة لاحقة، جورجيا)
- تتعهّد الحكومة الاتحادية بتعزيز قاعدة الصناعات الأوروبية للأمن والدفاع. يشمل ذلك حماية التقنيات الرئيسية على المستوى الوطني والأوروبي. وتسعى إلى توحيد متطلّبات القدرات العسكرية مع شركائها وحلفائها.

- تدعم الحكومة الاتحادية استخدام العقوبات في الاتحاد الأوروبي بشكل مستهدَف ومرِن، وتضمن تنفيذ العقوبات بفعالية على المستوى الوطني. وبالنسبة للتعاون الدولي، ولا سيّما بين دول مجموعة السبع، فإنّه يزيد من فعالية وكفاءة إجراءات العقوبات، وبالتالي يسهم في ضمان التقيّد بالمعايير الدولية.
- يلعب الاتحاد الأوروبي فيما يتعلّق بمكافحة التهديدات الإرهابية الخارجية والتطرّف دورًا حاسمًا لأمن ألمانيا.
- إنّ نظام اللجوء الأوروبي المشترك يلعب دورًا هامًا في التعامل مع الهجرة غير النظامية والاضطرارية.
- إنّ العلاقة مع فرنسا ذات أهمّية بالغة.
- يمكن تحقيق الأمن البشري في أوروبا من خلال ضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية ولا يتمّ ذلك إلا من خلال مراقبة تنفيذ المعاهدات.
- تلقى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومؤسّساتها، كمؤسّسات تحافظ على الديمقراطية وحقوق الإنسان، الدعم من الحكومة الاتحادية.
- تدعم الحكومة الاتحادية بنشاط التحوّل التدريجي نحو استخدام التصويت بالأغلبية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. كما ترغب في الاستفادة من التعاون المتزايد بين الدول الأعضاء الفردية بموجب المادة 44 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، إذا كان ذلك يسهّل العمل الأوروبي.
- **التعامل مع الأزمات الدولية: تحمُّل المسؤولية، واتخاذ إجراءات وقائية:**
- إنّ أمن أوروبا وألمانيا مرتبط بأمن واستقرار المناطق الأخرى في العالم، وبالتالي، إنّ من مصلحة ألمانيا وأوروبا مواصلة تقديم مساهمات كبيرة في إدارة الأزمات الدولية.
- في جميع مراحل الصراع، تطمح الحكومة الاتحادية إلى تعزيز العمليات السياسية المؤدّية إلى الحلّ، وإلى خلق حوافز للتقارب والمصالحة بمساعدة أدواتها. إنّ التركيز الرئيسي هنا على الوقاية، التي تسعى لتحقيقها من خلال التصدّي للأسباب الهيكلية للنزاعات، وتعزيز جهات بناء السلام. تتحمّل الحكومة الاتحادية مسؤولية التعامل مع الأزمات الدولية تحت راية التحالفات والمنظّمات الدولية.

- ستستمرّ القوّات المسلّحة الألمانية في أداء دور رئيسي في إدارة الأزمات الدولية في المستقبل. ويتمّ تنفيذ المهامّ العسكرية للجيش في الخارج وفقًا للقانون الدولي والقانون الأساسي والمتطلّبات القانونية المعنيّة.
- تدعم الحكومة الاتحادية الأمم المتحدة في تحقيق السلام بشكل كامل، وستستمر بالمشاركة في بعثات السلام التابعة لها.
- ستعزّز الحكومة الاتحادية مشاركتها في نهج متكامل يجمع بين الوقاية من الأزمات الدولية والاستقرار وبناء السلام والمساعدة الإنسانية والتعاون التنموي. ستأخذ هذه التدابير في الاعتبار احتياجات المناخ، وتضع التركيز على حماية الفرد. ووفقًا لسياستها الخارجية والتنموية النسوية، ستأخذ مصالح النساء والفئات المهمَّشة بشكل خاص في الاعتبار عند وضع تدابير شاملة للمشاركة في السلام.
- تؤيّد الحكومة الاتحادية استخدام أكبر للنهج القائم على العلم في الكشف المبكّر عن الأزمات، والتوقّعات الاستراتيجية، والوقاية من الأزمات، وتحقيق الاستقرار، وجهود حفظ السلام.
- كما تدعم الحكومة الفيدرالية التحوّل إلى نُظم الغذاء المستدام، للحدّ من الجوع.
- **السياسة الإنمائية بوصفها سياسة أمنية مستدامة:**
- هناك سعي نحو تعزيز البرامج التي تقوّي المجتمع المدني، حيث يُعتبَر المجتمع المدني عنصرًا رئيسيًا في تحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية. وتُعتبَر سياسة التنمية النسوية كحقوق المرأة والفئات الضعيفة والمحرومة ذات أهمّية خاصة. بالتالي، تعزّز سياسة التنمية قدرة الفرد المجتمعية وتبني الثقة، في المقام الأول بين الأشخاص، ولكن أيضًا داخل المجتمعات وبين الدول.
- من خلال تعزيز التنمية البشرية والأمن، تلعب سياسة التنمية دورًا حاسمًا في سياسة الأمن المتكاملة. إذ تقوم الحكومة الاتحادية بإنشاء شبكات وتحالفات جديدة من خلال مشاركتها في سياسة التنمية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- ستعمل الحكومة الاتحادية مع شركائها على تعزيز استخدام مصادر بديلة ومستدامة للمواد الخام لضمان تنفيذ الحماية الواجبة لحقوق الإنسان، والالتزام بمعايير الاستدامة في سلاسل التوريد والقِيَم العالمية.

- **الحفاظ على بنية التحكّم في الأسلحة العالمية وتطويرها:**
- يساهم التحكّم الفعّال والقابل للتحقّق بالأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح، في تعزيز الأمن ويكمّل الردع والدفاع.
- تحثّ الحكومة الاتحادية جميع القوى النوّوية على المشاركة في جهود التحكّم بالأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية على المستوى الدولي. ولذلك، ستستمرّ بالالتزام على المستوى المتعدّد الأطراف لضمان خطوات ملموسة وقابلة للتحقّق.
- كما تعزّز الحكومة الاتحادية جهودها لاحتواء المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وبخاصة فيما يتعلّق بأنظمة المراقبة للمنظّمات والاتفاقيات ذات الصلة وسلامة المحطات النووية والمختبرات البيولوجية ذات الأمان العالي والبنية التحتية الكيميائية الحرِجة.
- وتسعى إلى الحدّ من انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة والذخيرة بهدف حماية الأفراد.
- تؤيّد الحكومة الاتحادية حظر استخدام أنظمة الأسلحة المستقلّة القاتلة التي ليس لها أيّ تحكّم بشري. كما تسعى لتحقيق التوسُّع في عمليات حظر الأسلحة التي تدمّر بشكل عشوائي.
- وتدعم الحكومة تطوير النظام الدولي لمراقبة التصدير، ووضع خطة تنظيم لتصدير الأسلحة في الاتحاد الأوروبي

- **المرونة: حماية قِيَمنا من خلال القوّة الداخلية**
  - **حماية وتعزيز ديمقراطيتنا:**
- إنّ النظام الديمقراطي الحرّ هو الأساس والضمانة لمجتمع حرّ ومنفتح ومتنوّع. لهذا فإنّ الدفاع عن هذا النظام أساسي ضد التجسّس والتخريب والتدخّل الأجنبي غير المشروع، وكذلك ضدّ التضليل وجميع أشكال التطرّف، وبذلك تُعزّز الثقة العامّة في الديمقراطية القوّية.
- من أجل تعزيز المرونة أمام التضليل وصمود الديمقراطية، سننفّذ التدابير التالية بالتعاون مع الدول الأخرى:

- قيام الحكومة الفيدرالية بإعداد استراتيجية شاملة لديمقراطية قويّة ومجتمع منفتح ومتنوّع بهدف تعزيز الديمقراطية ومواجهة تهديدات جميع أشكال التطرّف بفاعلية، وخاصّة التطرّف اليميني.
- تطوير أدوات الاستجابة ومواجهة التهديدات الهجينة وتعزيز القدرات التحليلية في الخدمات الاستخباراتية.
- ستركّز الحكومة الاتحادية على استخدام الآليّات والهياكل الموجودة لمكافحة التهديدات الهجينة في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومجموعة السبع (G7) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وتطويرها بشكل أكبر.
- تعزيز القدرة على معالجة الإشاعات والمعلومات المضلّلة.
- تقديم استراتيجيات لتعزيز الكفاءة الرقمية والبياناتية والإعلامية، وصياغة مفاهيم لتعزيز المرونة في المؤسّسات التعليمية بالتعاون مع الدول الأخرى.
- منع انتشار المحتوى المتطرّف على الإنترنت ومحاسبة من ينشره.
- مكافحة التجسُّس والتخريب.

- **نظام دولي يستند إلى القانون الدولي:**

- تؤيّد الحكومة الاتحادية تعزيز وتطوير نظام دولي حرّ يستند إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. يخلق هذا النظام المبنيّ على القواعد الاستقرار والشروط اللازمة للسلام والأمن وتنمية الإنسان، كما يوفّر الحماية وإطارًا للتنمية.
- من أبرز مبادئ النظام الدولي القائم على القواعد:
  - الحقوق والقواعد التي توفّر الحماية والالتزامات لجميع الدول على قدم المساواة.
  - المساواة السيادية لجميع الدول.
  - تحقيق التوازن السلمي للمصالح والوقاية من النزاعات.
  - التعاون المتعدِّد الأطراف من أجل صالح البشرية وحماية مواردنا الطبيعية.
  - توفير فرص لجميع الأفراد لتحقيق التنمية الحرّة لشخصيّاتهم، كما هو مبيَّن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
  - تعزيز التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم وفقًا لأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

- تسعى الحكومة الاتحادية لتشكيل سياسات الأمم المتحدة والقيام بالإصلاحات اللازمة، وعلى المدى البعيد إصلاح مجلس الأمن ليعكس واقع العالم الحالي. كما تقدّمت بطلب لحصول ألمانيا على مقعد غير دائم في مجلس الأمن لولاية 2027-2028.
- تلتزم الحكومة الاتحادية بتعزيز الهياكل المتعدّدة الأطراف لحلّ التحدّيات العالمية، وبذلك تعاضد ظهور تكتّلات جديدة.
- كما تعتبر الحكومة أنّ سياسة التجارة العادلة والمستدامة أمر مهمّ لمصالحها ومصالح شركائها.
- وضع برامج جذّابة تهدف إلى تحسين أزمة المناخ والمساهمة بشكل مستدام في تطوير البنية التحتية.
- إنّ تعزيز العلاقات مع الشركاء العالميين أمر فائق الأهمية بالنسبة للحكومة الاتحادية، كما يهمّها تكثيف مشاركتها في هيئات متعدّدة الأطراف كمجموعة العشرين.
- ستأخذ الحكومة الاتحادية في الاعتبار مخاوف الشركاء العالميين في سياق المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة الأوروبية والتطوّر اللاحق لخطّة التنمية المستدامة 2030، وأيضًا فيما يتعلّق بالتصدّي للتغيُّر المناخي واتخاذ تدابير لمكافحة الأوبئة.
- **الالتزام العالمي بحقوق الإنسان:**
- السلام والأمن هما شرطان أساسيان لحماية حقوق الإنسان. إن المبدأ القائم هنا هو شمولية حقوق الإنسان لجميع الأفراد في جميع أنحاء العالم، ونرفض أيّ محاولة للتقليل من ذلك. ويشمل ذلك أيضًا سياسة نشِطة لحقوق الإنسان.
- بالرغم من التطوّر الذي حصل في السنوات السابقة إلا أنّ جائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ والحرب الروسية الأوكرانية أدّت إلى تراجع الوضع الإنساني حول العالم.
- إنّ انتهاكات حقوق الإنسان ليست شؤونًا داخلية فردية للدول، لهذا وضعت ألمانيا قانونها الخاصّ بالجرائم ضد القانون الدولي، وتعمل بشكل خاصّ على ضمان المساءلة عند وقوع جرائم دولية جسيمة وانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه تعمل على احترام حقوق اللاجئين.

- تدعم الحكومة الاتحادية حقوق الفئات المهمَّشة والنساء والشباب والأقلّيات وحقوق الأشخاص المثليين والمثليات وثنائيي الجنس ومتحوّلي الجنس وما بين الجنسين (LGBTI).
- تؤيّد الحكومة الاتحادية المحاكم الدولية وآليّات المساءلة، وبخاصة المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، وتعمل مع الدول الأخرى على تعزيزها وتحسينها.
- **تعزيز الصمود الاقتصادي والمالي وضمان أمن الموارد الخام:**
- إنّ الاقتصاد الألماني مرتكز على السوق الأوروبية الموحّدة، وحرية حركة السلع والأشخاص ورأس المال والخدمات. وقد تم تأسيس الاقتصاد على قواعد توفّر الوصول إلى الأسواق والموارد الخام والتكنولوجيا. ستقوم الحكومة الاتحادية بتعزيز أمن الموارد الخام والطاقة من خلال التنويع وتعزيز صمود نظامها الاقتصادي والمالي. في الاقتصاد المفتوح، يجب أن تتحمّل الجهات الحكومية والخاصة مسؤولية الأمن.
- بسبب التوتّرات الجيوسياسية والتطوّر الرقمي والبيئي، لم يعد الوصول إلى الموادّ الخام أمرًا مسلَّمًا به، لهذا تسعى الحكومة الاتحادية إلى تحقيق هدف توفير إمدادات طاقة خالية من الكربون، وآمنة وميسورة التكلفة.
- ستركّز الحكومة الفيدرالية بشكل أكبر على إمكانات الاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد وإمكانات استخراج الموارد الخام المحلّية، مع مراعاة الاهتمامات البيئية، حيث يمكن أن يساعد ذلك في تنويع إمداداتنا من الموارد الخام والطاقة وتقليل التبعات أُحادية الجانب.
- لا يمكن تحقيق تقليل التبعات إلا من خلال التعاون مع عدد كبير من الشركاء والحلفاء الموثوق بهم. سيتمّ تكثيف هذا التعاون وتوسيعه في مجالات محدَّدة - ثنائيًا، داخل الاتحاد الأوروبي، وعبر العلاقات متعدّدة الأطراف.
- ستعمل الحكومة على تحسين شفافية الأصول المالية لمكافحة غسل الأموال بشكل أكثر فعالية، وتنفيذ نظام العقوبات بشكل أفضل، وتحسين القدرة، في الوقت المناسب، على تحديد أي عمليات شراء للأراضي التي يمكن أن تعرّض الأمن للخطر. وهذا يؤدّي أيضًا إلى فهم أفضل للتأثير المالي والاقتصادي من منظور السياسة الأمنية.

- تعتزم الحكومة الاتحادية ضمان وجود البنية التحتية للنقل، الضرورية لسلاسل الإمداد العاملة بشكل جيّد لجميع أشكال النقل وتعزيز مرونتها. في هذا السياق، سيتمّ تصنيف نقل البضائع والخدمات اللوجستية على أساس أوروبي وعالمي.
- **حماية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار:**
- إنّ إمكانات ألمانيا في مجال الابتكار التكنولوجي ومهاراتنا الصناعية ترتبط بشكل وثيق بأمنها وازدهارها. ستكثّف الحكومة الاتحادية جهودها لتعزيز التركيز على دعم البحث والتطوير وحماية هذه المجالات من التدخّلات غير المشروعة.
- يلعب البحث والابتكار التكنولوجي دورًا مركزيًا في التحضير للمستقبل والتخلّص من التبعات الأُحادية.
- إنّ الإمكانيات الابتكارية الاقتصادية تتطلّب أيضًا عددًا كافيًا من العمّال المهَرة، لهذا ستستثمر الحكومة الفيدرالية في التعليم والتدريب المستمرّ، وفي الوقت نفسه، ستسهّل الهجرة المقنَّنة من خلال سياسة توظيف ذكية.
- **الحماية من التهديدات في الفضاء الإلكتروني:**
- إنّ الإنترنت الحرّ يسمح بتبادل الأفكار والمعلومات عالميًا ويمكن أن يكون قوّة دافعة للحركات الديمقراطية في الدول الاستبدادية.
- ضمن إطار السياسة الخارجية السيبرانية، تلتزم الدولة بالامتثال العالمي لمعايير حقوق الإنسان في تنظيم الفضاء السيبراني، بما في ذلك حماية الخصوصيّة وحرّية الرأي وحقّ التشفير.
- في حالة الأزمة، يمكن أن تشكّل الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحيوية والشركات التي تهمّ الجمهور تهديدًا قائمًا بحدّ ذاته بشكل سريع.
- عند تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الأمان السيبراني NIS2، سيتمّ التركيز بشكل خاص على تحسين التعاون بين السلطات، وبذلك يتمّ تقديم مساهمة هامّة في مستوى الأمان السيبراني في الاتحاد الأوروبي. وسيتمّ مكافحة التهديد الخطير الناجم عن الجرائم السيبرانية بفاعلية، وبشكل خاصّ التهديد الرئيسي الناجم عن برامج الفِدية (الرانسوموير).
- ستعمل الحكومة الاتحادية على العثور على المسؤولين عن الهجمات السيبرانية وتحديدهم، سواء على المستوى الوطني أو بالتنسيق مع شركاء الاتحاد الأوروبي،

وحلفائنا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والدول الأخرى المتأثّرة، ومن ثم اتخاذ إجراءات محدَّدة ضدهم على شكل عقوبات.

- كما تسعى أيضًا للتعاون مع شركات التكنولوجيا وإنشاء منصّات لتنسيق الاستجابة الفورية للهجمات السيبرانية ولتطوير القدرات طويلة الأمد، تشمل الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- وتعمل على التعاون بين الدبلوماسيين والجيش في الدفاع في وجه الهجمات السيبرانية وفقًا لمفهوم الأمن المتكامل.
- **الفضاء الخارجي:**
- إنّ استخدام الفضاء بشكل آمن، خاصة في مجال الاتصالات عبر الأقمار الصناعية ونظام تحديد المواقع ومراقبة الأرض، أصبح لا غنى عنه في العديد من مجالات الحياة المدنية. في الوقت نفسه، أصبح استخدام الفضاء في الجوانب العسكرية ذو أهمّية متزايدة للقوّات المسلّحة الحديثة. لذا، ستركّز الحكومة الاتحادية بشكل أكبر على الفضاء كبُعد استراتيجي وستوسّع قدراتها في هذا المجال.
- يوفّر الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي الأُطر الرئيسية لهذه الجهود في مجال استكشاف الفضاء، بالإضافة إلى التعاون الوثيق مع الدول الشريكة الأخرى.
- إنّ الفضاء الخارجي ليس منطقة خالية من القواعد. ولذلك، تعمل ألمانيا على تعزيز وتطوير النظام القائم على القواعد في الفضاء بناءً على القانون الدولي. من أجل التخفيف من مخاطر التصعيد والصراع، تسعى إلى إنشاء مبادئ معترَف بها دوليًا للسلوك المسؤول في الفضاء.

الاستدامة: حماية مواردنا الطبيعية

- **الحدّ من أزمة المناخ والتنوّع البيولوجي والنُظم الإيكولوجية والتكيُّف معها وحمايتها:**
- محاربة أزمة المناخ والتعامل مع تداعياتها هما المهمّة المركزية للإنسانية في هذا القرن.
- يجب أن يكون الهدف الأساسي هو التقليل بشكل جذري انبعاثات العالم، التي لا تزال في ارتفاع.

- إنّ السياسة العالمية للمناخ والبيئة والغذاء والموارد هي سياسة أمنية. وسيتمّ توجيه جهود ألمانيا بالتالي وفقًا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلّقة بالمناخ والبيئة والغذاء.
- تعتقد الحكومة الاتحادية أنّ الشراكات البيئية والتحوُّلية هي مفتاح إيجاد حلول عادلة مصمَّمة خصّيصًا للبلدان المعنيّة.
- يتطلّب التحوّل البيئي والتكيّف اللازم مع أزمة المناخ استثمارًا على نطاق واسع على المستوى العالمي، وبالتالي يُعَدّ التمويل الدولي للمناخ أمرًا ضروريًا لتحقيق ذلك. فالحكومة الاتحادية مستعدّة للمساهمة بشكل كبير في هذا الصدد، بعيدًا عن التزاماتها الحالية، وخاصّة بالنسبة للفترة بعد عام 2025.
- لمواجهة أزمة التنوّع البيولوجي والنُظُم الإيكولوجية، يتطلّب ذلك على الأقلّ حركة قوّية على المستوى الدولي، تعادل تلك التي تشكَّلَت لمواجهة أزمة المناخ. وبما أنّ المفاوضات لا تزال مستمرّة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للتنوّع البيولوجي، ستعمل الحكومة الاتحادية على الضغط من أجل تنفيذ شفّاف وفعّال وسريع للتدابير الضرورية المطلوبة.
- ستلتزم الحكومة الاتحادية بزيادة تأثير المرأة في صنع سياسات المناخ، وذلك وفقًا لسياسة الخارجية والتنمية النسوية. في مجال العمل المناخي وعند التعامل مع أزمة المناخ، هناك التزام بإيجاد حلول تأخذ بشكل كبير في الاعتبار احتياجات وحقوق النساء والفئات المهمَّشة.
- ستضمن الحكومة الاتحادية أنّ تتّفق الإجراءات المناسبة التي تتّخذها في المدى القصير لتأمين إمداداتها الطاقوية مع أهدافها في المدى المتوسط والطويل لحماية المناخ.
- تلتزم الحكومة الاتحادية بالاتفاق الأممي الملزم والطموح لوقف التلوّث البلاستيكي، بالإضافة إلى إدارة المواد الكيميائية الدولية الآمنة والمستدامة من خلال قواعد جديدة لتحديث النهج الاستراتيجي لإدارة الموادّ الكيميائية الدولية.
- ستقوم الحكومة الاتحادية قريبًا بتصديق اتفاقية المياه العميقة للأمم المتحدة.

- **تعزيز الأمن الغذائي العالمي:**
- في المستقبل، ستشكّل الأزمة المناخية تهديدًا خاصًّا للأمن الغذائي العالمي. إنّها تهدّد حقّ الإنسان في الغذاء. ولذلك، تعزّز الحكومة الاتحادية التحوّل إلى أنظمة زراعية وغذائية مستدامة ومقاومة.
- يجب أن يكون الهدف هو العمل بالتنسيق مع الشركاء في جميع أنحاء العالم لتحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة - القضاء على الجوع - في إطار خطّة التنمية بحلول عام 2030.
- تدعم الحكومة الاتحادية حكومات الشركاء في جميع أنحاء العالم في سعيهم لجعل الحقّ في الغذاء معيارًا لتصرّفاتهم وإعادة هيكلة قطاع الزراعة بطريقة مستدامة. في هذا السياق، ستولي اهتمامًا خاصًا للأشخاص الذين يعيشون في حالات الأزمات والصراعات.
- لجعل النُظُم الزراعية والغذائية أكثر استدامة ومرونة، يجب أن يعمل جميع الفاعلين معًا من خلال نهج متكامل يشمل مختلف القطاعات مثل الزراعة والتغذية والبيئة والطاقة والصحّة. ما يلزم أيضًا هو تحسين الحوكمة العالمية للنُظُم الزراعية والغذائية، وبخاصّة منظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي. بهذه الطريقة، يمكن تحقيق عدّة أهداف: قطاع زراعي يُنتِج غذاءًا غنيًا بالعناصر الغذائية مع تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وحماية التنوّع البيولوجي.
- **تحسين الوقاية العالمية من الأوبئة:**
- أظهرت جائحة كوفيد-19 بوضوح ضعف جميع البلدان وتبادلاتها الدولية بشكل عامّ. لمنع الأوبئة بفعالية، تتبع الحكومة الاتحادية نهجًا شاملًا للصحة الشاملة يستغل الروابط والترابطات الوثيقة بين صحّة البشر والحيوانات والبيئة.
- يجب تجنّب التبعات من أجل تعزيز القدرة على الرعاية الصحّية، وخاصة من خلال تنويع الواردات والحفاظ على توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية والأوروبية للمنتجات الضرورية مثل المنتجات الدوائية والموادّ الأوّلية ومنتجات قطاع الرعاية الصحّية.

- هناك رغبة بتحسين القدرة على اكتشاف المخاطر المرتبطة بالأوبئة والأمراض الوبائية المشتركة في مراحل مبكّرة، وكذلك الاستثمار في البحث والتطوير المتعلّق بالأمن.
- على المستوى الأوروبي، ستعمل الحكومة الاتحادية على تنسيق أكبر للتدابير المتعلّقة بالاستعداد والاستجابة للأوبئة المستقبلية، وذلك من خلال برنامج الصحّة الأوروبي (EU4Health) وسلطة الاستجابة والاستعداد الصحية (HERA) وفي سياق استراتيجية الصحة العالمية للاتحاد الأوروبي.

الخاتمة:

كي نتبنّى سياسة الأمن المتكامل، سيكون علينا تكييف سياساتنا مع التحدّيات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الاستراتيجية الأمنية أيضًا إلى المساهمة في تطوير الثقافة الاستراتيجية في ألمانيا، وأن تكون نقطة البداية للنقاش المجتمعي. تسعى الحكومة الاتحادية لتعزيز فهم متين للأمن المتكامل في مجتمعنا. سيكون الهدف الرئيسي هو تحديد ما يجب القيام به بشكل مشترك لتعزيز أمن ألمانيا وحرّيتها، بحيث يمكن أن يكون بلدنا قويًّا وسياساته قوية ومستدامة وقادرة على التكيُّف.

لهذا الغرض، تبقى الحكومة الاتحادية على اتصال منتظَم مع البرلمان الألماني والولايات الألمانية بشأن قضايا الأمن الوطني وتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني. ستواصل أيضًا الحوار المستمر حول هذه القضايا مع شعب بلدنا لأنّنا جميعًا مشتركون في المسؤولية عن الأمن في بلدنا، ولأنّ لدينا جميعًا ما يمكن أن نساهم به. معًا سنشكّل بنشاط مستقبلنا - لنصبح أقوياء وقادرين على التكيّف بشكل مستدام.

لماذا تُعتبر الديمقراطية الصينية أفضل من الديمقراطية الغربية[1]

الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، يان ييلونج، آذار 2023

"دع نور الديمقراطية الصينية يلمع أكثر إشراقًا حتى تتمكّن الصين من المساهمة في بناء شكل أفضل وأعلى جودة للديمقراطية من أجل البشريّة في القرن الواحد والعشرين".

يان ييلونج

تعدّ الديمقراطية مجالًا آخر تتنافس فيه بكين مع واشنطن وبشكل أعمّ مع الغرب. قد لا يكون هدف الصين إقناع الآخرين بتبنّي نظامها السياسي، لكنّها بالتأكيد عازمة على إثبات أن "الديمقراطية" الصينية تتفوّق على النموذج الغربي منها.

إن مشاركة البروفسور يان ييلونج– التي هي محور اهتمامنا– جاءت خلال حدث نظّمته الأكاديمية الصّينية للعلوم الاجتماعية (CASS) في آذار/مارس بعنوان "المنتدى الدولي الثاني للديمقراطية: القيم الإنسانية المشتركة"، قبل أيّام من مشاركة الرئيس الأميركي جو بايدن في استضافة "القمّة الافتراضية الثانية من أجل الديمقراطية".

حضر المنتدى الدولي عضو المكتب السياسي والرئيس الحالي لإدارة الدعاية المركزية في الصين لي شولي وتضمّن عددًا من الكلمات لسياسيين وأكاديميين صينيين وأجانب.

يعتبر يان ييلونج أنّ الصين والغرب قدّما إجابات مختلفة عن الأسئلة الستة الواردة أدناه حول "الديمقراطية". من حيث إنّها سعي مشترك للبشرية جمعاء وهي من هذا المنطلق تكتسب أهميّة مشروعة في السّياسة المعاصرة. والدّيمقراطية الحديثة لا تلتزم بمعيار واحد. وهي ليست زهرة

---

*تعريب: أيمن حلاوي

[1] Y. Yelong, "China and the west have provided different answers to these six questions on Democracy", March 2023.

فريدة من نوعها لأنها تأخذ أشكالًا متعدّدة. إن لدى الغرب ديمقراطيات تمثيليّة تركّز على الانتخابات التنافسية، في حين أن لدى الصين ديمقراطية شعبية كاملة. يقدّم هذان النوعان من الديمقراطية إجابات مختلفة عن الأسئلة الستة التالية حول الديمقراطية.

1 - حول مفهوم الديمقراطية

السؤال الأول: ما هي الديمقراطية؟

قال أرسطو ذات مرّة إنه عندما يكون المرء محاصرًا في مشكلة فإنه يكون غير قادر على الحركة. في الواقع، يمكن أن يكون الشخص المحاصر بالأفكار الضيّقة غير قادر على الحركة كما لو أنّه قد تمّ تقييده بحبل. فيما يتعلّق بمسألة كيفية النظر إلى الديمقراطية فإن **ما يُقَيِّد تصوُّرَ العديد من الناس في العالم اليوم هو وجهة النظر القائلة بأن الديمقراطية التّمثيلية التي تتمحور حول الانتخابات التّنافسية هي الشّكل الوحيد والمعيار الوحيد للديمقراطية الحديثة وما هي في الواقع سوى مظهر واحد من مظاهر الديمقراطية.**

لفهم ماهيّة الدّيمقراطية يمكننا استخدام مفهوم من الفلسفة الصّينية التّقليدية tixiangyong يتضمّن ثلاثة عناوين هي الجوهر [体本] والمظهر [表相] والوظيفة [途用]. على سبيل المثال، السيارة هي عبارة عن وسيلة نقل يجب أن تتضمّن محرّكًا ومِقوَدًا وما إلى ذلك. في الوقت نفسه، فإنّها تأتي بأشكال وأحجام مختلفة مع علامات تجاريّة وأسماء وأحجام محرّكات متعدّدة وتتمثّل وظيفتها في قدرتها على نقل الأشخاص أو البضائع.

مفهوم "Tixiangyong [体 相 用]" ينطبق أيضًا على الدّيمقراطية. جوهر مفهوم الدّيمقراطية والمعنى الأصلي لهذا المفهوم يعني أنّ النّاس هم سادة منازلهم. بمعنى آخر، يجب أن تكون السّلطة في أيدي الناس، ويجب أن تخدمهم. وللدّيمقراطية مظاهر متعدّدة: الديمقراطية عن طريق القُرعة، والدّيمقراطية عن طريق الانتخابات، والدّيمقراطية عن طريق التّشاور، والدّيمقراطية المباشرة، والدّيمقراطية غير المباشرة وما إلى ذلك. من حيث وظيفتها، يمكن تطبيق الديمقراطية بطرق مختلفة ويتمّ تنفيذها من قِبل الدّول من أجل تحسين طريقة حكمها.

الدّيمقراطية الحديثة على النّمط الغربي هي مجرّد مظهر واحد من المظاهر المتعدّدة التي يمكن أن تتّخذها الدّيمقراطية. انطلاقًا من تطوّرها التّاريخي، لقد ابتعدت الدّيمقراطية الغربية عن معناها الأصلي ومضمونها. **لقد انحدر المفهوم الغربيّ للدّيمقراطية من الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية الموضوعية وأخيرًا إلى الديمقراطية الإجرائية.** منذ الثمانينيات، كان هناك ما

وصفه العالم السياسي التايواني المتوفّى تشو يونهان بمشكلة التدهور الدّيمقراطي. **إن رؤية هذا الشّكل الضيّق والسّطحي والأدنى من الدّيمقراطية وتصويره كمنارة لها يشبه مشاهدة سيارة قديمة في حال سيّئة واتّخاذها نموذجًا للسّيارة الحديثة واعتبار أن جميع الطّرازات الأخرى من السيارات غير حقيقيّة.**

للـ "الدّيمقراطية الشّعبية في الصّين" ركيزتان. الركيزة الأولى هي "الشعب" حيث تشير إلى جوهر الديمقراطية. في كلمة الدّيمقراطية، يشير الجذر demos إلى الشّعب فلماذا نضيف كلمة "الشّعب" إلى الديمقراطية كمصطلح؟ **هذا الشرط تحديدًا هو الذي يؤسّس الطبيعة الوجودية للديمقراطية: إنها أمر ملك للشعب، للأغلبية وليس للأقلّية. في الصين، نضمن ذلك في نظام دولتنا وفي نظامنا السياسي وفي الآليّات التي نستخدمها لإدارة ديمقراطيتنا.**

الركيزة الثانية هي ميزة الشمول. ما يجعل ديمقراطيّة الشّعب شاملة هو انسحابها على سلسلة كاملة تتكوّن من قنوات ومستويات وإعدادات متعدّدة. يتمّ تنفيذ الميزات الديمقراطية في جميع أنحاء هذه السلسلة - من اختيار وتوظيف الأشخاص إلى عملية اتّخاذ القرار إلى الإدارة وإلى الإشراف. تشير كلمة "متعدّد القنوات" إلى الخطّ الجماهيري للحزب، والتّمثيل في المؤتمر الوطني لنوّاب الشعب الصيني، ولعملية اتّخاذ القرارات الديمقراطية في الحكومة، والإدارة الدّيمقراطية، والتّشاور عبر المؤتمر الاستشاري السياسي للشّعب الصّيني وغيرها. أما عبارة "متعدّد المستويات" فتنطبّق على مستوى الحكومة المركزية والحكومات المحليّة والدّيمقراطية الشّعبية وما إلى ذلك. تأتي الدّيمقراطية أيضًا في أشكال مختلفة والانتخابات ليست سوى واحدٍ منها. إنّ التّشاور واختيار المواهب كلّها أشكال من أشكال الدّيمقراطية. أمّا "الإعدادات المتعدّدة" فتعني تطبيق الدّيمقراطية على بيئات مختلفة. هناك إعدادات رئيسيّة مثل الحكم على المستوى الوطني وصُنع القرار وهناك أيضًا أوضاع أصغر حجمًا مثل إدارة المجتمع والوساطة في النزاعات المدنيّة والتّخفيف من حدّة الفقر في المناطق الرّيفية.

لماذا تبدو ديمقراطية الشعب الشاملة أكثر تعقيدًا بكثير من الانتخابات التنافسية؟ السبب هو أن كل الأساليب والأشكال والقنوات الديمقراطية لها حدودها الخاصة. إن توظيف العديد من الأشكال والأساليب يزيد من قدرتنا على الاقتراب أكثر نحو "كون الناس سادة منازلهم وجوهر الديمقراطية".

2 - ديمقراطيّة الأغلبية أم الأقليّة

السؤال الثاني: إلى من تنتمي الديمقراطية؟

منذ العصر اليوناني، كانت الرؤية الغربية للديمقراطية هي أنها لا تنتمي إلى الأغلبية. وتشير التّقديرات إلى أن المواطنين في أثينا وقتها أي أولئك الذين يحقّ لهم التّصويت كانوا يشكّلون حوالي عُشر إجمالي عدد السّكان حيث لا تعتبر النّساء والأجانب والعبيد مواطنين. في العصر الحديث، كان الضّغط من أجل تثبيت حقّ الاقتراع العام في الغرب عمليةً طويلة. على الرّغم من أن معظم البلدان اليوم قد أقرّت حقّ الاقتراع العام فإنّ هذا لا يعني أن الدّيمقراطية ملكٌ للأغلبيّة: فالنّاس في الأساس ليسوا أكثر من ناخبين. يقول الكاتب الإيطالي جيوفاني سارتوري إن الناس من منظور الديمقراطية الغربية الحديثة ليسوا سوى مجرّد أفراد محدّدين يُشكّلون إمّا أغلبيةً مُطلقة أو أغلبيةً محدودة.

في الوقت نفسه، فإن أحد مظاهر تدهور الديمقراطية الغربية هو انخفاض نسب الإقبال على التصويت. لقد تراجعت مشاركة الناخبين في الانتخابات الرّئاسية والبرلمانية وغيرها. وتشير الإحصاءات إلى أنه في 77 دولة حيث كان يتمّ استخدام نظام الأغلبية في التسعينيات، كان إقبال الناخبين 60.4٪ فقط. هذا يعني أنه يمكن انتخاب مرشح بنسبة تزيد قليلًا عن 30٪ من إجمالي الأصوات. **وهذا يعني أن الانتخاب لا يعكس التّمثيل الفعلي لإرادة الأغلبية.**

الأهمّ من ذلك أنّه على الرغم من أن للنّاس حقّ الاقتراع، فإن النّاخبين ليسوا على دراية حقيقيّة بالسّياسيّين ولكن يعرفون شخصيّاتهم كما تقدّمها لهم وسائل الإعلام. علاوة على ذلك، لدى النّاخبين القليل من الفهم المنهجي بالسّياسات العامّة المتخصّصة لأنّهم مُهتمّون أكثر بمصالحهم الخاصّة على المدى القصير. مثل هذه العوامل تجعل من الصعب على الناخبين اتّخاذ قرارات عقلانية. لهذا السّبب صرّح جوزيف ستيجليتز أن أميركا اليوم لم تعد مملوكة من الشّعب ولا محكومة من قبله ولا لمصلحته، بل يملكها 1 بالمئة ويحكمها 1 بالمئة ولصالح 1 بالمئة.

إن الديمقراطية الشعبيّة الشاملة تخصّ كلّ النّاس في الوقت نفسه فإنّ لكلمة الشّعب عدّة معانٍ مهمّة:

١. أولًا، يشير مفهوم "الشعب" إلى الفرد. عندما نتحدّث عن تطوير سُبل عيش الناس، وتلبية احتياجاتهم الملحّة وهمومهم وضمان حقّهم في التصويت فإننا نشير إلى "الشعب" بمعنى الفرد.

٢. ثانيًا، يشير مفهوم "الشّعب" إلى الغالبية العظمى من النّاس بما يشمل الجميع تقريبًا. في التفسيرات القانونية، تمّ فقط استبعاد المعارضين للثورة والمجرمين من هذه الفئة.

٣. ثالثًا، يشير مفهوم "الشعب" إلى الشعب ككل. الديموقراطية على النمط الغربي لا تعترف "بالشعب" بالمعنى الشّمولي. ومع ذلك، فقط عندما ندرك وجود الشّعب ككلّ يمكننا ضمان مصالحه الشاملة والأساسية وطويلة الأجل. ومن الأمثلة على ذلك مشروع السكك الحديدية عالية السرعة. كانت الصين والولايات المتحدة تحلمان بإنشاء قطار فائق السرعة في التوقيت نفسه تقريبًا. في عام 2011، اقترح الرئيس أوباما أن تصل تغطية هذه السكك إلى 80٪ من السكان. اليوم بعد مرور 12 سنة، تمتلك الولايات المتحدة بضع مئات من الكيلومترات فقط من هذه السكك عالية السرعة، في حين أن الصين قد بنت شبكة من 42 ألف كيلومتر. هذه حالة تنعكس فيها مصالح الشعب ككل بشكل فعّال. إذا كانت الصّين مثل الولايات المتحدة وكان عليها التّعامل مع المصالح الجزئية للأحزاب السياسية والدول والشركات والأفراد ومجموعات المصالح المختلفة وتجاهل مصالح الشعب ككل، فسيكون من الصّعب جدًا أن تكون فعّالة في تطوير مشاريع البنية التحتيّة العامّة التي لها تأثيرات خارجية إيجابية عالية وبالتالي تعكس مصالح الجميع.

٤. رابعًا، يشير مفهوم "الشعب" إلى الطبقتين الوسطى والدنيا. يرتبط هذا البُعد بالغرض الأساسي للحزب الشّيوعي الصّيني الذي يُمثّل أعضاؤه الأساسيّون طبقات العمال والفلاحين. على هذا النحو، تميل سياسات الحزب الشّيوعي الصّيني نحو رعاية الطّبقات الدّنيا والمتوسّطة. لقد حققنا للتوّ إنجازًا رائعًا في تاريخ الحدّ من الفقر البشري من خلال انتشال ما يقرب من 100 مليون من سكان الرّيف من الفقر في غضون عقدٍ من الزمن، وبالتالي تحقيق القضاء الشّامل على الفقر بين سكان الريف. خطوتنا التالية هي الاستمرار في تعزيز الرّخاء المشترك بلا كلل.

3 - اختيار القادة الأكفاء

السؤال الثالث هو ما إذا كانت الديمقراطية تختار المواهب التي تجيد الحكم أو المواهب الجيّدة في تقديم العروض؟ تطرح الدّيمقراطية على النّمط الغربي، والتي يُنتخب فيها زعيم أي بلد في المقام الأوّل من خلال انتخابات تنافسيّة، مشكلة أن بعض رجال الأعمال والممثّلين وغيرهم من الهواة السياسيين الذين ليس لديهم خبرة أو مؤهّلات يمكن أن يصبحوا رؤساء. هذا يتعارض مع المنطق الأساسي للتّطوير المهني الحديث. تتطلّب جميع المهن الحديثة تقريبًا عملية تقدّمٍ خطوة

بخطوة بناءً على المؤهّلات والكفاءة والأداء. ومع ذلك، تفترض الديمقراطية على النّمط الغربي أن وظيفة ذات أهميّة قصوى مثل الرئاسة يمكن تحقيقها في خطوة واحدة دون تسلّق السلّم الوظيفي.

هناك فرضية أخرى، وهي أنّه يمكن اختيار أفضل الأشخاص من خلال عملية الانتخابات. ومع ذلك، تظلّ المشكلة أن أولئك الذين يجيدون الترشّح للمناصب قد لا يكونون جيّدين في حكم البلاد. **هناك قول مأثور في الولايات المتحدة مفاده أن السياسيين "يقومون بحملة انتخابية بالشّعر، لكنّهم يحكمون بالنّثر" رغم كون هاتين المهارتين غير متوافقتين.** في هذه الأوقات التي يكون فيها الاهتمام هو المُلك، فإنَّ أحد مظاهر تدهور الديمقراطية هو أن الانتخابات أصبحت مثل عرض المواهب. أصبحت الكفاءة الانتخابية هي القدرة على الأداء في مثل هذا العرض. **أن تكون جيّدًا في جمع الأموال، وتحديد المشكلات، وتقديم العروض، وإثارة المشاعر وجذب الانتباه، لا يعني أن تكون جيّدًا في حكم بلد ما.**

مؤشّر آخر على تدهور الديمقراطية (في الغرب) هو استمرار انتشار الغنائم الحزبية والمكافآت في السياسة. في الماضي، كان في النّظام الانتخابي التنافسي في الولايات المتحدة ثغرات تؤدّي إلى إفساد الحزب الفائز بالانتخابات. على الرغم من أنه قد تمّ التطرّق إلى هذه المشكلة لاحقًا من خلال إصلاحات مختلفة، لا تزال الانتخابات تشهد بعد صدور نتائجها عملية توزيع للغنائم حيث يمتلك الرئيس الأميركي سلطة تعيين حوالي 7000 مسؤول حكومي، منهم حوالي 500 فقط يحتاجون إلى موافقة مجلس الشيوخ. بشكل عام، عملية التّعيين هذه تكون تعسّفية تمامًا. يمكن للمرشّح الفائز أن يكافئ الأصدقاء أو الأقارب أو أولئك الذين ساعدوا أثناء العملية الانتخابية. كثيرًا ما حذّر ترامب المسؤولين على تويتر بفصلهم من العمل. لكن في الواقع، قام الرؤساء الآخرون بالأمر نفسه. كل ما في الأمر أن ترامب عرض هذه الممارسة في العلن.

يجب أن يكون رئيس الوزراء أولًا مسؤولًا إقليميًا ويجب أن يرتقي الجنرالات المشهورون في الرتب. يتمّ اختيار المسؤولين في "الدّيمقراطية الشعبيّة الشّاملة" في الصّين بشكل أساسي من خلال الاختيار التّنافسي. في بلدنا، يبلغ عدد سكان العديد من مقاطعاتنا عشرات الملايين أو مئات الملايين، وهو ما يعادل في الحجم عدد سكان كبريات الدول في العالم. وبالتالي فإنّ حكم مقاطعة ما في الصين يعادل حكم بلد في العالم. **قبل التمكّن من الانضمام إلى اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني يتعيّن على المرء أن يتعرّف على الواقع المحلّي أولًا، يلي ذلك**

اكتساب المعرفة حول الظروف الوطنية للصين. لقد حكم الرئيس شي جين بينغ قرية لمدّة 6 سنوات، ومقاطعة لمدّة 3 سنوات، وثلاث مدن لمدّة 11 عامًا، وثلاث مقاطعات لمدّة 11 عامًا أخرى. كما تمّ تدريبه على النّظام الحزبي والنّظام الإداري ونظام المؤتمر الشعبي الوطني والنّظام العسكري ثم انتقل إلى الحكومة المركزية حيث اكتسب خمس سنوات إضافية من الخبرة قبل أن يصبح في النهاية الزعيم الأعلى للبلاد.

يضمن نظام الاختيار التّنافسي الصّيني أن يكون لدى المسؤولين الحكوميين ثروة من الخبرة العمليّة. والأهمّ من ذلك أنه يتم اختبارهم من خلال الممارسة وليس من خلال التصويت. يجب أن يمرّوا بطبقات متعدّدة من الممارسة والاختبار والاختيار قبل أن يتمكّنوا من أن يصبحوا قادة في بلدنا. نظام الاختيار التنافسي في الصّين هو وسيلة لاختيار فريق من الإداريين الوطنيين القادرين والمهنيّين.

4 - الجمع بين المُدخلات والمُخرجات

السؤال الرابع: هل الديمقراطية طريق ذو اتجاه واحد أم اتّجاهين؟ الدّيمقراطية السّياسية هي في الأساس مناقشة حول العلاقة بين الشّعب وحكومته. يجب أن تنعكس الدّيمقراطية في مُدخلات الرأي العام وفي مُخرجات الحكومة التي هي في خدمة الشعب. تؤكد الديمقراطية الغربية، سواء أكانت الديمقراطية الأثينية[2] أو الكلاسيكية أو الديمقراطية الإجرائية الحديثة، على جانب المدخلات للديمقراطية بحيث يُسمح للشعب بممارسة مظاهر متعدّدة منها (القرعة والتّصويت والمشاركة). وحول ما إذا كانت الحكومة التي تمّ انتخابها تقوم بالفعل بأمور تصبّ في مصلحة عامّة النّاس أم لا، فهذا الأمر يبقى خارج نطاق النّظرية الدّيمقراطية الغربيّة ولن يكون سهلًا تمييز هذه الدّيمقراطية بشكل كافٍ عن المَلَكيّة. فيما يتعلّق بالممارسة الدّيمقراطية، يمكن أن تؤدّي هذه الطريقة الأحادية الجانب في التّفكير إلى خطأ فادح في بحثنا عن الدّيمقراطية. إنّها تسمح بانتخاب حكومة قد تنحرف تمامًا عن إرادة الشّعب أو ببساطة لا تفعل شيئًا جوهريًا له.

الديمقراطية على النمط الصيني هي نوع من الديمقراطية التي تجمع بين المُدخلات والمُخرجات. يتمثّل أحد الجوانب المهمّة جدًا للفلسفة السياسيّة الصينية التقليديّة في تمركزها حول النّاس، وتقوم على فكرة أن السياسات الحكوميّة يجب أن تكون لصالح الشعب. في الواقع، هذا يعني فهم الدّيمقراطية من جانب الإنتاج. اليوم، تنبثق فلسفة الدّيمقراطية للحزب الشّيوعي الصّيني من

[2] هي أول ديمقراطية في العالم وضعت حوالي القرن الخامس قبل الميلاد في دولة المدينة أثينا.

الجماهير وتعود إلى الجماهير وتعتمد على الناس وهي من أجل الناس. إنّها تعني ممارسة الدّيمقراطية على مستويَي المُدخلات والمُخرجات. **ومع التأكيد على أن الشّعب يشارك بشكل كامل، فإنّها تشدّد أيضًا على أن المسؤولين الحكوميين يبادرون إلى خدمة الناس والقيام بأمورٍ من أجلهم.** على سبيل المثال، أثناء عملية مكافحة الفقر في المناطق الريفية، رأينا عددًا لا يحصى من كوادر الحزب يعيشون مع الناس في قراهم ويعملون معهم لإيجاد حلولٍ لمشاكل حياتهم الواقعية. هذه هي الدّيمقراطية في أكثر صورها واقعية.

5 - الديمقراطية الإجرائية مقابل الديمقراطية الموضوعية

السؤال الخامس هو: هل إنّ الديمقراطية إجرائية أم موضوعية؟ طرح المنظّرون الكلاسيكيّون للدّيمقراطية الغربيّة ذات مرّة نظريّة الدّيمقراطية الموضوعيّة. ومع ذلك فإنّ الدّيمقراطية الغربيّة اليوم هي ما أسماه شومبيتر "الدّيمقراطية الإجرائيّة الحديثة" حيث يتنافس السّياسيّون على التّأييد الشعبيّ للحكم من خلال عملية انتخابيّة محدّدة. ولكن حتى لو كانت هذه العمليّة قانونيّة تمامًا فقد ينتج عنها وضع لا معنى له من النّاحية الموضوعيّة أو حتى يتعارض مع هدفها الأصلي. **على سبيل المثال، أحد المؤشّرات على رداءة جودة الدّيمقراطية الأميركية هو أن الناس ليس لديهم أيّ تأثير تقريبًا على السياسة وأن الانتخابات التّنافسية ليست أكثر من علاج نفسيّ وهميّ. مؤشر آخر هو انتشار السّياسات السّطحيّة، حيث يركّز السّياسيون على القضايا قصيرة المدى ويفشل النّظام الدّيمقراطي في معالجة المشاكل الأساسية طويلة الأجل**، مثل ضعف البنية التّحتية وعدم المساواة في الدّخل وتوزيع الثّروة والمستويات المتزايدة من الديون الحكوميّة وحوادث إطلاق النار والصّراعات العِرقيّة وغيرها من المشاكل التي تحدّ من التّنمية طويلة الأجل لـ أميركا.

الديمقراطية الصينية هي بدقّة توحيد للديمقراطية الإجرائية والموضوعية مع وضع الديمقراطية الإجرائية في خدمة الديمقراطية الموضوعية. الشكل الذي تتحقّق فيه السّيادة الشعبيّة ليس من خلال عقد اجتماعي فارغ يحوّل السّلطة من التّفويض الإلهي إلى إرادة الشعب ولكن من خلال وسيط يعمل من أجل الشعب هو الحزب الشيوعي الصيني. لقد أصبح الحزب الشيوعي الصيني أعلى شكل من أشكال التّنظيم للشّعب الصيني وأعلى تعبير عن إرادته. هذه الدّيمقراطية هي بمثابة حكم ذاتي من قِبل الشعب من خلال وسيط، أي الحزب، تقوم على علاقة تفاعلية بين فاعل ومفعول به بين الحزب والشعب بشكل تبادلي. بادئ ذي بدء، النّاس هم سادة المنزل بينما

الحزب هو أداة تحقيق إرادة الناس. لذلك يجب أن تأتي سياسات الحزب من الناس وتعكس إرادة وأفكار الناس.

يضاف إلى ذلك أنّ الحزب هو أعلى شكل من أشكال القيادة السّياسية في الصين، وهو العمود الفقري للنّاس والشّعب من أتباعه. والعلاقة الديالكتيكية بين الشّعب والحزب هي جوهر الدّيمقراطية الشّعبية في الصّين. إنّ تحقيق السّيادة الشعبيّة في الصين يكمن بالتّحديد في هذا التّفاعل المستمرّ والوثيق بين الشّعب والحزب. والنّمط الصّيني من الدّيمقراطية هو عبارة عن دورة ثلاثيّة مغلقة قوامها الرأي العام والدّيمقراطية ومعيشة الشّعب. إنّه مشابه لعملية صنع الطعام في قِدْرٍ صينيٍّ ساخن. الرأي العام يشبه التوابل التي تضاف إلى القِدْر. العملية الدّيمقراطية هي عملية الطهي في القِدْر السّاخن. وأخيرًا، نظرًا لأن الدّيمقراطية يجب أن تحلَّ المشكلات المرتبطة بسُبل عيش النّاس، يجب إحضار هذا القِدر السّاخن وتقديمه للجميع حتى يستمتعوا به. هذه ديمقراطية حقيقيّة. تشمل السّياسات الرّئيسية في الصين، بما في ذلك تلك التي يتمّ وضعها في اجتماع الدورتين[3]،عددًا كبيرًا من القضايا المتعلّقة بسُبل عيش الناس. وعندما نذهب إلى أماكن مختلفة لإجراء البحث والتّحقيق نرى أن لدى الحكومة كلّ عام قائمة بالأمور العمليّة المتعلّقة بسُبل عيش النّاس التي يجب التعامل معها.

6 - تأجيج الانقسامات مقابل بناء الإجماع

السؤال السادس: هل تسعى الديمقراطية إلى التوافق أم تأجيج الانقسامات؟

كانت الديمقراطية على النّمط الغربي في الأصل آليّة لإيجاد حلٍّ وسطيٍّ بين المصالح والأفكار المتباينة. وقد وفّرت الانتخابات التّنافسية آلية للتّسوية المؤقّتة بين مختلف الفصائل المتنافسة. وفي الوقت نفسه، وضع العديد من آليات التّنسيق على أساس نظام الفصل بين السلطات والضوابط والتوازنات. ومع ذلك، فإنّ أحد مظاهر تدهور الدّيمقراطية الغربيّة التي لاحظناها في السنوات الأخيرة هو الصّعوبة المتزايدة التي تواجهها في إنهاء هذه الانقسامات.

المؤشّر الأوّل لهذا هو انتشار سياسة حق النّقض حيث تكون عمليات صنع القرار مليئة بنقاط النّقض. يُستخدم هذا الحق من أجل التّعطيل والانخراط في مناقشات غير مثمرة واتّخاذ القرارات دون تنفيذها والجدل بلا نهاية حول قضية سياسيّة وغالبًا ما يجدون أنفسهم عالقين في مأزق.

---

[3] اجتماع سنوي للبرلمان تتم خلاله مناقشة السياسات من قِبل ممثلي الشعب وإقرارها.

المؤشّر الثاني على ذلك هو الاستقطاب حول أيديولوجيات كلّ حزب. في السّابق، كان يُعتقد أن نظام الحزبين سيسعى جاهدًا لكسب الناخبين المتوسّطين. لكن التطوّرات السياسيّة في الولايات المتحدة في السّنوات الأخيرة أظهرت أن الصّراعات الأيديولوجية المستقطِبَة والصّراعات بين الحزبين أصبحت أكثر وضوحًا.

المؤشّر الثالث هو مشكلة تقلّب السّياسة عندما تتولّى أحزاب سياسيّة مختلفة السّلطة. وكما أشار الرّئيس الأميركي الأسبق جورج واشنطن، فإنّ السّياسة الحزبيّة هي مجرّد هيمنة مؤقتة لفصيل على آخر. إنها دكتاتورية بالتناوب. اليوم باتت هذه المشكلة أكثر وضوحًا. فقد أدّى التّغيير في الأحزاب السياسية [في الأعلى] إلى تحوّل السّياسات باستمرار ذهابًا وإيابًا بين اليسار واليمين. عندما اتّبع جورج بوش الابن سياسة ABC (أي شيء عدا كلينتون) وكان هذا يعني فعل أي شيء باستثناء ما كان يفعله بيل كلينتون بعد أن تولّى ترامب منصبه، اعتمد سياسات مناقضة تمامًا لتلك التي اتّبعها أوباما. وتاليًا قام بايدن بالمثل حيث غيّر معظم سياسات ترامب.

السياسة الدّيمقراطية الصّينية هي عملية تحقيق إجماع. على الرغم من أن سكّان الصّين البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة لديهم اهتمامات وأفكار متنوّعة، فهم يُجمعون على الاتّجاه العام للسّعي إلى تجديد الشّباب الوطني وإسعاد الناس. والعلاقة بين الحزب الشّيوعي الصّيني والأحزاب الدّيمقراطية في الصّين ليست علاقة تنافسية أو علاقة مواجهة. بدلًا من ذلك، إنّها علاقة تعاونيّة، يشارك فيها مختلف الفاعلين ويقدّمون آراءهم في عملية صنع السياسة، لكنّهم لا يتصرّفون كطرف نقض. الهدف ليس كبح جِماح، ولكن جعل السّياسات أفضل. من خلال المناقشات والمشاورات الدّيمقراطية، تسعى المجموعات المختلفة إلى إيجاد القاسم المشترك الأكبر ورسم دوائر متّحدة المركز. إن تغيير القيادة لا يتعلّق بتقلّب السّياسات، وإنّما بتمرير عصا التّتابع. وتواصل الحكومات المتعاقبة الواحدة تلو الأخرى المضيّ قُدمًا وإنجاز الأمور. وقد مكّننا هذا من الاستمرار في دفع هدف التّحديث الاشتراكي طوال تاريخنا الممتدّ لمئة عام.

خاتمة

"زهرة واحدة لا تصنع الربيع، في حين أن مئة زهرة تجلب الربيع إلى الحديقة". (ملاحظة: استخدم شي جين بينغ هذا القول المأثور من أسرة مينغ في عدّة خطابات له). **في بحث الإنسانية عن الدّيمقراطية، ستقدّم الدّول والمجموعات العرقيّة المختلفة إجاباتها الخاصّة. إنّهم لا يحتاجون إلى نسخ الإجابة عن الغرب. من خلال مقارنة الأنظمة الدّيمقراطية بعضها ببعض، نحن لا نحاول بالتّأكيد إظهار أن الدّيمقراطية الشعبيّة في الصّين كاملة. لا تزال الدّيمقراطية على الطّريقة الصّينية تواجه تحدّيات عديدة ولديها العديد من أوجه القصور. ومع ذلك، يجب أن نبدأ بتعزيز ثقتنا في نظامنا.** في الوقت نفسه، علينا المضيّ قُدمًا بشكل مستمر في بناء ديمقراطية شعبية شاملة. يجب أن نرفع مستوى ديمقراطيتنا وجودتها دون توقّف.

دع زهرة الديمقراطية في الصين تزدهر بألوان زاهية، ودع نور الدّيمقراطية الصّينية يلمع بصورة أكثر إشراقًا حتى تتمكّن الصّين من مساعدة البشرية على تجاوز نظرتها الضّيقة والسّطحية والدنيا للديمقراطية والمساهمة في بناء جودة أفضل وأعلى شكل من الديمقراطية للبشرية في القرن الواحد والعشرين.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon